

جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية
عمادة شؤون المكتبات
UNIVERSITY LIBRARIES
Kingdom of Saudi Arabia
King Saud University
Riyadh, 11451 P.O. Box 2454
NO. .... : الرقم

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧١٩٢ ف ١٩ / ع

العنوان: حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث على الرسالة الوضعية

المؤلف: الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة – ١٢٣٠هـ

تاريخ النسخ: ١٢٧٠هـ

اسم الناسخ: محمد بن المختار البراوي بن فارس العمراني

عدد الأوراق: ٥٧ ق

الملاحظات:

Copyright © King Saud University

٧١٩٢

٤١٤
ح . د

حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية الوضعية ، تأليف الدسوقي ، محمد ابن أحمد – ١٢٣٠هـ. بخط محمد بن المختار بن البراوي ؟ بن فارس العمراني سنة ١٢٧٠هـ .

٥٧ ق ٢٢ س ٢١ × ١٦ سم

٧١٩٢

نسخة جيدة ، الأوراق مفككة ، خطها مغربي حديث .

طبعت بالقاهرة مرتين آخرها بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٥هـ .

الأعلام ٦ : ٢٤١ ، الأزهرية ٤ : ٤٨

١ . الصرف والوضع ، اللغة العربية أ – المؤلف ب – الناسخ ج – تاريخ النسخ د – حاشية الدسوقي على رسالة الوضع العضدية

ف ٤/١٩
١٨/٧
Copyright © King Saud University

اللهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما اغلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادي الى صراطك المستقيم وعلى آله حق قدره ومقداره العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله واصحابه واجمعين
وبعد فيقول العبد الفقير محمد الرسموكي هذه تعاليق ان تتعلق بشرح العلامة السمرقندي على الرسالة العضدية استنبطتها من تقرير شيخنا العلامة ابي الحسن علي بن احمد المعين الى
العفو المتعالي عليه سحائب الرحمة والرضوان امين قوله الرحمن لاجل تعميمه
لان الموصول وصلته بمعنى المشتق وتعليق الحكم بمعنى المحكوم عليه يؤذن بعلية المأخذ
اي الاشتقاق فيكون في كلامه اشعار الى انه تعالى يستحق الحمد لاوصافه كما يستحقه
لذاته فان قلت ان الحكم لم يتعلق بالمشتق بل بموصوفه قلنا الصفة والموصوف
كالشيء الواحد واذا علمت انه واقع في مقابلة التعميم علم لك انه حمد مقيد
لا مطلق ويترتب عليه ثواب الواجب والفرق بين المطلق والمقيد ان الاول حمد
على مجرد الذات والثاني حمد على النعمة وليس المراد بالمطلق المبتدأ وانما هو مقابله
لان من اركان الحمد المحمود عليه ولا وجه للماهية عند فقد بعض الاركان والمقيد افضل
من المطلق لانه بمنزلة اداء الدين الذي هو افضل من الصدقة والتعبير بالموصول
وصلته دون المشتق لان المشتق لم يرد اذنه شرعي بالمثالية فيتوصل الى انتقال البارع
ثم حمده بذلك وهكذا كل مشتق مما لم يرد الاطلاق قوله ضمن الانسان معنى اقتضاه
مما ذكر ان المراد به من بين العقلاء والمراد بالانسان آدم جعل ال للعهد الخارج كما عند
البيانيين وان الذهني عند النحاة وعلى هذا يقع كلامه من المحسنات البديعية التلميح
لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها او المراد به افراد الحيوان الناطق فجعل ال للاستغراق
وهو الظاهر اذ لا قرينة على العهد وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام

والكلمات

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

والكلمات فان العهد ويلزم ذلك والعهدية غلبة وهذا التردد كله مبني على ان الجملة
التخصيص بالنسبة لغيره من العقلاء اما ان اريد التخصيص بالنسبة لغير الانسان
وغير الحيوانات العجم فلا يلزم ذلك فان شيخنا الحسن والذي يفهم ان المراد بالانسان
آدم وان المراد بتخصيصه بمعرفة ذلك ثبوت تلك المعرفة له اولا فلا ينافي ثبوتها لغيره
من الملائكة والجن ثانيا فان الملائكة علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم لهم بامر الله له
ويعتبر هذا التخصيص على العهد اما ان كان المراد عدم معرفتهم مطلقا اما ان اريد عدم معرفة
اولا صح هذا التخصيص وعلى هذا يجب ان يراد بتخصيصه معرفة اوضاع الكلام معرفة
جميع الكلام الموضوع اي جميع اللغات اذ الظاهر ان الملائكة كانوا يعرفون بعض
اللغات قبل آدم اذ كانوا يسبحون المولى بانواع التسبيح وقال تعالى حكاية عنهم اتجعل
فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء تأمل قال شيخنا الحسن وهذا كله اذا كان المراد
بقوله ضمن الانسان بمعرفة اوضاع اي خصه بمعرفة مدلول الكلام الموضوع على انه
من اضافة الصفة للموصوف وفي الكلام حذف مضاف اما ان جعلنا الاضافة حقيقية
اي خصه بمعرفته وضع الكلام لمعانيه اي انه الهمه كيف يضع الالفاظ لمعانيها بناء
على القول بان الواضع غير الله فلا مانع من التزام العهد اذ لم يثبت وضع من
الجن ولا من الملائكة قوله بمعرفة اي علم بناء على التحقيق من ترادف العلم والمعرفة
وان كانا قد يختلفان اصطلاحا لتعلق المعرفة بمعلوم واحد والعلم للاثنين وقيل العلم مختص
بادراك المركبات كادراك قيام زيد من نحو قام زيد والكليات كادراك معنى الانسان
والمعرفة بالبسائط كادراك النقطة والجزئيات كادراك زيد وقيل تختص المعرفة
بادراك المسبوق بالجهل والعلم بخلافها ولذا يقال على الله عالم دون عارف
وعلى التحقيق يكون عدم القول المذكور لعدم السماع لان صفاته تعالى كاسمائه
توقيفية والباء داخلة على المقصور وهو جائز كدخولها على المقصور عليه بالتعارف
العلامتين السعد والسيد والخلاف انما هو في الغالب في الاستعمال فذهب السعد

و البحر [illegible]
[illegible]
[illegible]

الى ان الغالب دخولها على المقصور وذهب السيد الى ان الغالب دخولها على المقصور عليه
وانما قول بعضهم والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على المقصور نحو ... وعكسه مستعمل
وجيد فقد قال الحبر الهمام السيد أفليس هذا الجيد لانه على مذهب السعد لا مذهب السيد
قوله اوضاع الكلام يصح ان تكون الاضافة حقيقية على معنى اللام والمراد الحرفية
التصديقية اي خص بالجزء بوضع اسم كل جزء من الكلام لمدلوله الذي وضع له لا النحوية
اذ ليس المراد انه خصه بجملة صورة الوضع في ذهنه ويصح ان تكون من اضافة الصفة
للموصوف وهو وان كان فيه تكلف من جهة جعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى المفعول
الا انه هو الذي يريده قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وعلى كل فعبارة المؤلف تقتضي
الجري على القول الضعيف وهو ان الواضع غير الله لان تخصيصه الانسان بمعرفة الوضع
لا يستلزم كونه واضعا انما يستلزم هذا لو قلنا ان المراد بمعرفة الوضع الهامه اي
بوضع هذا اللفظ لهذا المعنى هذا وان كان كلام الشارح محتملا الا انه غير متعين والمراد
بالكلام حقيقته اي اللفظ المركب او الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة اجزائه
وعلى الاول فعطف مبانيه اي على الكلام وح فيكون مفيد الوضع الشخصي والنوعي
والوضع الشخصي ما تعلق بخصوصه والنوعي ما تعلق بكلي ككل فعل رباعي موضوع
لثبوت الحدث للفاعل واما عطف على اوضاع وح فيكون مفيد المثال فقط بناء على ان
المركب موضوع وضعا نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء بوضع المفرد اي وعلى
الثاني يتعين عطفه على اوضاع وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصي ولا يصح عطفه
على الكلام لان الضمير راجع له فيلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما يكون تكرارا
مع ما قبله قوله ومبانيه جمع مبنى والمراد به الكلمات التي بني الكلام عليها
قوله اصول كلماته اي الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضافة الكلام اليه من اضافة
الجزء للكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون في الكلام استخدام كما لا
يخفى قوله وضروب معانيه اي وجعل الحروف ضروب معاني الكلام اي بعد جعلها

اجزاء

اجزاء للكلمات وجعل الكلمات جزءا للكلام وظاهره ان الكلام له معان مع ان له معنى
واحدا وقد يقال ان ال في الكلام للاستغراق فجمع المعاني نظرا لافراد الكلام
والمعنى والمفهوم والمدلول شيء واحد بالذات مختلفة بالاعتبار فما وضع له اللفظ
يقال باعتبار انه يعنى من اللفظ معنى وباعتبار دلالة اللفظ عليه يقال له مدلول
وباعتبار فهمه من اللفظ وادراكه منه يقال له مفهوم وبين المعاني والمباني الجناس
اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين في حرفين متباعدي المخرج ولا يخفى ما في ذكر
الاوضاع وما بعده من براعة الاستهلال وهي ان يكون مطلع التاليف سواء كان
نظما او نثرا دالا على ما بني عليه بتلويح تعذب حلاوته على الذوق السليم ووجه
التسمية ان الاستهلال معناه الابتداء يقال استهل كذا ومنه الشهر اي ابتدأ فيه والبراعة
والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقرانه بمعنى براعة الاستهلال تفوق الابتداء اي
ان الكلام المبدوء بالبراعة المذكورة فاق ابتداءه ابتداء ما لم يبتدأ بها قوله
المنتقى من صدور العقل والحكم المشتق ماخوذ من الاشتقاق اي بالمعنى اللغوي
وهو الاخذ وعلى هذا فالمراد بالمصدر محل الصدور وهو الصدر اي والقلب على
المأخوذ اي المخرج من محل صدور العقل والحكم والمراد بالعقل الكرم والحكم جمع
حكمة بمعنى العلم والمراد بمحل صدور العقل والحكم اما العرب قريش او العرب مطلقا اذ
لا شك انهم اهل الكرم والحكم استفادة العلوم الادبية منهم وكذلك كانوا ينطقون
بالحكم اي الكلمات المؤثرة في القلوب الا ترى الى قول بعضهم الا كل شيء ما خلا
الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وبيت ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا
ويأتيك بالاخبار من لم تزود وبيت ومهما تكن عند امرئ من خليقة ولو خالها
تخفى على الناس تعلم وفي الحديث ان من الشعر حكمة ويحتمل ان يكون شبه اخراج
ذاته صلى الله عليه وسلم من قريش باشتقاق الفعل والوصف من المصدر بجامع
كثرة الافادة في كل لان المشتق اكثر افادة من المصدر لدلالته على الحدث والذات

والنسبة او النسبة والحدث والذات ودلالة المقدم على مجرد الحدث وكذلك دلالته عليه
السلام أكثر كما وعلمه من غيره واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاشتغال
مشتغل بمعنى مخرج على كلام بين الاستعارة المصرحة التبعية وقوله صدر تنشرح له
ويحتمل ان يكون المراد بمحل العقل والحكم النور العظيم الذي ملئ منه صدر النبي صلى الله عليه وسلم
اذ لا شك انه محل الصدر وكل شيء واذا كان المراد به الاوصاف الحسنة التي هي سبب
للعقل والعلم كالفهم والتواضع والحلم فهو من مبالغة فلتمامها فيه كانه اخذ منها
على حد قوله تعالى خلق الانسان من عجل هذا ويحتمل ان المراد الاشتغال في الاصطلاح
لاكن في الكلام حذف اي المشتغل داله فهم اعطى واعظم من كل انسان قوله
من صدر العقل على هذا الاضافة بيانية اي صدر هو العقل والحكم فالعقل والحكم
صدر ان اشتق منهما العقل الدال عليه الصلاة والسلام اي اعقل واعظم من كل احد
وانما كانت اضافة صدر الى ما بعده على هذا للبيان لان صدر اعم من العقل والاضافة
التي للبيان هي التي يكون بين المتضايفين العموم والخصوص المطلق اما البيانية فهي التي
يكون بينهما العموم والخصوص من وجه قوله والحكم جمع حكمة وهي العلوم الدينية
الموافقة للشرع لا الشرعية اذ لا شرع اذ ذاك وهذا على الاحتمال الاول من ان المراد
الاشتغال اللغوي تامل قوله لمحاسن الافعال من قبيل اضافة الصفة للموصوف
كما لا يخفى اي الافعال المحاسن بمعنى الحسنة والشيم المكارم بمعنى الكريمة والمحا
والمحاسن جمع حسن على غير قياس او انه جمع محسن بمعنى حسن كمذهب ومذ
ومذاهب ومصدر ومصادر واعلم ان العمل ما كان ناشئا عن روية وتدبر من كان
خاصا بالعاقل بخلاف الفعل فانه اعم فان قلت حيث كان الخاص بالعقلاء هو العمل
كان الكلام ان يقول لمحاسن الاعمال قلت اجيب بانه انما عدل للافعال لاجل
براعة الاستهلال لان الفعل من مبادئ الفقه وايضا التعبير بالافعال اكمل للاشارة الى
ان ما صدر منه حسن ولو لم يتدبر ويتروى قوله ومكارم الشيم جمع شيمة

بمعنى

بمعنى الطبيعة والخلق اي الجامع للطبائع والاخلاق الحسنة فعيه وصف للشيء
بحسن احواله الظاهرية والباطنية قوله الموصوف بالعاطفة اي المرتبة
بالعاطفة وفي كلامه هنا براعة استهلال لانه يشير الى انه يجمع في هذا الكتاب مسائل
الموصول والمراد بالسعادة الفوز في الدارين والمراد بانواعها الامور الموصلة اليها
اعني مسائل العلم والمراد بالهدى الاهتداء الذي تم من اوطلب التعلم اي المرتبة
مع مسائل العلم الموصلة للسعادة والاهتداء الناس فالاضافة للانواع التي هي
بمعنى المسائل للسعادة لادنى ملابسة والعطاء من عطف المسبب على السبب
قوله المضراب المخفي من اضربت الشيء اذا اخفيته قوله في اشارته الاشارة
هي تحريك العضو على وجه مخصوص والمراد باصناف الحكم مسائل العلم
وفي هذا المعنى انه صلى الله عليه وسلم اخفى واودع في اشارته وتحريك بعض اعضائه
مسائل علمية بحيث ان الحاذق يفهم من اشارته عليه السلام علوما فليست
اشارته عليه السلام عبثا ويحتمل ان يكون المراد باشارته كلامه اي انه اخفى
في كلامه انواع الحكمة فيكون اشارة للاحكام المأخوذة من كلامه عليه السلام
بطريق الاستنباط اي ان كلامه كما يفيد احكاما بطريق الصراحة كذلك يفيد احكاما
بطريق الاستنباط فتفهم لذلك فلعله ان اصناف الحكم مرادف لانواع السعادة
قوله واتقى جمع تقات واصله تقية واصلها وقية والحاصل ان الاصل
الاصل وقية ابدلت الواو تاء فصار تقوة فتحركت الواو وانفتح ما قبلها
فصار تقات والتقوى امتثال الاوامر واجتناب النواهي ولها انواع ثلاثة
التباعد عن الشرك والتباعد عن المعاصي والتباعد عما يشغل عن الله هذا اعم
اصناف التقوى وظاهره ان هذه اوصاف للعبد فالمعنى في ذلك لكونها مضمرة
في اشارته عليه السلام ويجاب بان المراد بالتقوى ما ينبغي به اي ما هو
سبب في التباعد ويرجع الى العلم وفي هذا العطف مرادف قوله محمود الوصف

او نعطف بيان من المشتق او خبر لمحذوف وقدم ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعد اوقع
في النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته قوله المذكور اسمه في اي لا بهذا العنوان
اذ اسمه في التوراة كتاب وفي الانجيل ماح وانما خصص بالذكر المسميين بهما بعثته
عليه السلام والتبشير الى انه كان ينبغي لهم الاذعان لنبينا بشهادة كتابيهم
بعثته عليه السلام واندفع ما يقال انه قد ذكر في القرآن ايضا وانما الذي يوهم انه
مواعظ لا احكام فيها قوله وعلى آله هم في مقام الدعاء اتقياء المومنين
وقيل كل مومن ولو عاصيا قوله مظهر الحق اي محل ظهوره وهذا يدل على ارادته
المعنى الاول للاول اذ لا يراد بالحق خصوص الايمان ثم ان الحق مطابقة النسبة
الخارجية للنسبة الكلامية وعكسه الصدق فهو مطابقة النسبة الكلامية للخارجية
فالمطابقة في الاول نعتبر صفة للخارجية وفي الثاني نعتبر صفة للكلامية قوله
ومبطل اي محل بطلان اي خفاء الاباطيل والمراد بالبطلان الخفاء بقرينة مقابلته
بمظهر وجعل الاول محلا للظهور والبطلان تجوز لان محل الاول حقيقة النبي بمعنى
أنه قائم به وجعل الثاني الباطل والاول انما هو محل لما يلزم ذلك وهو الظهور والابطال
قوله الاباطيل جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل نحو كاهل وكواهل
ولا بد من التجريد في الاباطيل بان يراد بها مجرد الذات بقطع النظر عن وصفها بالبطلان
وان كان الكلام من تحصيل الحاصل والمراد بابطال الباطل اخفاؤه وهو واعدامه انه عليه
السلام محل الاعدام للاشياء التي تتصف بالبطلان واخفائها قوله ما كالعلم للجم
اي النبات الذي لا ساق له ويقابله الشجر وهو النبات الذي له ساق والمراد بالعلم
الجبل كما في قول الخنساء وان صخرا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار
وخص العلم بالذكر لان الغالب نبت النجم فيه قوله وما النجم اي مدة استتار
النجم اي الكواكب قوله العلم اي مثال كونه علما اي علامة يهتدى بها في البر
والبحر ثم انه ليس المراد التحديد بل بقصد الكناية عن دوام الصلاة على من ذكر

كما

هم

٤

كما هو عادة العرب من كنايتهم عن التأبيد بالتحديد بذلك وقوله اذا اغاب عنه اسود
العين كنى به عن ما دام الفتاح الليل فاسود العين اسم جبل يكنى باقامته على
دوام لوجودهم وبين النجم والعلم الجناس التام لفظا وخطا لتوافق الكلمتين
المتجانستين في جميع الحروف والترتيب والشكل قوله وبعد فلما يحتمل ان الواو
للاستيناف والفاء زائدة والظرف معمول لمحذوف اي واقول بعدما تقدم في
ويحتمل ان الفاء واقعة في جواب اما المتوهمة او التي نابت عنها الواو قوله
في الامصار جمع مصر وهو محل قسم الفيء والغنائم وخصها بالذكر لانها محل شيوع
العلم وكثرته غالبا وقوله ونمى بمعنى شاع وغاير بين العبارتين لدفع
الثقل الحاصل بتكرار اللفظ قوله ظهور الشمس اي مثل ظهور الشمس
فهو تشبيه بليغ اي كظهور وحذف من جزئه بانه لان الشمس كلي والقمر
جزئي افراده وان كان الكلي منحصرا فيه قوله في النهار تاكيد لما يفهم
من قبله تكثير سمعت بلادنى (?) قوله الرسالة يتنازعه شاع ونمى والمناسب
لعنوان الجمع بهذه فايدة ان يقول الشرح العباية (?) لكنه ترك هذه المناسبة العقلية
للاشارة الى عظم هذه العباية وانها حرية ان تسمى برسالة وان سماها
مع لعبها فايدة لو احد منه فيل الرسالة ما اشتمل على مسايل قليلة او كثيرة
من فن او فنون بدلي رسالة اخص الثلاثة خصوصا مطلقا والثاني اخص من الثالث
كذلك قوله التي افادها هذه المتعلق لافادة العموم اي التي افادها
لكل طالب وساغ للشارح الفايدة ما استفيد من علم او مال وحقيقتها ان تقع على
المعاني ومنها او وقعها على الالفاظ لانها هي المعتادة من الاول المؤلف
والحاصل ان مقتضى ما هنا ان التاليف اسم للالفاظ ومقتضى ما يأتي انه
اسم للمعاني وقد مضى من كلامه تناف ويجاب بانه اطلق على هذا الالفاظ
المعاني لعلاقة فايدة لكون هذه الالفاظ وسيلة للمعاني فكانها نفس المعاني

قوله المولى من جملة معانيه السيد اي الذي يفزع اليه في مهمات الامور من العلوم وغيرها
ومن جملة معانيه الناصر ولا شك ان كلا المعنيين يصح ارادته هنا لان المحلى كان يفزع اليه
في العلوم وناصرا لاهل الحق باقامة الادلة والرد على اهل البدع اهل الفن وقد اجتمع
فيه الامران قوله الامام اي المقتدى به والمقدم على غيره في العلوم العقلية والنقلية
وقد الف كثيرا من الكتب العظام كشرح مختصر ابن الحاجب الاصلي وله الفوائد
الغياثية في المعاني والبيان وله المواقف في علم الكلام قوله المحقق
وهو ذاكر الشيء على الوجه الحق ويطلع على اثبات المسألة بدليل عقليا كان او نقليا
فالمحقق هو الامام الذي يذكر المسائل على الوجه الحق او يثبتها بالادلة قوله
الفاضل المتصف بالفضل وهو من صفات الكمال قوله المدقق ماخوذ من التدقيق
وهو ذكر المسائل الدقيقة وان لم يذكر لها دليلا او يطلع على اثبات دليل المسألة
بدليل اخر بان يكون بعض مقدمات الدليل الاول نظرية فيقوى بدليل اخر
على هذه الطريقة حتى ينتهي الامر الى الضرورة كان تقول في الاستدلال
على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث ثم تقيم دليلا على الصغرى
بقولك العالم ملازم للاعراض التي شوهد تغيرها وكل ما لازم المتغير فهو
متغير وهذا معنى قول البعض التدقيق تقوية الدليل المثبت للمسائل بدليل
اخر فيتبين التحقيق والتدقيق التباين على كل من الاصطلاحين قوله
خاتم بفتح التاء وكسرها وهو في الاصل اسم للآلة التي يختم بها وهو في الكلام
من التشبيه البليغ اي كالخاتم للمجتهدين بجامع الترويج في كل فالخاتم
يروج الرسالة المطبوعة به وكذلك المؤلف مروج للمجتهدين بتكلمه بروجه
عدمه او ان خاتم مستعار للمروج استعارة تبعية بان شبه الترويج بالختم واطلق
واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الختم خاتم بمعنى مروج ويصح ان
يراد بقوله خاتم معنى اخر وهو بكسر التاء لا غير والمجتهدين جمع مجتهد

ماخوذ

ماخوذ من الاجتهاد وهو لغة بذل الجهد في طلب المقصود واصطلاحا بذل الجهد في استنباط
الاحكام من الكتاب والسنة او من كلام العرب وهو ثلاثة اقسام اما مطلق وهو المؤسس
للقواعد واما مجتهد مذهب وهو الذي يستنبط الفروع من القواعد التي اسسها امامه
واما مجتهد فتوى وهو الذي ينظر في الادلة ويرجح بعض الاقوال على بعض ومراد الشارح
ان العضد مجتهد في العلوم العقلية والنقلية وهو علم التوحيد وانما اشتهر بذلك لانه
كان مجتهد مذهب في فقه امامه وهو الامام الشافعي قوله عضد الحق العضد
ما بين المرفق والكتف وهو محل قوة اليد واطلق قوة اليد فقوة اليد اذا علمت ذلك
فمعنى الكلام مجاز مرسل فقد اطلق الملزوم وهو العضد واراد اللازم وهو القوة
واشتق من القوة مقوي فهو مجاز مرسل تبعي او ان في الكلام استعارة بالكناية
بان شبه الحق بانسان واثبات العضد تخييل والمراد هنا بالحق النسبة الخارجية
الموافقة للنسبة الكلامية والمراد بالدين ما شرع من الاحكام اعني النسبة التامة
كثبوت الوجوب للنية في قولك النية واجبة والمراد بتقوية تلك النسبة اقامة
الادلة النقلية والعقلية عليها واذا علمت ان المراد بالدين النسبة التامة
التي شرعها الشارع تعلم ان عطفه على الحق من عطف الخاص على العام لان
الحق يشمل النسبة في قولك قام زيد عند مطابقتها للواقع ثم ان قوله عضد
الدين من قبيل التصرف في العلم وقد قيل انه مخترع وذلك لان لقبه الذي اشتهر
به العضد واسمه عبد الرحمن ابن احمد بن عبد الغفار الايجي بالياء ساكنة بعد
همزة مكسورة نسبة لايج بلدة بالعجم من اعمال كرمان من جملة تلامذته شمس الدين
الكرماني والسعد التفتازاني والضياء القرمي وغيرهم وكانت له محنة مع صاحب
كرمان فنزل في القلعة الى ان مات سنة ست وخمسين وسبعمائة قوله اعلى الله
درجته جملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء له اي اللهم اعل درجته
اي منزلته التي يستحقها قوله في اعلى عليين اعلم ان عليين اسم لاعلى الجنة

صوابه الى الكتف لان ما بعد الكتف يسمى منكبا والكتف مخصوص بذلك او سمي به ايضا فلذا فسر بالاول تدارك الاحتراز وقول ... كتبه

مكان الجنة والمنازل التي فيها متنعما وتنزه في الغيو قوله في أعلى عليين اعلم أن
عليين اسم أي في أرفع أعلى أماكن الجنة وهو متعلق بمحذوف أي باعثا تلك الروح
في أعلى عليين وقيل أن عليين اسم مكان في السماء السابعة تجتمع فيها أرواح المؤمنين
وكلا المعنيين مناسب هنا قوله وكانت مشتملة الجملة حالية وقد مقدرة وكان
يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة خبرها قوله على مسائل تتعلق
المسئلة على الفقهية وعلى نسبتها بمعنى الأول يكون اشتمال الرسالة على المسائل
من اشتمال الكل على أجزائه أي لأن الرسالة العبارة وعلى الثاني من اشتمال الدال على
المدلول قوله دقيقة أي خفية قوله وتحقيقات أراد بها المسائل المحققة
أي المذكورة على الوجه الحق التحقيق وهو الحق وهو المولع به أي الرسالة كلية
ورع في المصدر بمعنى اسم المفعول قوله خفية من الخفاء بفتح الخاء وهو ضد
وهو بعد الفهم ومن المعلوم أن بعد الفهم لا يكون إلا للمعقولات فلا بد من التجريد
بأن يراد بالبعد مجرد عدم الوصول إليه والمعنى أن تحقيقات بعيد أي خفية
يشق إدراكها والوصول إلى فهمها قوله مع غاية الإيجاز ونهاية الاختصار
أي حالة كونها مصاحبة لغاية الإيجاز والغاية والنهاية مترادفان بمعنى آخر
الشيء وكذا الإيجاز والاختصار مترادفان بمعنى واحد وهو تقليل اللفظ
سواء كان كثير المعنى أم لا وقيل تقليل اللفظ مع كثرة المعنى فقد تعرض الشرح
التعبير والحذف محل الإطناب ودفع بهذا ما توهم من أنها لما اشتملت على المسائل
المذكورة كانت مطولة قوله ولم يكن لها الجملة حالية أي والحال أنه لم تكن
لها غنى أي لم تكن مستغنية عن شرح يبين معانيها لاشتمالها على الأوصاف
المذكورة قوله لا يغادر صغيرة أي لا يترك نكتة صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها
أي ضبطها وبينها وهو من المحسنات البديعية الاقتباس وهو ذكر الشيء
من القرآن أو السنة لا على أنه منه ولا يضر تغيير المعنى الآية وهو لا يترك

الكتب

الكتب معصية صغيرة ولا كبيرة فنظم ذلك قول ابن الرومي لئن أخطأت في مدحك
ما أخطأت في منعي لقد أنزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع أي معنى بواد لا ماء به
ولا نبات وقد نقله الشاعر إلى جانب آخر وأمثال هذا في كلام الشيخ مع أنه مقتضى
المقام لا من وصف الصغيرة والكبيرة جمعا أي نكتة صغيرة إلا أحصاها ولا نكتة كبيرة
كما علمت أو يقال أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه أي لا يغادر نكتة صغيرة
إلا أحصاها ولا كبيرة إلا أحصاها قوله المرام بفتح الميم أي المطلوب وأصله
مروم على وزن مفعل نقلت حركة العين إلى الفاء ثم قلبت العين ألفا لتحركها بحسب
الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن قوله أقصاها أي أقصى المرامات والمقاصد
أي غايتها والضمير ليس راجعا للمضاف بل للمضاف إليه ولما كان المقاصد جمعا
أتى بضمير جمع المؤنث فاندفع ما يقال أن الواجب أقصاه لأن الضمير راجع للمعنى
والتخفيف وهما شيئان لا جمع ثم أن التحقيق ليس قاصرا على أقصى المقاصد أي
غايتها دون أولها وأوسطها بل المراد أنه يبلغ جميع المقاصد قوله أردت
الخوض جواب لما أي أردت الشروع في شرح عليها يسمى تتميم المرام أي الإتيان
به تاما وفي الكلام استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه تتميم
المرام ببحر متسع يشق على طالبه الوصول لساحله وإثبات الخوض تخييل
أو أنه شبه الشروع في تتميم المرام بجامع المشقة فإن الشارع فيه تناله مشقة
إعمال العقل ومراجعة النقول واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة
المصرحة قوله في تتميم المرام أي المطلوب أي في الإتيان به تاما ثم أن
المناسب لمراعاة المطابقة اللفظية أن يقول في تبيين المرام لكن لما
كان المراد التبيين على وجه التمام ولا يستبعد هذا من التعبير بقوله
تبيين عدل عنه إلى التعبير بتتميم قوله على وجه حال من تتميم أي حالة
كون التتميم المذكور على وجه أي طريق ومن حالة لا يشوبه خفاء قوله

للتبيين

عن وجوه خرايدها اي الرسالة والخرايد جمع خريدة وهي في الاصل المراة الحسنى العجيبة
فشبه النثر تشبيها بليغا اي الرسالة الدقيقة بالنساء الحسان بجامع الحسن والاحتجاب
واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية قوله يكشف
ودجى والثاني نتيجة يصح ان يكون باقيا على حاله لم يقصد به الا مجرد ترشيح الاستعارة
ويصح ان يكون الكشف متجوزا به عن الزوال والثاني وهو ما يوضع على الوجه من النقاب
متجوزا به عن الخفاء الذي يوجد له قوله مع جمود القريحة حال من فاعل اردت اي اردت
ذلك في حالة كوني مصاحبا لجمود القريحة اي لجمود ذهني فال عوض عن المضاف اليه
والمراد بجمود ذهنه عدم انبساط عقله في المدارك فشبه عدم انبساط العقل
بجمود الماء مثلا بجامع قلة الانتفاع في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق
الاستعارة المصرحة والقريحة في الاصل اول مستنبط من ماء البير اطلقت على اول
مستنبط من العلم او على اول مستنبط منه فعلى الاول يكون مجازا مرسلا علاقته
الاطلاق والتقييد وعلى الثاني يكون استعارة بجامع ان كلا سبب للحياة فالاول
سبب لحياة الاشباح والثاني سبب لحياة الارواح ثم اطلقت على العقل الذي هو
محل العلم مجازا مرسلا علاقته الحالية والمحلية اي باسم الحال وارادة اسم المحل
او استعارة بجامع ان كلا سبب في الانتفاع او [?] الاطلاق القريحة ثانيا على العقل
على جهة المجاز المرسل او الاستعارة مع اطلاقها اولا على اول مستنبط من العلم
او المستنبط منه على جهة المجاز مبني على مجاز المجاز على المجاز والاستعارة
على الاستعارة او اطلاقها على غير العقل حقيقة عرفية واذا بني المجاز على
المجاز فالعلاقة والجامع انما يعتبران بين ما نقل عنه والمنقول اليه لا بين
المعنى الاصلي والمنقول اليه كما علمت من قلته قوله وكلال الطبيعة الكلال
في الاصل عدم قطع السيف والمراد هنا بكلال الطبيعة تشويش الفكرة ووفره
ووفورها على الاذكار لكثرة والحاصل انها حوادث اي فشبه الوقوف

المزكور

المزكور بعدم القطع واستعار اسم المشبه به وهو الكلال للمشبه على طريق الاستعارة
التصريحية قوله تحفة بالرفع خبر لمبتدا محذوف اي وهو تحفة الكرام تحفة او بالنصب
مفعول لمحذوف اي جعلته تحفة الهدية المستطرفة قوله للحضرة هي في الاصل
مكان اي مكان الحضور والمراد بها الخادم بعني محل الكبير لحضوره في الاذهان
وملاحظته دايما لتعلق القلوب به قوله الاسبل الملك قوله الاعظم اي من الملوك
الملوك قوله الغمام بفتح الراء الذي فهو اعلى بالملك من غيره والتدبير النظر
في عواقب الامور لتقع على الوجه الاكمل واذا اسند التدبير له فالمراد به الاتيان
بالاشياء على اكمل وجه وقيل الغمام هو الحاذق الحافظ الغايب بامور الرجال
قوله ظل الله على الانام من المعلوم ان ظل الشيء صورة تحاذي جسمه بالفعل
يشعر بالتجسيم فظاهر العبارة يشعر بالتجسيم له وهو محال والجواب
ان المراد بالظل في كناية النعمة اي نعمة الله ظل الانام فشبه نعمته تعالى
بالظل بجامع الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة
التصريحية وانما كان هذا الممدوح نعمة من الله وواصلة للانام لدفع المضار
عنهم الواصلة لهم من اعدائهم وحمله لهم على العمل بالشرايع فالمراد
بالانام العقلاء ويحتمل ان يراد به جميع افراد الحيوان فالممدوح نعمة من
الله واصلة لكل الخلق لكونه سببا في كل خير لكونه عدلا قوله فاتح ابواب
الانعام والاكرام لمن يبذل منهما لا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية
والتخييل شبه الاكرام والانعام بموضع ابواب تشبيها مضمرا في النفس على
طريق المكنية واثبات الابواب تخييل قوله الذي اشتاقت تيجان السلطنة
تيجان جمع تاج وهو الاكليل الذي هو عصابة تزين بالجواهر توضع على الروس
والسلطنة كون الشخص سلطانا ولا يخفى ان الكون المذكور لا تيجان له فيقدر
في الكلام مضاف اي تيجان ذي السلطنة وذي السلطنة هم الملوك

وفي الكلام ايضا استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه النجباء بالاناسي بجامع التكرمة
واثبات الاشتيان تخييل والهامة الرأس والجمع هام اي الذي اشتاقت تيجان السلاطين
الى رأسه لتوضع عليه قوله وباهت اي افتخرت من المباهات وهي الافتخار قوله
فلا الامارة تم كون النجم اميرا والكرة المزكن لا كالرلة فيفقد مضاف اي هل في
الامارة والملابرود البير واحد من معنى وهي ازار ورداء ولا تسمى حلة حتى تكون
ثوبين من جنس واحد اي وامتزجت خلال السلاطين بكونها حلته قوله الحايز
من الحوز وبه الفضل بالجر قوله العلمية من علم الكلام والحكمة علمية هي علم
الفروع وذلك لان الحكمة هي عبارة عن العلم عن احوال الموجودات الخارجية على
ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كان العلم باحثا عن احوال
الموجودات التي ليست بقدرتنا واختيارنا يسمى ذلك العلم حكمة علمية كالباحث
عن احوال الافلاك وعن صفات المولى وان كان باحثا عن احوال الموجودات
التي بقدرتنا واختيارنا كالاعمال القلبية مثلا من صلاة وصوم وحج سمي ذلك
العلم حكمة عملية قوله الحايز من الحوز بمعنى الجمع اي الجامع للرياستين
الرياسة الدينية لكونه عالما والرياسة الدنيوية لكونه سلطانا وبين الحايز
والحايز الجناس اللاحق وهو اختلاف الكلمتين المتجانستين بحرفين متباعدين
المخرج كالحاء والعاء قوله في الاصل والنسب اي من جهة الاصل والنسب
والعطف مرادف قوله واصفهم في العضل اي اكثرهم استغالا العضل
وان دب قوله فياض سجال فياض ماخوذ من الفيض وهو سيلان الماء من امتلاء
يقال فاض الماء اذا انصب ففياض معناه كثير الصب والسجال بكسر السين جمع
سجل بفتحها وهو الدلو المملوء ماء والنوال هو العطاء واضافة سجال الى
النوال من اضافة المشبه به الى المشبه ولا بد من تجريد فياض عن بعض معانيه
بان يراد به كثير الصب ولا بد من تقدير في الكلام والمعنى كثير صب النوال الشبيه

ذلك

ذلك النوال بالسجال في الكثرة او يجعل في الكلام استعارة بالكناية بان شبه
النوال ببحر يغرف منه واثبات السجال التي هي الدلو تخييل قوله وهاب جلايل النعم
وهاب ماخوذ من الهبة وهي العطية اي كثير العطايا للنعم الجليلة اي العظيمة في الكم
والكيف والنعم الدقيقة اي الحقيرة فاضافة جلايل الى النعم من اضافة الصفة للموصوف
والباء في الدقايق عوض عن المضاف اليه ولا يقال ان اعطاء النعم الحقيرة نقص
لانا نقول انما يكون نقصا اذا كان منفردا عن عطاياه قوله ثمال الغمام قد ينبع
اي ما اعطاه السحاب ونفع الى تبيع النعم يوجد من كثرة الغيث كاعطاء الامير ونداه سحايبه
قوله فنوال الامير بدرة عين العطاء التفضيل اي لنوال في اوانها بدرة العين
اراد بيان ذلك فيقول نوال الامير ثمن ان البدرة عشرة الاف درهم والعين اسم
للذهب المضروب وقد قيل لا معنى للاضافة اجيب بان المراد انه يعطي من العين بقدر
ما يساوي عشرة الاف درهم وفيه مناقشات او نرتكب التجريد في الكلام بان يراد
بالبدرة مجرد العدد واضافه للذهب اي فنوال الامير عدد من الذهب وقيل ان العين
تطلق على الذهب والفضة وقد قيل اشكالا من اصله وفي النظم المحسنات
البديعية التفريع وهو ايقاع التناسب بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره
لانه اوقع التناسب بين النوالين حيث اسند بدرة العين الى نوال الامير وقطرة الماء
الى نوال الغمام قوله المؤيد اي المقوى بقوة المليك اي المتصرف في امره ونهيه
وهو الله سبحانه وتعالى وانما عبر بالمليك دون المالك لان المليك ماخوذ من الملك بضم الميم وهو التصرف
بالامر والنهي بخلاف المالك فانه ماخوذ من الملك بكسرها وهو التعلق
بالاعيان المملوكة وانما خص العليم بالذكر اشارة الى انه اشد الملكة
لتعليم بالامور قوله مغيث الدولة والدين اي ناصرهما والدولة يحتمل ان يراد
بها جماعة الرعية التي تحت حكمه ويحتمل ان يراد بها الرياسة المتداركة للغوث
واحد بعد واحد اذ تلبس بها غيره كانها تحط لها مشقة لعودها في غير محلها

يشتاق باء ابن الموصلي عنه والممدوح المذكور قد اغاثها بالتدبير حتى فقد شبهها بشخص
عاقل وقع في مصيبة وطوى ذكر المشبه به وذكر شيئا من لوازمه وهو مغيث على طريق
الاستعارة المكنية والتخييل والمراد بالدين الاحكام الشرعية اعني النسب التامة
فكأنها وقعت في مصيبة عظيمة وجاء هذا اغاثها ونصرها فقد شبه الدين بعاقل استغاث
عند الاصابة وطوى ذكر المشبه به ورمز له بذكر شيء من لوازمه وهو مغيث على طريق
المكنية والتخييل والمراد باغاثة الدين اظهاره بعد اضمحلاله بكون من كان قبله من
السلاطين جائرا ومن المعلوم ان الدين يزداد ظهورا واضمحلالا بعدل السلطان
وجوره قوله عبد الكريم بالجر بدل من الاسم الاعظم وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف
اي هو عبد الكريم هذا اسمه وله من اسمه نصيب فقد كان كريما واعلم ان هذه
الشرفة تحفة للاسم المذكور ووصف له بالصفات المذكورة التي لا يخلو [illegible]
مما الله لاجل ان يحمل على تأليفه فيعمل الخلق عليه فيكثر الانتفاع به اذ جرت عادة
الملوك اذا انبنوا على شيء اقبل عليه اهل الزمان من علمائها وغيرهم قوله لا زالت
رقاب الامم هذا دعاء من الشارح اذ ذاك واجب عليه لانه كان منعما له وشكر المنعم
واجب وشكره بالدعاء له قوله خاضعة اي ذليلة وانما اسند الخضوع الى الرقاب
مع ان محله القلب لظهور اثره فيها فان قلت ان الخضوع له لا للاوامر فالواجب
خاضعة له قلت انما عبر بذلك اشارة الى ان اوامره ممتثلة معمول بها بخلاف
ما لو قال خاضعة له فانه لا يشير الى ذلك اذ لا يلزم من الخضوع له الخضوع لاوامره
كما هو مشاهد في حكام زماننا قوله واعناق الخلائق اي اماثلهم قوله ممدودة
اي مشوقة والمراسم جمع مرسوم وهو ما يكتب فيه العطية كالوصلات او ان المراد
بالاعناق والامتداد حقيقتهما وعلى هذا فاسناد الامتداد للاعناق ومع ان
معناه ان يسند للايدي مبالغة قوله وهذا دعاء في اسم الاشارة راجع لقوله
لا زالت رقاب الامم قوله قد تلقاه ربي التلقي الا طال استغفار من جاء من بعد

وهو محال

٩٠

وهو محال عقلي التبوح براد لازمه وهو سرعة الاجابة اي قد استجابها الله من غير
تأخير لاجابته قوله بحسن القبول من اضافة الصفة للموصوف اي بالقبول الحسن
والمراد بحسنه قبوله استجابته بحيث لم يرد منها شيئا والباء في قوله بحسن
للملابسة اي تلقاه ملابسا بحسن [illegible] لان المولى قد وعد باجابة الدعاء والكريم
لا يخلف وعدا وانه تعالى لكريم [illegible] الكشف فان كثيرا من الاولياء يدرك الاجابة
لما يجد [illegible] قوله قبل ان ارفع الصوت اي قبل ان ارفع صوتي به والتلقي وارد
واعترض بان الدعاء قبل حصوله لا يوصف بالقبول ولا يوصف بذلك الا بعد
حصوله على ان المدعو به ان كان حاصلا فلا معنى للدعاء به واجيب بان هذا كناية
عن سرعة اجابته كما يشير له قوله تلقاه فتأمل قوله فان وقع اي هذا الشرح
لا في قوله فان وقع راجع لقوله تحفة قوله في حيز القبول والرضى عطف الرضى
على القبول للتفسير والحيز في الاصل المكان والمعنى حيث اذ بان وقع ذلك الشرح
في مكان القبول والرضى واعترض بان مكان الشيء لا يحل فيه غير ذلك الشيء
وحيز القبول لا يحل فيه الشرح ان يحل فيه فما معنى هذا الكلام واجيب
بان اضافة حيز للقبول بيانية اي فان وقع في الرضى والقبول وجعل القبول
[illegible] فالشارح اي ان القبول محيط به احاطة تامة كاحاطة الظرف بالمظروف
قوله [illegible] قبوله غاية [illegible] والغاية والنهاية شيء واحد وهو آخر الشيء
ان المبتغى والمقصود كذلك اي فان قبل ذلك الشرح كان [illegible] وياء غاية
المقصود قوله والله الميسر اي المسهل فهو من التيسير بمعنى التسهيل
والآمال جمع امل وهو الرجاء والمراد به هنا المأمول المرجو اي المسهل للمطلوب
فان قلت اذا كان المسهل للامور المطلوبة للشخص التي من جملتها كثرة النفع
بشرحه هو الله تعالى فما داعي لدعاء السلطان لاجل ان يقبل على هذا الشرح
فيقبل عليه رعيته فيكثر النفع به بل التوكل على الله اولى قلت التوكل على الله

لا ينافي تعاطي الاسباب اذ تعاطيها لا ينافي التوكل قوله بعد التسمية
مصدر سمى اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم فقول الشارح بعد التسمية اي بعد الاتيان
بجملة البسملة لفظا وانما لم يات بها كتابة وهذا القدر كاف في امتثال الامر بالله
بالاتيان بها قوله هذه جابرة اطلق الجابرة على مولفه مع اشتماله على فوايد
اشارة الى ان تلك الفوايد التي اشتمل مولفه عليها لغرابة تناولها وشدة ارتباط
بعضها ببعض كالشيء الواحد قوله المشار اليه اي الذي اشير اليه وذكر الضمير باعتبار
لفظ الا لا باعتبار معناها لانها مونثة معنى لان المراد بها العبارات قوله فهذه
اي بين مرقمة قوله العبارات الذهنية اي التي استحضرها في نفسه والذهنية
نسبة للذهن بمعنى النفس لا بمعنى القوة التي تهيئ النفس لاكتساب العلوم
فان قلت هذا يقتضي ان الالفاظ المستحضرة في ذهن المؤلف اذا استحضرها غيره في ذهنه
لا يقال لذلك الذي استحضره نحو جابرة وليس كذلك اجيب بان قول المؤلف هذه جابرة على
حذف مضاف اي هذه نوع جابرة ومعلوم ان الجزء الذي بذهن غير المؤلف يتحقق فيه ذلك
النوع ايضا فيكون جابرة واعترض بان ما في الذهن مجمل والجابرة امور مفصلة فلم
تحصل المطابقة بين المبتدا والخبر واجيب بتقدير مضاف اي مفصل نوع هذه
الجابرة لكن لا يحتاج الى تقدير مفصل الا اذا قلنا ان المفصل لا يقوم بالذهن اما اذا
قلنا ان المفصل يقوم به ايضا فلا يحتاج لتقديره كما انه لا يحتاج لتقدير نوع الا
اذا قلنا ان اسماء الكتب من قبيل علم الجنس اما اذا قلنا انها من قبيل علم الشخص
فلا يحتاج له لان ما تعدد في ذهن زيد من الالفاظ هو ما تعدد في ذهن المولف بعينه الا ان
المحل مختلف والشيء لا يختلف باختلاف محله واعلم ان السيد الجرجاني استاذ
الشارح ذكر في مسمى الكتب والتراجم احتمالات سبعة النقوش او الالفاظ المعينة
او المعاني فهذه ثلاثة او اثنان منها وتحته ثلاثة او المجموع فهذه سبعة واختار منها
ان الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة وتبعه الشارح وذلك لانها هي التي يتكلم

وتحته ثلاثة
قوله او اثنان منها النقوش مع الالفاظ او النقوش مع المعاني او الالفاظ مع المعاني اهـ

الاشارة

الاشارة البيانية كل احد من غير توقف على شيء بخلاف النقوش فلا يفهم الاشارة اليها
من الامي لعدم معرفته بها واما المعاني الخارجية اعراض فلا تفهم بمجرد النطق بها
والمعاني تتوقف على الالفاظ والعبارات جمع عبارة وهي في الاصل مصدر بمعنى العبور
وانما اطلقت على الالفاظ بعد البتها بالنسبة للمتكلم منها بالنسبة للسامع
والمتكلم والمتكلم يستحضر المعنى اولا ثم ينتقل للفظ الذي يعبر به عنه والسامع ينتقل
ذهنه للمعنى وينتقل اللفظ ليفهمه منه وقيل ان العبارة في الاصل مصدر بمعنى التعبير
يقال عبر الرويا اي فسرها اطلقت على الالفاظ الدالة على المعاني بمعنى المعبر اسم
فاعل مجازا لان المعبر حقيقة هو المتكلم او بمعنى المعبر به واطلاق العبارة على الالفاظ
حقيقة عرفية لهجران المعنى الاصلي بحيث لا يفهم الا بقرينة قوله الذي اراد كتابتها
اي كتابة دالها وهو النقوش وانما قال العبارة الذهنية لا تكتب والمراد انها بواسطة
لان النقوش تدل على الالفاظ الخارجية وهي تدل على العبارات الذهنية قوله
وبيان اجزايها اي من المقدمة والتقسيم والخاتمة وعطفه على كتابتها من عطف
اللازم على الملزوم لانه يلزم من كتابة دالها بيان اجزايها واراد ثالثه بالبيان
التبيين لا حقيقة وهو الوضوح لانه لا تتعلق به قدرته اذ لا تتعلق الا بالافعال
قوله نزلت لجواب عما يقال ان اسم الاشارة موضوع لا يشار به الى المشاهد
المحسوس والعبارات الذهنية ليست كذلك اذ هي امور معقولة وحاصل الجواب
ان المولف نزلها منزلة المشاهد المحسوس بسبب تشبيهها به بجامع الحضور والتميز
والتحري في كل واستعار اسم المشبه به وهو هذه للمشبه على طريق الاستعارة
التصريحية التبعية فقول الشارح نزلتها اي بسبب التشبيه قوله بمنزلة
المشخص قيل لو حذفه واقتصر على المحسوس من اول الامر لكفاه ولذلك قال
بعد الموضوعة لكل مشار اليه محسوس واجيب بانه ذكر لاجل الرد من اول الامر على
التشغيل القليل ان اسم الاشارة موضوع للامر الكلي قوله المشاهد ذكره

بعد قوله المتحصل لان المتحصل معناه المعبر وهو يشمل الحاضر والغايب فاتى بقوله
المشاهد لاخراج الغايب لان المشاهد معناه الحاضر فهو من معاينة الشهود بمعنى
الحضور ولما كان المعبر الحاضر يشمل المحسوس وغيره اتى بقوله المحسوس لاخراج غيره
قوله فاستعملت فيها اي في العبارات الذهنية بسبب التنزيل المذكور قوله كلمة
من الاضافة للبيان قوله لكل مشار محسوس كان يجعله اي بزيد وتخص مشاهد
كما ذكره اولا واجيب بانه حذف من الثاني لدلالة الاول عليه والمراد محسوس بحاسة
البصر فاستعمالها في المحسوس بحاسة السمع كالاصوات او بحاسة الشم كالروايح
مجاز ثم يحتمل ان المراد لكل مشار اليه شانه ان يكون محسوسا بحاسة البصر فاستعمال
الاعمى اسم الاشارة في جسم معه بيده حقيقة ويحتمل ان المراد بحاسة البصر
بالفعل فيكون استعمال الاعمى المذكور مجازا قوله في اللغة حال من المضاف اليه
اي وتعبير الغايبة حال كونها في اللغة اي من الالفاظ الموضوعة لمعانيها المعبرة
بكتب مخصوصة فهي بمعنى من وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف
يعمل عمل الفعل فلا يرد ان في اللغة حال من المبتدا وهو لا يجوز على التحقيق واصل
لغة لغي او لغو حذفت لامها وعوض منها هاء التانيث قوله من علم او مال
بيان لما وليست من ابتدايية وان لكانت الغايبة غير العلم والمال بل ما ينشا
عنهما وليس كذلك وفي الكلام حذف مع ما عطفت اي او غيرهما كالجاه وصرح بذلك
في بعض النسخ وانما احتيج الى ذلك لاجل ان يراعي قوله بعد مشتقة من الغيبة بمعنى
استحدثت المال والخير فان الخير اعم من العلم لشموله له ولغيره كالجاه وانما اقتصر
على النوعين المذكورين لشرفهما واو في كلامه للتنويع لا للشك ولا للتشكيك اي
ما حصلته من جنس النوعين او من غيرهما والمراد ما حصلته منهما سواء كان على
سبيل الاجتماع منهما او على سبيل الانفراد وليس المراد انه لا يقال الغايبة الا
لمحصل من احدهما فقط والتعبير بالمحصل يقتضي انه لا يوجد التعمية في الغايبة

من المقانات

ركالالعلامات

من المقانات جمع مقالة من غير معاناة كاللحية والميراث وكالالهامات لا يسمى
غايبة وفي كلام بعضهم ما يفيد انه يسمى غايبة وليس الولد من الغايبة
كما افاده شيخنا قوله مشتقة اي ذلك اللفظ وفي نسخة مشتقة اي تلك الكلمة
والحكم عليها بانها مشتقة بالنظر للاصل والا فهي الان اسم جامد لانها علم على
العبارات الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فاندفع الاعتراض
وقد يقال ان الشارح قصد بيان المعنى اللغوي فلا يتوجه عليه حتى يحتاج لدفعه قوله
من الغيبة اعلم انه يطلق بالاشتراك اي على امور متعددة فيستعمل مصدر بلاد يبيد
بيدا بمعنى ثبت ثبوتا ويستعمل اسما للناحية وبمعنى شعر الراس من ناحية الاذن
وبمعنى ذهب المال ولا يصح استعماله بهذه المعاني المتعددة فان الشارح استحدثت في
اي لا بمعنى الثبوت ولا الذهاب ولا الناحية ولا بمعنى شعر الراس من ناحية الاذن
قوله بمعنى استحدثت المال اي احداثه وتحصيله فالسين والتاء زايدتان
وانما قال بمعنى ولم يعبر بدلاله الشارح اذا عبر للعطف بمعنى حقيقي له يعبر بالاي
واذا عبر بمعنى مجازي او بعيد غير مشهور يعبر بال العناية والشارح بمعنى مجازي
وهو الاستحداث المذكور ان قلت اي داع لذلك التعبير وهلا جرى في الثبوت
الذي هو معنى حقيقي له قلت لما كانت الغايبة لا بد فيها من المعاناة على ما مر
به اولا احب الشارح ان يعرف التعبير عن معناه الحقيقي وهو الثبوت لغيره وهو
الاستحداث لاجل حصول المناسبة بين المشتق والمشتق منه في افادة كل منهما
لمعناه قوله وقيل اسم فاعل اي ثم انها على الاول كذلك فالغايبة اسم فاعل
على كل من القولين والخلاف انما هو في مبدا الاشتقاق وعلى الاول هي اسم فاعل
بمعنى اسم المفعول اي هذه مسايل محصلة وعلى الثاني فهي اسم فاعل باق على حاله
والمعنى هذه مسايل مصيبة للفوايد اي موثرة فيه لانبساطه وصدوره بها حيث
منتها فيه او لا فراد او ما مصيبة بفوايد التاليع باعتبار انها اذا علمت هذا

نعلم ان في كلام الشارح تساهلا والاظهر انه اسم فاعل مشتق من العبد وقيل اسم مفعول
مشتق من مادته قوله من مادته اي من مصدره وهو العبادة بمعنى الاصابة على مذهب البصريين
او من فعله على مذهب الكوفيين واما العبد فهو مصدر عبد بمعنى ثبت وذهب قوله
اذ الصابت بواده اثرت فيه بانتساب والعوائد الغلبة على المشهور وقيل غير ذلك وقيل
بالامنة وقيل عشائر واذا الظرف معمول لمحذوف فان قدرته تقول وذلك اي هذا
التعلق وهو لفظ بحث الشارح واعتذرته اقول ذلك ضمنتها قوله وفي العرف
اي والفائدة في العرف المصلحة في قبيل عطف الجمل لا المفردات والا لزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين والمراد بالعرف علم عرف العلماء مطلقا لا
خصوص علماء الوضع لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم قوله من حيث انها
ثمرته الحيثية هي للتقييد كالتي بعدها اي باعتبار انها ثمرته لا باعتبار انها مترتبة
على طرفه ولا باعتبار انها مطلوبة للفاعل بالفعل ولا باعتبار انها باعثة للفاعل على
على القدوم على الفعل وقد اراد الشارح هذا التقييد للمصلحة حيثيات اخر تم عليها
بعد ذلك بقوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ قوله وتلك المصلحة من حيث
انها بفتح الهمزة وكسرها وعلى الاول فالخبر محذوف اي موجود اي من حيث
ترتبها على طرف الفعل موجود والداعي لذلك وجوب اضافة حيث للجملة
عند الجمهور قوله مترتبة على طرف الفعل اي ملاصقة لطرفه وذلك كالماء
مثلا فانه ملاصق لآخر الفعل لانه فيه قوله مطلوبة للفاعل اي مقصودة
له قوله بالفعل اي من الفعل فالباء بمعنى من محصلة بمطلوبه قوله تسمى
غرضا الغرض في الاصل معناه القصد والمصلحة لما كانت مقصودة للفاعل من
الفعل ناسب تسميتها به قوله على الاقدام هو جعل الشيء قداما وليس مرادا
بل المراد القدوم وهو التوجه للفعل فالمراد مثلا علة والتوجه للفعل وهو الحق
معلول لا ان المراد باعث عليه قوله وصدور الفعل في محل عطفه على الاقدام اي

ونصبه

[illegible]

ونصبه عطفا على اسم ان وفيه ان هذا الاحتمال يقتضي ان المعلول صدور الفعل
في الخارج لا نفس التوجه وهو مناقض لما قبله على ان المعلول لا بد ان يكون
امرا اختياريا وقع فلا يصح جعله معلولا فكذلك لانه مشكل من وجهين وحاصل الجواب
عنهما ان في الكلام حذف مضاف اي وسبب صدور الفعل وهو التوجه له لا فعلها
فلا يكون في الكلام تاكيد المقابلة لانه بتقدير المضاف صار غير مقابلة قوله
علة غائية اي وعلة باعثة ايضا قوله متحدان بالذات اي متحدان
بسبب اتحاد ذاتيهما ومختلفان بحسب الاعتبار اختلاف مفهوميهما او ان
الباء بمعنى في اي متحدان في الذات اي الماصدق ومختلفان في الاعتبار اي في
المفهوم المعتبر لكل واحد منهما ان قلت الاربعة متحدة لان مسماها واحد
وهو المصلحة المترتبة على الفعل فما وجه قصر الاوليين على الاخيرين قلت
المراد بالاتحاد التساوي في الماصدق والاختلاف في المفهوم وهذا انما
يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة الغائية واما كل من الاوليين
والاخيرين فليس التساوي بل بينهما العموم والخصوص المطلق فان قلت دعوى
اتحاد الاوليين في الماصدق ممنوعة لان المصلحة اذا لم تحصل قبل انتهاء الفعل
وبعده ترتبت على الفعل وليست على طرفه فتتحقق الفائدة دون الغاية
قلت بل تتحقق الغاية ايضا لان المراد بالفعل الذي يكون على طرفه الفعل
الذي ترتبت عليه لا جميع الفعل الذي اراده الفاعل قوله كما ان الغرض
والعلة كذلك ايضا اي متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار والحاصل
ان الغرض التشبيه في الاتحاد بالذات والاختلاف بالاعتبار والمشبه الفائدة
والغاية والمشبه به الغرض والعلة فان قلت ما وجه جعل الاوليين مشبهين
والاخيرين مشبها بهما والجواب ان الاخيرين لما كانا اشهر في العبارة ناسب
ان يلتفت لهما ويجعلا مشبها بهما بغير شيء ذاك وهو ان ابقاء مقدمة

اي قبل انتهاء النتيجة منه

من تناظر ومعناه عود او رجوع كذلك الفرع ان يرجع الاتحاد او الاختلاف في
الغرض والعلة الغائية اي ترجع بالاعتبار بذلك رجوعا كذلك اي مثل الفائدة وال
والغاية مشبه به لا مشبه الا ان يجعل جهة التشبيه من جهة الرجوع لان الاتحاد
والاختلاف في الفائدة والغاية قد ذكر متقدما في النظم والحاصل ان الغرض والعلة
لغير جهة العبارة جعلا مشبها بهما من حيث الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم
والفائدة والغاية لتقدمهما في الذكر اعتبر مشبها به من حيث الرجوع قوله
لان الحيثيتين متلازمتان لا اتحاد ذاتا ولا اختلاف اعتبارا في كل من القسمين
واما كانت الفائدة والغاية متحدتين ذاتا مختلفين اعتبارا لان الحيثيتين المعتبرتين فيهما
متلازمتان وكذلك الغرض والعلة الغائية انما اتحدا ذاتا واختلفا اعتبارا
لان الحيثيتين المعتبرتين فيهما متلازمتان فالحيثيتان في كل من القسمين الاول
والثاني متلازمتان ومتى كانت الحيثيتان المعتبرتان في مفهومين متلازمتين
لزم ان يكون بين المفهومين التساوي اي الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم
وذلك لان الاسمين اذا اطلقا على مسمى واحد فاما ان يكون اطلاقهما عليه من جهة وا
واحدة واما من جهتين متلازمتين او متغايرتين فان كان الاول كان بين الاسمين
التساوي اي الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم كالناطق والضاحك وكذلك
الفائدة والغاية والعلة والغرض وان كان الثالث كان بين الاسمين اما العموم
والخصوص المطلق كالفائدة والغرض او من وجه كالحيوان والابيض فان قلت
لا نسلم ان التلازم يقتضي التساوي اذ قد يكون في المتباينين الا ترى ان الاب والبنوة
فانهما متلازمان ومع ذلك هما متباينان قلت ليس كلام الشارح في مطلق تلازم بل
بل تلازم خاص وهو تلازم جهتي اطلاق اللفظين على مسمى واحد كما علمت وتلازم
الاب والبنوة ليس كذلك فالمصلحة المترتبة على الفعل في ذاتها شيء واحد يطلق عليه
اسمان باعتبار حيثيتين متلازمتين وان كان احدهما لازما للآخر قوله ودليل اعتبار

جواب

جواب عما يقال اذا كانت الحيثيتان متلازمتان فما وجه اعتبار كل حيثية فيما
اعتبرت فيه اي من حيث اعتبرت في الغرض المقصودية للفاعل وفي العلة الباعثية
على الفعل وحاصل الجواب انهم لما اضافوا الغرض للفاعل حيث قالوا غرض
الفاعل كذا ناسب اعتبار الباعثية على الفعل في مفهومها حيث قالوا المصلحة
المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه فقولهم لذلك هذا ارشد الدليل
الى ما هو لا اعتبار الحيثيتين الاخيرتين واما وجه اعتبار الحيثية المذكورة في الفائدة
والغاية فلم يتعرض له ولعله لظهوره وذلك لان الفائدة لما كانت هي الثمرة
المحصلة والمستفادة المذكورة يقال له ثمرة ونتيجة ناسب اعتبار تلك الحيثية
في مفهومها ولما كانت الغاية طرف الشيء وآخر الشيء ناسب اعتبار حيثية
الطرف في مفهومها اذ علمت هذا فقول الشارح ودليل اعتبار كل حيثية اي من الاربع
لما علمت انه لم يذكر وجه اعتبار الاخيرتين فالاولى للشارح ووجه اعتبار كل
حيثية في لان الدليل انما يذكر في مقام الانكار ولا منكر هنا الا ان يقال
قد يتخيل منكرا فلذا عبر بقوله ودليله وفيه ان المنكر موجود فان بعضهم
ذهب لترادف الغرض والعلة على ان الدليل بمعنى العلامة والامارة مما يبين له
انه لا يستعمل الا في مقام الانكار تأمل قوله اضافتهم دليله
لا نائب فاعل اعتبرت والضمير للعلماء قوله والعلة الغائية بالعكس
مبتدأ وخبر والجملة حالية اي والعلة الغائية متلبسة بعكس الغرض
اي اضافتها للفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا وبعكس جعل العلة
عطفا على الغرض وبالعكس متعلق بحال محذوفة الخ واضافتهم العلة الغائية
حالة كونها متلبسة بعكس الغرض لا اضافتهم لها للفعل دون الفاعل قوله
فالاولان في الفاء الفصيحة لانها معمول لشرط مقدر وجملة كنه اي اذا
عرفت النسبة بين الاولين والاخيرين فالاولان في قوله مطلقا عموما مطلقا

أي في جميع الاستعمالات أي كل واحد من الدليلين أعم من كل واحد من الآخرين مطلقا
وكل واحد من الآخرين أخص من كل واحد من الدليلين مطلقا وذلك لأنه قد تحصل مصلحة
مترتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفاعل من الفعل ولا باعثة له عليه وذلك
كالحجر الملقى في الماء فيوجد كثير فقد تحقق في ذلك الكثير الأمران الأولان دون كل واحد
من الآخرين فإن قلت بل بينهما العموم والخصوص من وجه إذ قد يوجد الآخران
دون الأولين كما لو كان المقصود بإلقاء الحجر في الماء شيئا فقد تحقق الآخران
بحجة الماء دون الأولين قلت هذا الورود له لأن مورد القسمة المصلحة
الحاصلة بالفعل والمثال في هذه الصورة لا يصدق عليه واحد منهما قوله إذ ربما
فيه أن هذا الدليل قاصر لا ينتج المدعى وذلك لأن المدعى أربعة أمور كون الفائدة
أعم من الغرض فلو قال الشارح ربما يترتب على الفعل فائدة أو غاية لا تكون مقصودة
مقصودة لفاعله ولا باعثة على الفعل كان أولى وقد يجاب بأن الشارح اقتصر في
الدليل على التلازم لأنه يلزم من كون الفائدة أعم من الغرض أن تكون أعم من العلة
الغائية لتلازم حيثيتهما فيلزم من كون المصلحة غير مقصودة للفاعل أن لا تكون
باعثة على الفعل فقد وجدت الفائدة دون الغرض والعلة الغائية وإذا كانت
الفائدة أعم منهما فالغاية كذلك وذلك لما علمت من تلازم حيثيتهما فتأمل
قوله وأما حمل في عطف على مقدر أي أما حمل الكل فبعد وأما حمل في وإنما أخر الكلام
بعد الكلام على الموضوع والمحمول لأنه لا يخفى الإسناد معا فصار الحمل مع الموضوع
والمحمول بمنزلة المركب مع المفرد والمفرد مقدم على المركب طبعا فقدم وضعا وكذا أما
هو بمنزلة المركب فناسب أن يقدم الكلام عليه وضعا قوله على ما أشير كذا أي
على العبارات الذهنية التي أشير إليها في مرتبه قوله مجاز أي عقلية
قوله لغة وعرفا فيه أن الأولى إسقاطهما وذلك لأن الحقيقة اللغوية والعرفية
إنما يكونان في المفرد لا في الجمل والإسناد لأن الذي يكون فيه إنما هو الحقيقة العقلية

وأجيب

وأجيب بأن هذا إنما جاء من جعل قوله لغة وعرفا منصوبين على نزع الخافض أي
حقيقة في اللغة وفي العرف ونحن نتخلص من هذا بجعلهما منصوبين على الحال من فائدة
أو التمييز لها وإن ملنا أو ما حمل العبارة فالمراد أي المراد بها المعنى اللغوي أو العرفي
أو من جهة المعنى اللغوي أو العرفي لها على الألفاظ الذهنية مجاز عقلية
والحاصل أن الحمل حقيقي سواء حملنا العبارة على المعنى اللغوي لها أو المعنى
العرفي كما يفيده بعد قوله إذ العبارات في أنفسها فائدة أي حقيقة وإذا
كانت العبارات الذهنية فائدة حقيقة كان حمل الفائدة عليها حقيقة
لأنه من إسناد الشيء لما هو له فيتم ما ادعاه من أن الحمل حقيقة عقلية فإن قلت
المدعى أن الحمل حقيقة وقد أخذ ذلك المدعى جزءا من الدليل وهي مصادرة على
المطلوب وهي مبطلة للدليل والجواب أن المراد من الحقيقتين مختلف
وذلك لأن المراد بالحقيقة الأولى في قوله إنما حمل الفائدة على العبارات المشار
إليها بهذا حقيقة والحقيقة في حكم المتكلم قوله إذ العبارات في أنفسها
فائدة أي حقيقة يعني باعتبار نفس الأمر فليس المأخوذ في الدليل نفس المدعى
بل غيره قوله إما باعتبار اللغة فظاهر أي أما كون العبارات الذهنية
فائدة حقيقة باعتبار المعنى اللغوي للفائدة فظاهر وذلك لأن الفائدة في اللغة
ما استفيد من مال أو علم أو غيرهما والعبارات الذهنية علم محصل أو مستفاد
وجعل العبارات علما مبني على مذهب المناطقة من تعريفه بالصورة الحاصلة
في الذهن والألفاظ الذهنية صورة للألفاظ الخارجية ضرورة أن صورة الشيء
مثاله والألفاظ الذهنية على مثال الخارجية أما على مذهب المتكلمين من أنه
الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل فليست من العلم قوله وأما
باعتبار العرف أي وأما كون العبارات الذهنية فائدة باعتبار المعنى العرفي
للفائدة قوله فلأنها أي العبارات الذهنية قوله على ثمرة من وقف

المراد بتصحيح حروفها ترتيبها في الذهن على وجه مماثل لترتيبها في الخارج والمراد
بحروفها الحروف الذهنية لان الكلمات الذهنية مركبة من حروف ذهنية اي
العبارات الذهنية مصححة مترتبة على ترتيب حروفها الذهنية في الذهن ترتيبا
لو وضع في الخارج اي في الحس لافاد قوله وانما اجراها اي الحروف الذهنية
من مخارجها وهو الحافظة اي الذهن والحاصل ان الحروف الذهنية ترتب اولا
في الحافظة ثم تخرج من ذلك المحل الذهني وهي القوة العاقلة ثم تخرج بعد ذلك
الى الخارج اي الى خارج المشاعر الباطنة كالحافظة والعاقلة فان قلت ان المتكلم
قد يتكلم بالكلام ولا شعور له بهذا الترتيب والاخراج قلت هو قائم به
وان لم يدركه ولم يشعر به ونازع بعضهم في هذا الترتيب والاخراج قائلا
ان هذا شيء لا اصل له قوله ويجوز عطفه على قوله محققة عطف جملة فع
فعلية على اسمية وهذا الاحتمال مبني على ان المراد بالعبارة المعاني وحاصله
ان العبارة اسم للمعاني محققها ان تسند للمعاني لان الجملة خبر المبتدا في المعنى فاسناده
للعبارة المشار اليه بهذه مجاز في الاسناد لانه من اسناد الشيء الى سببه
لان العبارات الذهنية توصل المعاني لذهن السامع اذا برزت من الذهن للخارج
واعلم ان ما تقدم من ان الجملة حقيقة عقلية مبني على ان المراد بالعبارة الا
الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وما هنا من ان الاسناد
مجاز عقلي مبني على ان المراد بالعبارة المعاني كما مر وهي احتمال من
احتمالات سبع في التسمية باسماء الكتب كما تقدم واذا علمت ذلك
علمت انه لا منافاة في كلام الشارح جعل الجملة حقيقة ثم جوز كونها مجازا
قوله ان يكون اي الجملة والمراد به الاسناد بمعنى المعنى ويجوز ان يكون الا
الاسناد مجازا في الاسناد ولا معنى له ويجاب بان الاسناد في كلامه جزء
علم قبل انه فان قيل يجوز ان يكون الاسناد هنا اسمى بهذا الاسم وهو

المجاز

المجاز في الاسناد ويسمى عقليا وحكميا فان قلت ثم هذا المجاز عند الخطيب با
باسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له والمسند لاسم الاشارة هنا
ليس بفعل ولا في معنى الفعل بل قلت هو في معنى الفعل بالنظر لاصله لانه
اسم فاعل في الاصل كما مر قوله مدخلا في مفهوم العبارة اذ مفهوم المعاني لان
موقوف على تلك العبارات واستخدم ما ترتب له على ذلك الوقوف على المعاني التي
تضمنتها تلك العبارات قوله تشتمل اي تحكم في مقدمة قوله اياما جر بعد كل
اي سواء اعتبرت العبارة اسم جنس كما هو اصلها او علم جنس او علم شخص كما هو
حالها الان قوله او مما اي عبارة بناء على انه علم جنس اذ علم الجنس معرفة
والجمل بعد المعارف احوال ومن المبتدا على رأي من جوز ذلك او من الضمير في عبارة
بالنظر لاصلها وانها اسم فاعل قوله او صفة لعبارة بالنظر لاصلها من انها
اسم فاعل نكرة والا فهي الان معرفة والجمل انما تكون صفات بعد النكرات
قوله والمراد في هذه اجزاء بحث في ان المقدمة والتقسيم والخاتمة غير العبارة
فيلزم اشتمال العبارة على الثلاثة اشتمال الشيء على نفسه وحاصل الجواب
ان كل واحد من الثلاثة باعتباره على حدة والعبارة ثلاثة مجتمعة الجماعية
فيكون اشتمالها على الثلاثة من اشتمال الكل على اجزائه اي على كل واحد
من اجزائه لا على جملتها لئلا يعود المحذور وهو اشتمال الشيء على نفسه
وما ذكره الشارح مبني على ما صدر به من ان المراد بالعبارة العبارات الذهنية
وكذا المقدمة واخويها ابقا على ما نبه عليه بقوله ويجوز كون ان العبارة اسم
للمعاني وكذلك ان اريد بالمقدمة واخويها المعاني ابقا فان اريد بها العبارات
كان المراد انها تشتمل عليها اشتمال المدلول على الدليل كناية عن احاطة
المعاني بالعبارات بحيث لا يعزب بها شيء وان اريد عكس ذلك كان من اشتمال
الدال على مدلوله قوله وجه الترتيب اعترض بان الاولى ان يقول رحمه الله

وانما لم يرد علم الشخص لانه لا يتوهم كونه علما

الاشتمال والحصر في هذه الثلاثة لا يتاتى الدعوى واما الترتيب فقد علم من وضعه من
حيث التقديم والتاخير وهذا ليس مقصودا واجيب بان مراد الشارح هنا الاشتمال
مع رعاية الترتيب قوله في هذه اي الرسالة قوله لقول الح هذه فلابد ان يقول
في هذه الغاية وقد سبق الاعتذار عنه قوله من العبارات بيان لما وفيه ان
الرسالة عين العبارات الذهنية وفي جملة معاني التركيبية وما معنى قوله يذكر مع ان
الذكر لا يتعلق بها بل بالالفاظ الخارجية التي هي الالفاظ الا ان يقال انه اراد بالرسالة
معناها في العرف وهو الكاغد قوله من العبارات اي من حيث دوالها وهي الالفاظ
الخارجية لانها كما تدل على المعاني تدل على الالفاظ الذهنية والمعنى حينئذ ان معنى
ما يذكر من دوال العبارات الذهنية في هذه الرسالة اي الكاغد اما ان يكون الخ
قوله اما ان يكون الخ اما وان يكون في الكون المذكور ليس تعيين العبارات
بل صفة لها وهي لا حاجة لها لذلك لانهم فرقوا بين المصدر الصريح والمؤول
فمنعوا حمل الاول على اسم الذات دون الثاني قوله لافادة المقاصد اي لافادة
الامر المقصود اي المعاني المقصودة من الرسالة فهو من اضافة المصدر لفاعله
لمفعوله بعد حذف فاعله والمعاني المقصودة من الرسالة بيان الاوضاع اي اوضاع
الموصولات واسماء الاشارات والضماير والحروف ومعانيها قوله اما
ان يكون لافادة المقصود اي لافادة جميع المقصود ولافادة ما يتعلق بالمقصود
فاندفع الاعتراض بان بعض التقسيم يذكر في هذه الرسالة لافادة المقصود
وبعض كل من الاخيرين يذكر لافادة ما يتعلق بالمقصود مع ان الاول لا يسمى
تقسيما والثاني لا يسمى مقدمة والثالث لا يسمى خاتمة قوله اذ الخارج
عنه لا يخرج العبارات المذكورة في هذه الرسالة في الامرين اي واما كانت منحصرة
في الامرين فعلى لا يخرج قوله فان كان الاول اسم كان عائد على ما يذكر في الرسالة
اي فان كان المذكور فيها الاول اي المفيد للمقصود منها فهو التقسيم وانما

كان

١٦

كان ذلك لان المقصود من الرسالة بيان اوضاع الموصولات وا
واسماء الاشارات والضماير والحروف والمعاني وهذه انما يبين
في التقسيم قوله وان كان الثاني الخ اي وان كان ما يذكر في هذه
الرسالة الثاني اي ما يكون لافادة ما يتعلق بالمقصود قوله فان كان
اي فيجب تفصيل فان كان ذلك التعلق الخ اي فان كان صاحب ذلك التعلق
متعلقه تعلق السابق الخ قوله من حيث الاعانة اي لا من حيث التبرك
كالبسملة اي من اجل الاعانة والاستعانة وما تصرف منها انما تتعدى
للمستعان عليه بعلى وانما لم يجر بها ههنا دفعا للتكرار مع على في قوله
على وجه البصيرة قوله على وجه البصيرة على فيه حرف متعلق بالشروع وفي
فيه للاصق والمراد بالبصيرة التبصر اي الادراك التام واضافة وجه للبصيرة
للبيان اي على وجه هو البصيرة اي الادراك التام قوله وان كان تعلق اللاحق
بالسابق الخ اي وان كان صاحب التعلق تعلقه تعلق اللاحق بالسابق
قوله فهو الخاتمة اي فصاحب ذلك التعلق هو الخاتمة قوله من حيث
زيادة التوضيح اي من حيث التوضيح الزايد للسابق والتكميل له خرج
ما يذكر للتبرك قوله المولف بالتقليل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله والمقدمة في اللغة اي وتفسير المقدمة اي تفسير هذا اللفظ قوله
من قدم اي ماخوذ من قدم الخ فان قلت ان الكلام بصدد تفسير الكلمة
وبيان معناها لا بصدد اشتقاقها وما ذكره انما يفيد من اي شيء اشتقت
قلت الجواب انه يلزم من بيان الاشتقاق بيان المعنى لا بيان المشتق
بعيد بالدليل لانه حيث كانت المقدمة ماخوذة من قدم بمعنى تقدم
كانت المقدمة المتقدمة في اصطلاح الشرح ان بيان ماخذها وبيان
معناها بخلاف لو تعرض لبيان المعنى ابتداء فربما ينازع فيه اذ لا دليل عليه

قوله يعني تقدم لم يقل اي تقدم لان المتبادر من لفظ قدم فهم غيره وتعقب
تتقدم فيه صفاه قبله التي بها ذكره وان كان وصف قدم بالشروع يزيل ذلك الخفاء
لاني قد يغفل عن ذلك الوصف وفيه شيء اذ قد يتوهم ان كلامه يوهم ان تقدم
لا يكون الا لازما مع انه يجيء متعديا نحو زيد تقدمه عمرو واجيب بان هذا مبني
على الحذف والا بقال وان مثل تقدم عليه عمرو قوله او المتعدي اي من قدم المتعدي
نحو قدم زيد عمرا اي جعله مقدما واعلم انه على اخذه من اللازم يكون
بكسر الدال لا غير لان اسم الفاعل يؤخذ من اللازم والمتعدي واسم المفعول
لا يصاغ الا من المتعدي وعلى اخذه من المتعدي يصح كسر الدال وفتحها على انها
مقدمة من جعلها على غيره او مستحقة لما اشتملت عليه من الفوائد ان يقدمها
الغير وذكر بعضهم ان الفتح قليل لا ينافيه عدم استحقاقها التقدم بالذات
وانه لم يتعرض له الشارح يا في قوله وان اصطلاح اي اصطلاح الادباء وهم
علماء المعقول قوله عبارة اي معبر بها عن ما اي عن معان وذكر الضمير
في عليه باعتبار لفظ ما من المعاني التي يتوقف عليها الشروع في العلم كتعريفه
وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا في كلام المص
بل المراد مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ قدمت امام
المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين المقدمتين التباين
لان هذه اي معاني والاخرى الفاظ وانما جعلناها واقعة على معاني لا على الالفاظ
لقوله يتوقف في فالتوقف في الشروع انما يكون على مقدمة العلم وهي من المعاني
فان قلت ان الشروع في العلم لا يتوقف على المعاني المذكورة قلت المراد
بقوله ما يتوقف عليه الشروع اي تمام الشروع لا اصله قوله والمناسبة
اي بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي قوله ظاهرة اي غير خفية بل فيها نوع
ضعف فيحتاج معه للتعليل فلا يقال اذا كانت ظاهرة فلا حاجة للتعليل

بقوله

بقوله لتقدمها الخ اي يقال هذا تنبيه الدليل والامور الضرورية قد ينبه عليها
لما يلحقها من غفلة بعض الاذهان عليها قوله لتقدمها اي المعاني المدلول لها
قوله في الذكر بضم الذال اي التذكر والتعقل او بالكسر بمعنى التعبير اي بدالها
وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على اخذه من قدم اللازم قوله او لتقديمها
اي المعاني المدلول لها على غيره وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على اخذه
من المتعدي مكسورة الدال اما على اخذها من مفتوحها فوجه المناسبة تقديم الطالب
لها ولم يذكرها لا ينافيه عدم استحقاقها التقدم بالذات كما تقدم قوله
في الشروع متعلق بتقديم قوله بالذات او بالواسطة متعلق بالمقاصد
اي ان المعاني المدلول لها لفظ مقدمة وهي مقدمة العلم تقدم الطالب على
غيره في الشروع في المقاصد كانت تلك المقاصد مقصودة بالذات كالتفسير
او بالواسطة كالخاتمة فمحصله ان مقدمة العلم تعبر فيها واعترض
شيخنا الحفني على الشارح ما جرى من جعل قوله بالذات او بالواسطة متعلقا
بالتقديم لا بالمقاصد كما قلنا والا فلا يرد اعتراضه قوله والمراد بها هنا
اشارة الى ان هذا ذكر المعنيين من المعنيين للعبارة اللغوي والاصطلاحي عام
والمراد هنا خاص وتوضيحه ان لفظ مقدمة كلي تحته جزئي متساو كانت
بالمعنى اللغوي او الاصطلاحي لان معناها لغة عبارات تقدمت امام المقصود
واصطلاحا معان يتوقف الشروع عليها في العلم وكلامه على هذه المقدمة
المذكورة في هذا الكتاب جزئية من جزئيات المقدمة الكلية لان المذكور
هنا اما عبارات ماضية متقدمة امام المقصود او معان معينة يتوقف
عليها الشروع في العلم اذا علمت هذا قلنا احتمالات اربعة وذلك انه
ان لوحظ ان المقدمة في الاصل الفاظ قدمت على المقصود ولاحظنا ان المقدمة
هنا مراد بها الفاظ معينة قدمت امام المقصود كان اطلاقه مقدمة الكتاب

جزء كلي على جزء من جزئياته من قبيل اطلاق اسم الكل على بعض جزئياته وكذا ان لوحظ
ان المقدمة في الاصل اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في العلم وقلنا المراد
هنا معان مخصوصة كان من قبيل اسم الدال على بعض المدلول اي على جزء
من جزئيات المدلول وذلك لان لفظ مقدمة مدلولها معان مطلقة فاطلاقه
لبعضها المعينة من اسم الدال على جزء من جزئيات المدلول وان لوحظ
ان المقدمة في الاصل اسم لمعان مطلقة يتوقف عليها الشروع في العلم واريد
منها هنا الفاظ مخصوصة كان من اطلاق اسم المدلول على بعض جزئيات
الدال واشار الشارح لهذا الاحتمال وبه يعلم ان يراد بكل من لفظ المقدمة
والمقدمة هنا العبارات او المعاني بقوله بان تكون من قبيل اطلاق الكلي
على بعض جزئياته واشار بقوله او اطلاق اسم المدلول للاحتمال الرابع
وبه تعلم ان يراد بلفظ المقدمة المعاني وبالمقدمة هنا عبارات مخصوصة
لاستعمالها في موضوع لفظ المعاني في عبارات مخصوصة ولم يتعرض الشارح
للاحتمال الثالث وهو ان يراد بلفظ المقدمة العبارات والمقدمة هنا
معان مخصوصة وعليه فيكون من اطلاق اسم الدال على بعض مدلوله
قوله المعاني المخصوصة او العبارات المعينة وصف المعاني بالمخصوصة
والمعاني بالمعينة تفنن وانت خبير بان المناسب لما ذكره اولا من جعل
المشار اليه بهذه العبارات ان يكون المراد بالمقدمة هنا التي هي جزء
ذلك المشار اليه العبارات المعينة فقط وكان الاولى للعلامة ان يقول
والمراد بالمقدمة هنا العبارات المعينة ويحذف المعاني المخصوصة ولعل
الشارح اراد بهذا التردد ان المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات
الذهنية بل يجوز ان يراد به المعاني ايضا فيكون ما ذكره اولا مبنيا على
الوجه الاقوى لا على التعيين واشار بالتردد الى ما ذكره ثانيا من انه يجوز

ان يراد

١٨

ان يراد بالجاية في المعاني ويكون الجار اسناده مجازيا قوله على مقدمة بدل من
ما او عطف بيان عليه قوله فهو سهو خبر عن ما وقرنه بالفاء لمشابهة الموصول
الواقع مبتدأ لاسم الشرط في العموم وفي الحكم على ما وقع في بعض النسخ فلا
فالسهو تجوز اذ هو ناشئ عن السهو لا سهو نفسه قوله من قلم
الكاتب نسب السهو لقلم الكاتب تشعر له مبالغة في بطلان ما وقع
في بعض النسخ اي انه يظهر بطلانه لا ينبغي ان يقع عن عاقل ولو
على سبيل السهو بل لا ينبغي ان يقع حتى من العاقل الا على سبيل السهو
قوله لان التنبيه هذا دليل من الشكل الاول مثبت للمطلوب وهو عدم
صحة ما في بعض النسخ وقد حذف الشارح هذا الدليل موضوع الكبرى وانا
والنتيجة والاصل التنبيه جزء من المقدمة وكل ما كان كذلك فلا معنى
لعده جزءا مستقلا لا كن لكان ينتج هذا الدليل منعا تحصيليا وحاصله
ان قوله في الصغرى التنبيه جزء من المقدمة ان كان المراد انه جزء من حيث
ابتهاجه كانت الصغرى مسلمة لا كن قوله في الكبرى وكل ما كان كذلك
فلا معنى لعده جزءا مستقلا الا ترى ان الخاتمة مفهومة من التقسيم
كما بان للشرح وقد عدها المصنف جزءا مستقلا وان اراد بقوله في الصغرى
التنبيه جزء من المقدمة اي انه جزء من حيث الا العارف وان المقدمة تشتمله
منعت الصغرى وسلمت الكبرى فان قلت على النقد بان الاول ما عرف
من التنبيه كما عرف الخاتمة مع ان كل واحد منهما تابع لما قبله ومعلوم
منه فان التنبيه مفهوم من المقدمة والخاتمة مفهومة من التقسيم قلنا
ان الخاتمة لما كانت تابعة للتقسيم الذي هو شريف لانه المقصود بالذات
استحقت الشرف بتبعيتها بخلاف التنبيه فانه تابع للمقدمة التي هي في ضعة
لانها ليست مقصودة بالذات بل التعبير على الوصول للمقصود فلم تستحق

فلم تسم التعريف لعدم شرحها وقوله مبتدأ ان يتعرض في جملة مفعول بفعل
محذوف أي أقرأ مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وإن جاز عربية
قوله أي هذا الذي نشرع فيه من الأحكام وما يتعلق بها من وضع العام للخاص
بقوله وذلك لما لا يعقل في أن المقدمة اسم للمعاني أو من الألفاظ الدالة
على الأحكام إن كانت اسما للألفاظ قوله أو بالعكس اعلم أنه إذا احتمل
المقام حذف المبتدأ أو الخبر اختلف في الأولى بجعله محذوفا فذهب بعضهم
إلى أن الأولى جعل المحذوف هو الخبر وجعل المذكور هو المبتدأ لأن المبتدأ أهم
الركن الأعظم من ركني الإسناد فلا ينبغي حذفه وذهب بعضهم إلى
أن الأولى جعل المحذوف هو المبتدأ وإبقاء الخبر لأنه هو المقصود بالإفادة
وذكر المبتدأ عند علمه يشبه أن يكون عبثا قوله وإنما جعله في هذا رد على
العصام المجوز لذلك قوله أي قوله التقسيم أي بإخراج الغاية قوله
فتأمل أي تأمل وجه عدم المناسبة وحاصله أن قوله المقدمة ترجمة ومقتضى
الترجمة أن تكون مقطوعة على المترجم له لأن المترجم له أحكام مقصودة في
أنفسها فلا يناسب جعله كجزء من شيء مقطوعة عنه أو أن ما بعد الترجمة
قد يكون فيه انتظار عدم الغاية قوله وباعتبار خصوص الوضع
أي باعتبار كون وضعه خاصا وكونه عاما لا باعتبار أفراده وتركيبه ولا
باعتبار اسميته وفعليته وحرفيته قوله وتعقل الموضوع له أي باعتبار
تعقل الموضوع له كذلك لها عاما وخاصا قوله مما ينوقض فيه كان قوله
بدأ صواب لما أورد على جوابه أي المعرضة فتقسيم كما أن التقسيم المذكور
نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشيء في نفسه وأجيب بأن المقدمة عند الشارح
اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها ومن فالظرفية الجزء في الكل
قوله لذلك الاعتبار أي اعتبار خصوص الوضع وعمومه وفيه أنه لم يذكر

في ابتداء

في ابتداء المقدمة الأقسام كما بيان للشارح الاعتذار عما ترك المقسم الأخير من
فكيف ينسب للمصنف أنه بدأ في المعرفة بالأقسام الأربعة وأجيب بأنه
في الكلام حذف مضاف أي بدأ في المعرفة ببعض تقسيم اللفظ لذلك الاعتبار
قوله اعلم أن اللفظ في اصطلاح الشارح الكلام على الأحكام على الكلام عن اللفظ مع
أن المتقدم في الذكر هو اللفظ فكان الأولى أن يقدم الكلام عليهما وكان
الشارح فهم أن كون اللفظ هو الجزء الأعظم المقصود بالذات فلذا قدم الكلام
عليه وكان على الشارح أن يتعرض لبيان معنى الوضع كما فعل بعض الشراح
حيث قال الوضع لغة جعل الشيء في موضعه واصطلاحا تعيين الشيء بإزاء
بإزاء المعنى بناء على أن اللفظ المجازي موضوع أو تعيين اللفظ
بإزاء المعنى ليدل عليه بنفسه إن قلنا إنه غير موضوع لأنه تعيينه
ليدل على المعنى بقرينة لا بنفسه قوله في أصل اللغة وأما معناه في عرف
أهل اللغة وفي عرف النحاة فسيأتي الكلام عليه قوله بمعنى الرمي
الإضافة للبيان والمراد أنه بمعنى الرمي مطلقا سواء كان بالفم أو بغيره
كان الرمي بجوف أو بغيره كما يدل له قول الشارح بعد ذلك رامي الفم لا قوله
فهو بمعنى المفعول المناسب حذف هذا لأنه لم يتقدم له ما يتفرع عليه
إذ لا يتسبب عن كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمي أن يكون اللفظ بمعنى
اسم المفعول حتى أنه يتفرع عليه بالفاء وأيضا لم يكن مراد أهل اللغة في
أصل اللغة بل المراد باللفظ في أصل اللغة نفس المصدر ولم ينقل عنه
لاسم المفعول انتقالا فكان على الشارح أن يقتصر على أحد المعنيين
الأولين ويجزيه من هنا قوله فيتناول تفريع على كون اللفظ
في أصل اللغة بمعنى الرمي قبل الفم في يتناول كما يدل على اللفظ في أصل
اللغة قوله ما لم يكن صوتا أي مرميا أو الرمي الذي لم يكن صوتا ولا

ولا حرفا كرمي النواة ولا بد من تقييده بقوله الكائن اي لم يبتدا ولا ربما لم يكن مقصبا الذي
ينشا عنه صوت ولا حرف كرمي النواة وما كان مسببه حرفا او اكثر والا احتيج
لهذا التقييد بل لان كلا من الصوت والحرف ليس نفس الذي هو يعبر به عنه وانما
هو مسبب عن الرمي وكان الاولى حذف قوله وحرفا من قوله ما لم يكن صوتا وحرفا
لان الحرف اخص من الصوت ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص او يقدم الحرف على
الصوت ويكون من ذكر العام بعد الخاص قوله مهملا او مستعملا في الكلام المجرور فيه
مع اسمها كان ذلك الاكثر مهملا او مستعملا فهو تعميم في الاكثر قوله صادرا من الفم
اي كالحروف قوله اولا اي كصوت النخاة وهذا تعميم في قوله ما لم يكن صوتا وحرفا
وما كان حرفا او اكثر وكان الاولى حذف التعميم اعني قوله صادرا من الفم ام لا لانه
مكرر مع ما قبله وذلك لان قوله صادرا من الفم هو نفس قوله ما لم يكن صوتا او لا
حرفا كذا قيل وقد يقال لا تكرار اصلا لان هذا اعم مما قبله لان الصادر من الفم
ليس قاصرا على الحرف الواحد فاكثر بل هو اعم منه لشموله رمي النواة وصوت
الصادر من الفم والذي ليس صادرا من الفم ليس قاصرا على غير الصوت [illegible]
الصوت كالصوت الخاص من وضع جسم على اخر تأمل قوله لا تخصيص ثانيا
هذا استدراك على ما يتوهم من ان هذا الاصل [illegible] كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمي
مستمر قوله فهو بعد التجوز فيه بجعله بمعنى اسم المفعول في الواقع من المعنى
النقل ثم التخصيص وهذا مذهب الرضي حيث قال اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم
استعمل بمعنى الملفوظ ثم خص بالملفوظ من الحروف وقيل انه [illegible] قبل التجوز
المذكور وهو مذهب السيد فذهب الى ان اللفظ في اصل اللغة الرمي ثم استعمل
في رمي ما صدر من الفم من الحروف والاصوات والمعنيان مصدريان ثم تجوز في
المعنى الثاني بجعله بمعنى اسم المفعول قوله ثانيا منصوب على الظرفية
اي فهو زمنا ثانيا اي في زمن ثان ولا يصح جعل ثانيا مفعولا مطلقا اي فهو تخصيصا

ثانيا

ثانيا لانتفائه اذ تخصيصا او في عرف اللغة بشيء اخر مع انه ليس كذلك قوله
متناهية اي من الغير كان مررت على قول السيد المتقدم من ان التخصيص لم
يسبقه تجوز فقيد من تقدير مضاف شاهره صادرا بالفعل من الفم قوله
من الفم من الصوت من الاولى ابتدائية بيانية قوله لما هو صادر من الفم اي
لما هو صادر من الفم بالفعل سواء كان من انسان او غيره وليس المراد بها
شانه ان يصدر من الفم لان هذا اصطلاح نحوي كما يأتي قوله على المخارج اي على
جنسها لاجل ان يشمل الحرف لانه لا يعتمد الا على مخرج واحد قوله حرفا واحدا او اكثر
حال من الكاف المجرورة في اسمها والتقدير كان ذلك الصوت المعتمد على جنس المخارج حرفا
واحدا او اكثر ويصح جعله حالا من الصوت لكن الاول اولى لان الحرف ليس وصفا
مشتقا كما هو الغالب في الحال قوله مهملا او مستعملا اي سواء كان الاكثر مهملا
او مستعملا قوله فلا يقال هذا يرجع على محذوف والاصل الصادر من الفم محال
[illegible] فلا يقال في لفظه من الالفاظ القرآن او غيرها من الكتب المنزلة انها
[illegible] لفظة الله لانها وان اضيفت لفظها تنسب اليه لايهامها الجارحة [illegible]
[illegible] قوله بل كلمة الله اي بل يقال فيها كلمة وفيه ان الكلمة قول مفرد وا
والقول هو اللفظ الصادر من الفم فنسبة الكلمة له يوهم الجارحة والفم
[illegible] والجواب ان اسناد الكلمة له وان كان موهما لكن ورد الاذن
الشرعي باسنادها اليه فمحل المنع من الاطلاق على الله او اسنادها اليه اذا كان
موهما ما لم يرد الاذن باطلاقه او اسناده والا جاز قوله وفي اصطلاح النحاة
عطف على قوله في اصل اللغة لا على قوله في عرف اللغة ولا لفصل بما من شأنه
ان [illegible] اسمائها والنحاة جمع ناح كقضاة جمع قاض ما من شأنه ان يصدر
ما نكرة موصوفة او انها موصولة وقوله من شأنه خبر مقدم وان يصدر من
الفم في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والجملة صفة لما او صلة لها اي وفي عرف النحاة

شيء او الشيء الذي يصدر من الفم شانه قوله واحدا او اكثر اولى فيه ان هذا المناسب التعبير
بالجمع في قوله الحروف اما كون قوله واحدا لا يناسب التعبير بالجمع واما عدم مناسبة
قوله او اكثر فباعتبار ان الاكثر من الحروف صادق بحرفين والحروف جمع كثرة والجواب ان ال
في الحروف جنسية فيبطل معنى الجمعية بالكلية قوله واحدا او اكثر قوله او تجري عليه احكام
اللفظ عطف على قوله ما من شانه ان يصدر من الفم وما ليس شانه الصدور من الفم لكن
تجري عليه احكام ما يصدر من الفم قوله فيندرج اي فيدخل قوله فيه اي في تعريف
اللفظ على اصطلاح النحاة قوله ح اي حين اذ فسر بالامرين بما من شانه ان يصدر من
الفم وما ليس شانه ان يصدر من الفم لكن تجري عليه احكامه قوله كلمات الله والضماير
لعله نشر مرتب فكلمة الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه والضماير المستترة مندرجة
فيه بالنظر للطرف الثاني منه قوله كلمات الله فيقال لها الفاظ واعترض بانه
ان اريد بكلمات الله الالفاظ القرانية فعبر عنها بالحادثة وهي صادرة من الفم بالفعل
فلا ينبغي عدم دخولها حقيقة حتى ينص عليه وان اريد بكلمات الله المعنى القائم بذاته
تعالى فليس من شانه الصدور من الفم بل من شانه عدمه واجيب باختيار الثاني
لكن في الكلام حذف مضاف والاصل في اصطلاح النحاة من شان نوعه ان يصدر من الفم
وكلام الله القديم نوعه مطلق كلام اي [illegible] كليته الذي يحمل عليه والمراد النوع اللغوي
لا المنطقي الذي هو تمام الماهية لان هذا لا يقال في ذات الله ولا صفاته وشان هذا النوع
الصدور من الفم هذه غاية ما اجيب به وفيه نظر من وجهين الاول مقتضى هذا الجواب
ان الكلام القديم يقال له لفظ كذلك الثاني ان الذي النوع وكان شانه فهو لازم لجميع
الافراد ضرورة ان النوع موجود في كل الافراد فيعود الاشكال ولزوم القائل شانه
الصدور من الفم واجيب عن الاول بانه انما يلزم لو كان القديم لا يقال له لفظ بمعنى
شرعا مستقل لكن كلام الشرع مجرد اللفظ في التعريف والجواز الشرعي وعدمه شيء
اخر وان اريد انه لا يقال لكونه لم يندرج فهو بعد فهم المقام منكر [illegible] الثاني

بأن المراد

بأن المراد بشان النوع لولا المانع في القديم على انهم كثيرا ما يطلقون الشان على
الكثير الغالب فلا يلزم في جميع الافراد ولو لم يكن مرادهم ما ذكر لم يبق للعدول
عن الفعل فايدة قوله التي يجب [illegible] بدل بد منه لاخراج جايزة الاستتار
لا شانها الصدور من الفم وكلامنا في ادخال الضماير بقوله او تجري اذ معناه
كما علمت او ليس من شانه الصدور من الفم ولكن تجري وعلى هذا لا يكون الا نحو يجب
الاستتار والحاصل ان الضماير المستترة جوازا وما عدى من منفصلا او وجوبا او نحت
او غير ذلك داخلة في التعريف بالنظر للطرف الاول وكذا كلمة الله لا فرق بين القديمة
والحادثة والضماير المستترة الواجبة الاستتار داخلة بالنظر للطرف الثاني قوله
وهذا المعنى معنى اللفظ في اصطلاح النحاة اخص من المعنى الاول اي الاول الذي
وهو معناه في عرف اهل اللغة لا الاول الحقيقي الذي هو معناه في اصل اللغة لا يناسب
التعريف بالنسبة لاصل اللغة الرمي مطلقا [illegible] ما من شانه ان يصدر من
الفم وما ليس شانه الصدور من الفم وهو اسم مفعول قوله اعم اي عموما مطلقا
فيجتمعان في نحو زيد قائم فهو لفظ في عرف اهل اللغة لانه صوت صادر من الفم
معتمدا على مخارج وكذا في عرف النحاة لانه حروف شانها ان تصدر من الفم وما شانه
الصدور لا بالفعل الصدور بالفعل وينفرد اللفظية في عرف اللغة بكلمات الله
القديمة والضماير الواجبة الاستتار فلا يقال لها لفظ في عرف اهل اللغة لانها ليست
اصواتا صادرة من الفم معتمدة على مخارج قوله وهو اي معنى اللفظ في اصطلاح
النحاة المراد هنا اي في كلام المص لا يقال اللفظ في اصطلاحهم يشمل المهمل مع انه
لا يصح ارادته هنا للاخبار عنه بقوله وضع والمهملات لا وضع لها لانا نقول
الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير المهمل قوله واللام فيه اما للجنس او للعهد
اما الجنس فيشار بها للحقيقة واما العهد فيشار بها للافراد والتي يشار بها للحقيقة
من حيث تحققها في ضمن الافراد غير معينة ويقال لها لام العهد الذهني نحو ادخل السوق

إذا لم يكن في البلد أسواق متعددة واشتهر اللحم وإخلاف أربابه كلذا أذيب والذي يشتـ
بهما للأفراد أما أن يشار بكل أفراد الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق نحو إن الإنسان لفي
خسر بدليل قوله إلا الذين آمنوا الآية لأن الاستثناء يدل على العموم والاستغراق في
المستثنى منه وإما أن يشار بها إلى حصة من الأفراد معينة نحو جاء القاضي إذا لم يكن
في البلد إلا قاض واحد ويقال لها لام العهد الخارجي فاللام أقسام أربعة ومحصل كلام الشيخ
أنه يصح إرادة أشبه منها وهي لام العهد الذهني ولام العهد الخارجي ولا يصح أن يراد الاستغراق
ولا الجنس لأنه على إرادة الاستغراق يكون المعنى كل لفظ قد يوضع لمشخص بعينه
وقد يوضع له باعتبار أمر عام وكل لفظ صادق بالمهمل مع أنه غير موضوع وقد يمكن أن يجاب
عن هذا بأن المراد كل لفظ موضوع قد يوضع أي كل لفظ من الألفاظ الموضوعة بنوعيه
الجزئي وفي بكونه الاستغراق من جهة أنه يصير المعنى عليه كل لفظ موضوع قد يوضع لمشخص
بعينه وقد يوضع باعتبار أمر عام وظاهر أن كل لفظ أخذ جزئياته من مادة التقسيم لأنه منقسم
للقسمين كما هو مقتضى الاستغراق وأما عدم صحة جعلها للجنس فلأنه على إرادته يصير
المعنى جنس اللفظ قد يوضع لجميع أن الجنس موضوع له لأنه موضوع لجنس اللفظ
وحقيقته وضع لها كلمة لفظ ولم توضع لشيء قوله إما للجنس أي إما أن يكون مشارا
بها للجنس قوله في بعض أفراده أي بعض غير معين قوله أعني العهد الذهني أي
الماهية المعهودة فالمعهود في الذهني هو الماهية لا بعض الأفراد لأنه مبهم أو قلت
أي بعض الغير المعين الذي يتحقق فيه الجنس صادق بالمهملة وهي متحققة للعهد الذهني
كذلك وأجيب بأن هذا البعض الذي تحقق فيه الجنس غير معين باعتبار ظاهر اللفظ
والاحتمال العقلي لكنه معين في نفس الأمر تأمل قوله أو لحصة أي أو لأن يكون
مشارا بها أي باللام لحصة معينة أي لفرد معين قوله من جنس أي من أفراد جنس والإضافة
جنس لمطلق اللفظ إضافة بيانية لأن مطلق اللفظ هو نفس الجنس وإضافة مطلق
للفظ من إضافة الصفة للموصوف أي وإما أن يكون مشارا بها لفرد من أفراد الجنس الذي هو

النعت

النعت المطلق أي الذي لم يقيد بكونه موضوعا أو مهملا وكلام الشارح على أن لام العهد
الخارجي قسيمة للام الجنس وأن الكلام أو للجنس في ضمن حصة قوله وهو الموضوع
أي وتلك الحصة المعينة أي الفرد المعين هو الموضوع من أفراد النعت والضمير في منه
للجنس في الكلام قدم مقام أي وهو الموضوع من أفراده قوله أعني العهد
الخارجي أي أعني بالحصة المعينة المشار إليها الحصة المعهودة في الخارج أو قلت
فدلهم لك أن المراد من اللفظ سواء أريد العهد الذهني أو الخارجي اللفظ
الموضوع وفي جعله الإخبار بقوله بعد قد يوضع ملغا لا حاجة إليه إذ لا فائدة فيه
وأجيب بأن [illegible] الفائدة العبد أعني قوله لمشخص بعينه وكان الأولى للمص أن يقول
اللفظ قد يكون لمشخص لأجل أن لا يرد ما ذكر أو قلت العهد الخارجي أما يعهد
حينئذ تقدمه صريحا أو كناية أو علما فما هنا من أي قبيل فلعله من قبيل الثالث
أي من المعلوم أن اللفظ الثاني لمشخص أو لأمر كلي إنما هو الموضوع فتأمل قوله
وفي أي وخبر جعلت أل للعهد الخارجي وأريد اللفظ الموضوع ففي أن جعلها أما
على جعلها للعهد الذهني فالفرد الغير المعين الذي تحقق فيه الجنس صادق بالموضوع
وغيره فيحسن التعيين بقوله يوضع في الجملة من غير تأويل وقد يقال لا بد من التأويل
أيضا حتى على جعلها للعهد الذهني لأن الحصة التي تحقق فيها الجنس غير معينة
باعتبار الاحتمال العقلي وظاهر اللفظ فلا ينافي أنه معين في نفس الأمر فتأمل قوله
على العدول متعلق بيحمل قوله إنما لا يتحقق الصورة أي على تقدير أن يكون المضارع
للحال فكأنه يتحقق المضارع تلك الصورة أي صورة وضع اللفظ لمشخص أو لأمر كلي
يشهدها الناس [illegible] لا غرابة إذ تعقل الموضوع له بواسطة أمر عام أو بدونه
ثم وضع اللفظ له أمر غريب وأعلم أن هذه الغرابة لم تكن لكل الناس بل لبعض
الأفراد والمتبادر من الشرح أن [illegible] إلا أن يقال قوله لنوع غرابة أي ولو أدعاه
ونوع أحكام في كل الناس فتأمل قوله أو لتأخر الموضوع عن الذات أي عن ذات اللفظ

أي على تقدير كون المضارع للاستقبال فيه حجة كونه مستقبلا باعتبار الوضع كذا في النقط
وهذا الجواب يقتضي صحة أن يقال جاء الذي يضرب لشخص يضربه بعد طويلة نظرا للكون
ذاته متقدما على ضربه وفيه ما فيه غاية البعد وقد يقال ان لا مانع من صحته نظرا ان ورد نقل
يمنعه فالأمر ظاهر فتأمل قوله اذا انتهى مثلا اي تقرر وثبت هذا اي ما ذكر من كون
المراد بالمعنى في كلام المصنف الموضوع والتمهيد الاول اي وضع اللفظ الخاص اي الذي شانه ان
يتميز به ومعلوم ان وضع اللفظ في شانه يكون بكلمات نبينه وثبات فلا يتميز به مطلق
اثبات الشيء على وجه تام فان قلت ان ما ذكر معنى التمهيد والواضح ان التمهيد مصدر
مهد وح فلا يكون معناه ثبت على وجه تام قلت ان التمهيد مطاوع للتمهيد فكأنه
مصدر له فصح تفسيره بالثبوت المذكور فتأمل قوله من حيث تشخصه اي لا من حيث
افراده وتركيبه ولا من حيث اسميته وفعليته وحرفيته قوله وتحريره هو الخصوص
من عوارض الالفاظ فوصف المعنى به تجوز من وصف المدلول بوصف الدال فوصف
المعنى بالكلية والجزئية فهو حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز قوله على ما يقتضيه
متعلق بمحذوف اي والحكم على اقسام اللفظ بانها اربعة جريا على انقسام او على الانقسام
الانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقلي واما على ما يقتضيه التقسيم الخارجي فثلاثة
فقط كما يأتي قوله التقسيم العقلي اي الحاصل بواسطة العقل ونسبته للعقل من حيث
انه آلة فيه وليس العقل هو المقسم له بل المقسم لذلك التقسيم الشخص بواسطة
العقل قوله ابتداء متعلق بيقتضيه واحترز به عما يقتضيه التقسيم العقلي
ثانيا اذ بالنظر اليه تزيد الاقسام لان الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس والثاني
الى حرف وضمير واسم اشارة وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل
كما سيأتي بسط ذلك في التقسيم قوله اربعة فيه انه يرد على حصر الاقسام في الاربعة
المذكورة اقسام اربعة ايضا الاول ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلي
اعم منها والثاني ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئي آخر والثالث ان يوضع لعموم كلي

بخصوص

بخصوص باعتبار مبين له اي ابدا ان يوضع لجزئي ملحوظ منتسبة ملحوظة باعتبار مبائن فكيف
الحصر في الاقسام الاربعة قلت تقسيم اللفظ الواقعة بالفعل وهي ما لا يجوز العقل غيره ولا
يقتضيه قوله اي معين قوله عاما اي او لا يكون مشخصا بل هو عام هذا اذا كان المراد
وان كان غير المشخص كان فالصور ثنتان الاولى ان يكون عاما والثانية ان يكون غير عام وغير
خاص وهذه الصورة محالة اذ لا وجود لها وكذلك يقال في قوله اولا الثانية بعد ذلك
قوله وعلى كل التقديرين اما كون الموضوع له مشخصا او عاما قوله فالوضع
اما خاص او عام مشخصا او ان الاقسام اربعة لا يخفى عليك ان مقتضى هذا ان يكون
القسم الرابع الذي ذكره الشارح الثالث رابعا ولكن يجاب بان القصد من قوله فالاول
كذا والثاني كذا ذكر الاقسام لا تعيين كون هذا اولا وهذا ثانيا وهذا ثالثا وهذا رابعا
اي ان المقصود بيان كون الاقسام اربعة واما كون هذا اولا وهذا ثانيا فليس ملتفتا اليه
فان قلت ان الوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنى فهو جعل الواضع وجعله لا يكون الا من الافعال
الخارجية فلا يتصور فيه العموم بما وجه جعله عاما او خاصا قلت اطلاق الخصوص وال
العموم عليه تارة يكون باعتبار خصوص الآلة التي يتشخص بها المعنى الموضوع له اللفظ وعمومها
وتارة باعتبار المعنى الذي وضع له اللفظ وهذا الاخير انسب هنا لانه ذو ايهام فتأمل
قوله باعتبار تعلقه بخصوصه اي متلبسا بخصوصه لا باعتبار تعلقه بامر كلي فالة
الوضع في هذا القسم تتعلق بالخصوص لا بامر كلي صادق على جزئيات والموضوع له المتعقل
المشخص قوله كما اذا تصورت اي كتصورك حيث مصدرية واذا زائدة وفيه ان المقصود
التمثيل لوضع الخاص وهو غير المقصود فيجاب بان في العبارة حذفا اي كالذي في تصورك
اذ لا فرق ان الوضع يعقب بعد ذلك ويعقبه قوله ذات زيد كان الاولى ان يقول كما اذا
تصورت ذات ولد سميته زيدا لانه حال تصوره للذات التي يريد وضع زيد لها لم تكن
ذات زيد واجيب بان المراد كما اذا تصورت ذاتا يكون ذلك باعتبار المال لفظ زيد
قوله لفظ زيد فان اضافته بيانية وفي نسخة لفظه بالضمير العائد على زيد المضاف اليه و

وهو خلاف الاصل لان الحدث عنه المضاف قوله بازائه اي مقابلته اي الذات وذكر
الضمير باعتبار الذات هي من الاشياء اول كنسابها التذكير من المضاف اليه قوله متواضع
لمتشخص بقرينة قول الشارح في هذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا لئلا يفسد بعض كلام
الشارح بقال ثم وضع لكل متشخص وانما قال قوله الا في ويجب ان يكون معنى هذا القسم متعددا
ضابطا فيه بل الذي يفسد فيه الجنس فيكون مجملا للبعض قوله الا في حيث الاجمال قوله
بل بامر عام اي باعتبار تعقله بامر عام وهو آلة الوضع قوله وسمي ذلك الوضع
وضعا عاما وصفه بهذا الوضع بالعموم بالنظر لذاته فهو عام كالموضوع له فهو موصوف
المنسب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعقلها سبب للوضع المذكور قوله ... يجب ان يكون
معناه في لا جل ان يتحقق معنى الآلة التي استحضر بها المعنى اي فيما يجب ان يكون المعنى
الموضوع له متشخصا ... وضع كلية بخلاف القسم الاول فانه لا يجب فيه شيء من الامرين
المذكورين قوله ان يكون متعددا اي تعددا كثيرا ... في سبب الاحتياج الى الآلة
الكلية من ان الافراد الكثيرة لما كان لا يمكن استحضارها بذواتها في العقل لم يوضع لها
استحضرت فيه بالامر العام الذي هو آلة الوضع ووضع بها فهذا يدل على انه ليس المراد مطلق
التعدد الصادق باثنين مثلا قوله باعتبار تعقله كذلك ظاهره باعتبار تعقله بعموم
فالة الوضع في هذا القسم المتعقل بالعموم والموضوع له المتعقل الخاص قوله وسمي هذا
الوضع عاما والموضوع له خاصا جعل الوضع هنا عاما بالنظر للمعنى الذي وضع له اللفظ بخلاف
القسم الذي قبل فانه جعل الوضع فيه عاما باعتبار آلة الوضع والحاصل ان خصوص الوضع
وعمومه منظور به لمتعلق التصور فان كان متعقلا بعام كان الوضع عاما وان كان متعقلا
بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له او كان آلة لملاحظة
الموضوع له قوله معنى الحيوان الناطق الا صلاحية للبيان قوله بخصوصية بعض افراده
الا صلاحية للبيان اي باعتبار تعقله بخصوصه في بعض افراده اي باعتبار التعقل بملاحظة بعض
افراده قوله مما لا وجود له اي في الخارج ولما كان هذا حادثا بمكانه اضرب عنه بقوله

بل خلقوا

بل خلقوا ابا استحالته قوله لا خصوصيات اي المخصوصات اي الجزئيات المخصوصة
المعينة قوله اي لا يعقل كونها مراة الخ اي كا مراة لملاحظة كلياتها وانما كان كذلك
لان الكلي يعتبر ممتدا مستمرا بحسب كثرة افراده والجزئي يعتبر لا امتداد فيه ومع هذا لا يمكن
ادراك الممتد فيه لعدم ... وانه له في الامتداد والاستطالة ونشاهد ذلك من الحس فلو
كان في حائط ثقب وبعده حائط ذاهب ... ولها في الامتداد من المشرق الى المغرب مثلا
فاذا انظر من هذا الثقب الى تلك الحائط فلا يرى منها الا ما كان ملتصقا بذلك الثقب
فقط ... قوله ثم اكتفى بذكر القسمين اي في المقدمة فلا ينافي ذكره الثالث
في التقسيم تبعا للمقصود قوله لعدم تحقق الرابع اولى ان يقول لاستحالة الرابع
لا عدم تحققه اي عدم وجوده في الخارج فقط مع امكانه قوله ولظهور الثالث
اي ترك التكلم على الظاهر كالعبث وانما كان الثالث ظاهرا لعدم المخالفة بين الوضع والموضوع هو
له لكلا كلي قوله وهو تحقيق انما كان تحقيقا لانه هو المقصود الاصلي من الرسالة
ذكر ... معنى المصدر والمشتق والفعل والعلم واسم الجنس لان ذلك محل الخلاف
بين العلامتين السعد والسيد واما معنى المصدر ... فليس فيه خلاف بينهما فهو مقصود
تبعا ولذا ذكره في التقسيم الموضوع لبيان ذكر المقصود من الرسالة اعم من ان يكون مقصودا
اصالة او تبعا قوله والاول وان كان كذلك اي مثل الثالث في الظهور وعدم تحقق الغرض
به الا انه ليس من المقصود الاصلي من تلك الرسالة الا انه في قوله الاول مبتدا قوله
وان كان الواو للحال وان زائدة قوله الا انه استدراك على محذوف خبر المبتدا وان ظن والاول
والحال انه كذلك امر ظاهر الا انه ... وبهذا اندفع ما يقال الاول مبتدا وان ...
جملة جوابها وقوله الا انه استدراك على اي شيء قوله الا انه لما شارك الثاني اي الذي هو
المقصود من الرسالة قوله ... توضيح مقاصده اي توضيح المقاصد له اي الاول والمقاصد
للاول هو الثاني وحاصله انه انما تعرض للقسم الاول في المقدمة مع انه مثل القسم الثالث
في الظهور وعدم تعلق الغرض به لان التعرض له يزيد القسم الثاني الذي هو المقصود توضيحا

وذلك لأنه لو اقتصر على القسم الثاني الذي هو المقصود لقال اللفظ الذي يوضع لمشخص
فيشمل الأول ولا كذا أو الثاني كذا زال الالتباس على الثاني وحصل فيه توضيح زائد أي فوق
قوله صفة كاشفة يعني موضحة غير مخصصة وذلك لأن المشخص هو المعين قلت هذا إ
الامتثال غير صحيح وذلك لأنه عليه يكون قول المصنف وقد يوضع له باعتبار أمر كلي مقابلا
إذ لا يحصل المقابلة به لهذا الصدر وهذا به وذلك لأن المعنى المعين قد يوضع لمشخص ملتبس
بالتعيين وهذا صادق بأن يكون ذلك المعنى متعقلا باعتبار الشخص أولا ولا فرع يجعله
صفة كاشفة لا غير وأجيب بأنه على تقدير جعله صفة كاشفة يفيد قول المصنف قد يوضع
لمشخص بقولنا وضعا شخصيا ويتضح المقابلة قوله ويجعل في هذا القسم ما يتعلق
لأنه لا يحتاج الى اعتبار فيه تجدد به على الوجه الأول كما علمت قوله باعتبار تعقله بعينه
وتشخصه لا باعتبار تعقله بأمر عام قوله وقد يوضع له أي للمشخص لا بعينه الشامل
لأن المراد جنس المشخص لأن الموضوع له في هذا القسم أفراد كثيرة قوله أي الوضع أي
المفهوم من قوله يوضع فالمشار إليه متقدم معنى لا لفظا على حد اعدلوا هو أقرب للتقوى
قوله أي شيء كلي معنوي لا بد يكون كليا مستويا بمعناه في أفراده وليس المراد المشترك
الاصطلاحي لأنه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك قوله ثم يقال هذا اللفظ
إنما عبر عن اللفظ الموضوع بهذا اللفظ إيماء الى أنه يجب أن يكون الموضوع مشخصا ممتازا
عن غيره كالموضوع له قوله لكل واحد متعلق بموضوع قوله أي يعتبر هذا التقسيم
كأن يعني المصنف يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد ... وليس قوله أي يعتبر تفسير القول
المصنف يقال وإلا لزم على هذا أن قول المصنف موضوع زائدا كذا قيل وقد يقال إن قول
المصنف وإنما عبر عن ذلك التعيين الذي هو الوضع بالقول لا يقتضي أن قوله يعتبر تفسيرا
ليقال تأمل قوله سواء كان ذلك الأمر العام هذا تعميم في الأمر المشترك في قول المصنف
باعتبار أمر مشترك وإنما لم يقل سواء كان ذلك الأمر المشترك وإن كان هو المناسب
لكلام المصنف إشارة الى أن مراد المصنف بالمشترك الأمر العام الذي استوى معناه في أفراده

قوله

٢٥

قوله كما في معاني الحروف أي كالأمر العام الكائن في معاني الحروف فإنه جزئي ومنها بيان ذلك
أن الواضع وضع لفظة من مثلا لكل ابتداء خاص وتلك الابتداءات تعقلت عند وضع لفظة
من لها بمطلق ابتداء أعني الابتداء الكلي وهو ذاتي للابتداءات الخاصة لاندراجه في ماهيتها
لأن ماهية الابتداءات الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الإضافة للمجرور فماهية الابتداء
من البصرة مثلا الابتداء المقيد بالكون من البصرة وهكذا قوله كما في المضمرات وذلك
لأن لفظة أنا موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا الشخص واعتبر الواضع لها بأمر كلي وهو
مفهوم متكلم ولا شك أن الإفراد والتذكير والتكلم ليست من ذاتيات تلك الأفراد الموضوع
لها بل عارضة عنها كالضحك بالنسبة للإنسان وأدخل بالكاف الموصولات قوله وأسماء
الإشارة أي فلفظة ذا موضوعة لجزئيات كزيد وعمرو كالشخص عند الوضع بأمر كلي
وهو مفهوم مشار إليه والتذكير والإشارة عارضة لتلك الأفراد الموضوع لها وليست
من ذاتياتها قوله الموضوع بالرفع صفة لمسميات وقوله لكل منها أي لكل فرد من أفرادها
أي المسميات أو خبر بعد خبر وعليه فضمير منها للأفراد ويصح قراءته بالجر صفة للأفراد وعليه
فضمير منها راجع إليها قوله كما توهمه بعض الأفاضل وهو العلامة السعد
التفتازاني ودليله أن لفظة هذا مثلا إن كان موضوعا لكل واحد من المشخصات لزم تعدد
الوضع والأصل خلافه وإن كان موضوعا لبعض المشخصات دون بعض كان ترجيحا بلا
مرجح فتعين أن يكون الموضوع له الأمر الكلي لكن شرط الواضع أن يستعمل في جزئي وإلا
أن الأمر العام ملاحظ على كل من القولين لكن ملاحظته على الأول من حيث إنه آلة للوضع
وعلى الثاني من حيث إنه الموضوع له وأجاب الجمهور عن ترداد السعد بأنا نلتزم
الأول أعني كونه موضوعا لكل واحد لكن لا نسلم أنه يلزم عليه تعدد الوضع بل
الوضع واحد بسبب ملاحظة الواضع الأمر الكلي الصادق على كل واحد من الجزئيات
ولا يلزم تعدد الوضع إلا لو قلنا إن لفظة هذا موضوع لكل جزئي بوضع مستقل ونحن
لا نقول بذلك هذا وقد ألزم بعضهم السعد أن لا يكون شيء من المضمرات والموصولات ع

منسوب الى التفتازاني بلا

ع السيد وغيره

... الى السيد ... الشريف ...

واسماء الاشارة مستعملة حقيقة بل اذا استعمالها مجازي فهو بعيد ورد بان استعمال
الكلي في جزئي من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وح فلا نسلم تلك الكلية قوله غالبا
قيد بذلك لحصول التعيين بغيره نادرا كالكتابة والاشارة قوله والتاييد في حاصله
ان قول المحشي سابقا ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات لا بد فيه من حذف
فيحتمل ان يكون الاصل موضوع لمفهوم كل واحد من هذه المشخصات ويحتمل ان الاصل موضوع
لذات كل واحد من هذه المشخصات وهذا الثاني هو المراد فاتى المحشي بقوله بحيث لا يذهب الوهم
بنزهم ان المراد الاحتمال الاول هذا حاصل كلام الشارح والحق ان هذا الاحتمال بعيد من كلام المحشي
وح فالحيثية المذكورة انما هي شرح لما تقدم وتوضيح ذلك اذ لو كان المقصود بها دفع التوهم
المذكور لقيل عليه دفع التوهم انما حصل بقوله دون القدر المشترك والحيثية المذكورة لا مدخل
لها في دفعه التوهم الا ان يقال انه اتى بها توطية لما يرفع بها التوهم او يقال معنى قوله بحيث
لا يعادي اي بحسب الوضع وح فالحيثية المذكورة دافعة للتوهم وقوله بعده دون القدر
المشترك تصريح بما علم قوله بقوله بدل اشتمال من الحيثية ان اريد بالقول الحدث
اعني المعنى المصدري وعلى هذا فالباء للسببية وان اريد بالقول المقول كان بدل كل
او عطف بيان وعليه فالباء للتصوير ولا يصح على الاول جعله بدل كل لان القول بمعنى الحدث
غير الحيثية ويجعل قوله بدلا من الحيثية ينتفي تعلق حرفي جر متحدي المعنى بعامل واحد
اذ كل واحد متعلق بعامل لان البدل على نية تكرار العامل ويحتمل ان كلا من الحرفين متعلق
بغير المذكور لان الحرف الثاني للظرفية والاول للتعدية ولا يقال انه يلزم عليه
ظرفية الشيء في نفسه لان الحيثية من القول لانا نقول بل القول المذكور
اعم من الحيثية اذ الحيثية بعض القول فهو من ظرفية الجزء في الكل قوله بحيث لا
يفهم منه اي بدون القرينة اما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا قوله
ليلا يتوهم اي يقع في الوهم اي في الذهن قوله بما هنا اي في هذا القسم قوله مفهوم كل
واحد الاضافة على معنى اللام اي المفهوم لكل واحد اي المفهوم الصادق على كل واحد من

الكلي

الكلي على جزئياته قوله من افراد ذلك المشترك فيه ان الامر المشترك هو المفهوم وح
فالمحل للضمير واجيب بانه اظهر في محل الاضمار ومعنى التوهم عود الضمير على كل واحد وان
المراد افراد كل واحد وذلك باطل لان كل واحد لا افراد له قوله حتى يستعمل في غاية
لتوهم المنفي وهي مستعمل للبعض وضمير فيه ويعاد ويفهم للامر الكلي ولاجل
اختلاف الضماير في المرجع ابرز الضمير في قوله ويفهم للاشارة الى ان مرجعه مخالف لمرجع
ضمير يستعمل قوله فان ذلك اي وضعه للقدر المشترك المترتب عليه ما سبق باطل
لما يلزم عليه من استعمال الحروف والضماير والموصولات واسماء الاشارة مجازا ابدا
لا حقيقة له ورد بمنع ذلك اللزوم فان استعمال الكلي في جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل
فيه من حيث خصوصه اما اذا استعمل فيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وقوله فان
ذلك باطل علة لمحذوف اي وانما قيد المحشي لدفع هذا التوهم لان ذلك باطل قوله اي الموضوع
له والمستعمل فيه الجار والمجرور نايب فاعل الموضوع والمستعمل وح فلا يرد ان الواجب
ابراز الضمير لان الصلة جرت على غير من هي له فتامل قوله دون القدر المشترك اي الذي هو
مفهوم كل واحد قوله فانه غير معاد وغير موضوع الاولى ان يقدم قوله غير موضوع
على قوله غير معاد لان عدم الافادة يترتب على عدم الوضع بل المناسب لهذه العبارة
ان يقول فانه غير موضوع له وغير مستعمل فيه قوله اي متجاوزا الى الشرع هذا جوابا
عما يقال ان دون معرفة لاضافتها للمعرفة والحال واجبة التنكير وحاصل الجواب
ان دون وان كان مضافا للمعرفة هو نكرة لانه بمعنى اسم الفاعل وهو متجاوز واسم الفاعل
اضافته لفظية لا تفيد تعريفا قوله فانه غير معاد اي فان القدر المشترك غير معاد
وغير مفهوم من اللفظ وكان الاولى ان يقول فانه غير معاد وغير مفهم من اللفظ
للمناسبة وذلك لان معاد وفعله افاد وهو يسند للمستعمل لان الافادة من صفاته
وكذلك مفهم وفعله افهم المسند للمستعمل ايضا بخلاف مفهوم فان فعله فهم وهو يسند
للسامع فتعبيره بمعاد يقتضي انه التفت الى صفة المتكلم اعني المستعمل وكان المناسب

ان يلتقي بالكلام على نسق واحد فتأمل قوله بحسب الوضع هذا احتمال ثاني وهو متعلق
باستعمال وقد اشار بهذا الى ان العدل المشترك قد يجاوز العطف ويفهم منه لكن لا بحسب اللغة
بل مجاز اللغة في قول المحققين وذلك مثل اسم الاشارة على ما ياتي للشارح قوله فلا يقال هذا مثلا
ويراد به الامر العام الاولى ان يزيد هو بعد قوله ويراد به الامر العام ارادة مستندة للوضع
لاجل تمام التفريع قوله الذي هو مفهوم كلي اضافة مفهوم للمشار اليه للبيان ان اريد
بالمشار اليه المعنى اما ان اريد به هذا اللفظ كان من اضافة المدلول للدال لان لفظ المشار
اليه مدلوله المفهوم الكلي وهو معنى مدى ثبتت الاشارة له قوله واذا كان كذا في نسخة
بمعنى ثبت والكاف التشبيه زايدة والاشارة لما ذكر اي واذا ثبت ما ذكر من ان العطف موضوع
لكل فرد مشخص متعقل بقيد مشترك متعقل له والاشارة للشرط بتقدير ما ذكر الى ان الجزاء في قوله
فيتعقل للتفريع على عام من كون الموضوع له كل فرد متعقل بقيد مشترك قوله فيتعقل مبتدا
وقوله في انه خبر وتعقل مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله المشترك بدل او عطف
بيان وقوله حتى اسم الاشارة مجرورة انه للوضع اي للوضع المعهود وهو وضع العطف
لكل فرد بخصوصه من المشخصات قوله فقوله كذا اي لا يظهر كون الفاء للتفريع لعدم تقدم
ما يتفرع عليه ما ذكر بل هي فاء الفصيحة اي اذا اردت اعراب هذه العبارة فقوله كذا
قيل ولك ان تجعله مفرعا على رجوع الضمير للامر المشترك لا رجوعه له ودون التعقل مع
انما التعقل هو المحدث عنه سابقا يشير الى ان المتنازع فيه في كونه آلة او موضوعا له هو
المشترك لا التعقل قوله بتقدير اللام اي قبل انه وقوله معطوف على الخبر ظاهره ان له
جزءا من المعطوف مع انها عاطفة ففيه تسامح والموجب لتقدير اللام في المعطوف الاشارة
الى تصحيح الاخبار في كلام المص وحاصله ان الاخبار بقوله انه عن التعقل غير صحيح لان التعقل
غير آلة لا عندهم الامر الكلي الذي لاحظ به الجزئيات ليوضع لها اللفظ وانسب
بانه في الكلام حذف من المعطوف المشير الى ان الة الوضع وان كانت
جزءا في الظاهر علته في المعنى الجزء الحقيقي والتقدير فتعقل الوضع المشترك ثابت لاجل

كون

كون ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له قوله ان قدر فتعقل مصدرا اي مضافا
للمفعول بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة من الترجيح قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم
على هذا التقدير الذي قدره تغيير اعراب المص فان تابع اسم الاشارة كان قبل التقدير مجرورا
وصار بعده منصوبا قوله من التاء المجردة اي وهو فعل وقوله منصوب على الحال
اي من نائب الفاعل وهو اسم الاشارة وقوله عطف عليه اي بدون تقدير لام لانه
فلا علة حتى يحتاج لها اي فتعقل ذلك المشترك الة لا موضوع له ثم لا يخفى انه
على جعله مصدرا يكون مصدر المزيد وهو تعقل فيكون في ادنه مصدرا بالتاء الفوقية
والقاف المشددة واما جعله مضارعا مبنيا للمفعول فيقتضي في ادنه بالياء التحتية
وعدم تشديد القاف فهذه العبارة بعيدة من ذلك بحيث كانت نسخة المص بالتاء الفوقية
لم يتات احتمال قراءته فعلا وان كانت بالياء التحتية فلا يتاتى احتمال المصدرية الا
ان يقال ان نسخة المص خالية من نقط الحرف الاول او يقال انه ماخوذ من الاحتمالين
للتجاوز لتعسر الكلمة مع قطع النظر عن نقطها قوله فالوضع كلي وصفه بالكلية
من باب وصف الشيء بوصف آلته التي هي سبب فيه لان الالة كلية واما هو باعتبار
ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع جزء كما انه كذلك باعتبار الموضوع له
قوله كما قررناه اي فيما سابقا والثاني ما وضع لمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه
والى هذا التحقيق الذي ذكره المص هنا اشار الشارح سابقا على ما سيجي في اشارة الشارح
قوله اي العطف جعل اسم الاشارة لما ذكر من العطف اولى من جعله للوضع اذ جعله
يكون ذلك ليس واقعا موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح جعل مثل اسم الاشارة
عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان صح بتقدير مضاف اي وضع اسم الاشارة
عليه يعني التكلف المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للعطف المذكور قوله
نزل كذ هذا جواب عما يقال كيف اشار بذلك الموضوع للاشخاص المعينة الى الامر
الكلي وهو العطف الموضوع لمتشخص باعتبار امر عام وحاصل الجواب

أنه شبه هذا الكلي بمشخص جامع التمييز والتبيين واستعمل اللفظ الموضوع للثاني في الأول
والتكلف في ارتكاب التجوز مع أنه كان يكفيه أن يقول مثل اسم الإشارة باستغناء ذلك
كما هو الشائع في مقام التمثيل للإشارة أي كان الإتمام بتوضيح هذا القسم قوله منزل
الأمر الكلي أي فهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار استعماله وإنما كان كليا لصدقه على
كثير من كلماته أسماء الإشارة والضمائر والموصولات والحروف قوله منزلة المشار إليه
المعين أي نزل منزلته بواسطة تشبيهه به وكان عليه أن يزيد بعد قوله المعين المشاهد
المحسوس لأن المعين صادق بالمعين في الذهن فقط وبالمعين في الخارج واسم الإشارة إنما وضع
للثاني إلا أن يقال إنه استغنى عن ذلكم هنا اتكالا على ما مر من قوله هذه جائزة قوله
الخاص بالبيان أي بالتبيين السابق في قوله وقد يوضع له باعتبار استعمال والحاصل
أن اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار استعمال قد تبين بقوله سابقا وقد يوضع في قوله
فاستعمل فيه ذلك أي اللفظ ذلك وكان على الشارح أن يزيد وصف البعد فيما تقدم بعد
قوله اللفظ ولأجل أن يتفرع عليه استعمال اسم الإشارة الذي للبعيد فيه لأن اللفظ ذلك
موضوع للمشار إليه البعيد فلا بد من تنزيل المعنى المجازي منزلة البعيد حتى يصح استعماله
استعماله فيه إلا أن يقال إنه ما لم يرد وصف البعد مع المعنى المجازي وهو الكلي لأن
بعده حقيقي لتقدمه قبل محله فلو زاده لأوهم أن المجازي مع أنه حقيقي قوله لكل
واحد أي يشير بذلك إلى أن الأفراد أي مسماه كل فرد من أفراد المشار
إليه والقرينة على أن المراد بالمشار إليه كل فرد لا مفهومه وصفه بالمشخص وإضافة
مفهوم للمشار إليه للبيان قوله ملحوظا حال من المشار إليه أي حالة كون المشار
إليه ملحوظا ملحوظا أي ملحوظا على اختلافه من غير نظر لتحققه في فرد دون فرد قوله
صفة لكل واحد في العبارة قلب وأصلها صفة للمشار إليه باعتبار أن المراد به
كل واحد لا مفهومه أي المشخص إنما هو التابع للمشار إليه لا لكل واحد قوله ولا يجوز
أن يكون صفة للمشار إليه أي من حيث مفهومه لأنه من حيث مفهومه كلي والمشخص

جزءي

جزءي ولا يصح وصف الكلي بوصف الجزئي أي فلذلك يصح ويكون من وصف الجزء بوصف
الكل لأن الكلي جزء للجزئي قوله غرض الشارح التصويب الحقيقي وما ذكره السائل
تصويب على ضرب من التأويل والتجوز قوله على مسكنة المسكنة في الأصل
الثقبة من الجحر والمراد الثقبة من الهيئة التي قوله على أنه خبر هذا أي جمع
ذا من هذا قوله فيتأول في علة لمحذوف أي وهذا الإخبار صحيح بسبب تأويل
هذا بالهيئة أي المعنى فإن الهيئة هذا موضوعة وامتناع هذا التأويل لأن وجوب
تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث فلما كان الخبر مؤنثا احتيج للتأويل المذكور
ويجوز إرادة اللفظ من المبتدأ ليحصل التطابق بينهما في التأنيث وإعادة الضمير على
ذلك المبتدأ مذكرا بعد ذلك في قوله وسماه باعتبار إرادة اللفظ فقد تحصل كلام
الإشارة إلى اعتبار الجهتين جهة المعنى مؤنث وجهة اللفظ مذكر ثم إنه على هذه
النسخة يكون قوله وسماه إلخ جملة مستأنفة أو أنها جملة معطوفة على الخبر فلما
من عطف الجمل على المفرد لا يخفى أنه على كل حال الإخبار بموضوعه لا تمييز فيه لأنه
المعلوم أن لفظ هذا موضوعه والنزاع إنما هو فيما وضعت له فلعل الأحسن أنه
على هذه النسخة يجعل جملة وسماه حالية لا معطوفة مفيد ومعلوم أن القيد
محط الفائدة قوله فإضافته إلى الضمير أي من إضافة موضوع للضمير وفي نسخة
بإضافة الضمير فهو من باب الحذف والإيصال وأصلها فإضافته للضمير قوله
على أنه لفظ موضوع من قبيل الأسماء يعني الجامدة لا المشتقة ودفع بهذا
ما يقال إن موضوع اسم مفعول معناه ذات ثبت لها الموضوعية وإضافته
لا تفيد تعريفها وعلى هذه النسخة يكون مبتدأ خبره المشار إليه المشخص وهو
ولا يصح الابتداء بها إلا مع الاعتماد ولا اعتماد وحاصل الجواب أنه وإن
كان في الأصل اسم مفعول لكن لما جعل مبتدأ لم يرد منه إلا مجرد الذات فيكون
من الجوامد وإضافته تفيد تعريفها قوله وسماه إلخ أي من إضافة هو للضمير

تغيير المسكنة

قوله بيان لذا اي ذو بيان او مبين له الا انه معطوف عليه عطف تفسير قوله بعنوان
مفهوم هذا المراد بالمفهوم مدلوله ومعناه الذي يفهم منه بحسب الوضع وح فالمعنى يعني
ان مدلول لفظ هذا او ما يفهم منه بحسب الوضع وقوله ما صدق عليه المشار اليه اي الافراد
التي يحمل عليها ذلك الكلي كزيد وعمرو هذا الجسم لا كل واحد يحمل عليه مشار اليه قوله
المشخص صفة لما من قوله ما صدق عليه ان جعلت معرفة او بدل ان جعلت نكرة او خبر بعد
خبر وال في المشخص للاستغراق وقوله الذي لا يقبل اي كل واحد منها للتشكيك قوله لا مفهومه
اي لا مدلول هذا ومعناه الذي يفهم منه بحسب الوضع مفهوم والمشار اليه ح اذ [illegible]
الاشارة ان يستعمل في المفهوم جريا على الاصل من الترافق بين الوضع والاستعمال لا بالنظر
الى المفهوم من اسم الاشارة حالة الاستعمال هو المعنى الكلي اذ لم يقل احد ان المعنى
الكلي مفهوم ومدلوله حالة الاستعمال سواء قلنا بوضعه له او بوضعه للجزئيات
قوله الذي يقبل الشركة وصف كاشف لمفهوم المشار اليه قوله كل مشار اليه اي كل فرد معين
مشار اليه قوله كما اذا حكمت الخ اي بان قلت كل رومي ابيض فالحكم بالابيض انما هو على زيد
وعمرو وغيرهما من الافراد بملاحظة الافراد التشخصية لكن ملاحظتها باعتبار تعقلها
بامر عام فهذا تنظير لا انه تمثيل لان المجاد بما قبل الكاف حكم لا وضع بخلاف ما الكلام
فيه اولا والجامع بين ما هنا وما نحن فيه ملاحظة الافراد التشخصية في كل لكن ملاحظتها
هنا في حالة الوضع وفيما نحن فيه في حالة الحكم قوله بهذا العنوان الباء للملابسة
اي حكم متلبس وملاحظ فيه عنوان الرومية لا عنوان الانسانية مثلا والمعنى بمعونة
ملاحظة كل واحد بهذا العنوان وليست الباء التعدية متعلقة بحكم لاقتضائه ان المحكوم
به رومي مع ان المحكوم به ابيض والمراد بالعنوان الحقيقة والصفة قوله فقد
لاحظت الخ يحتمل ان يكون تعليلا للتنظير فالفاء للتعليل اي وانما الحقنا باب الوضع
بباب الحكم لانك قد لاحظت الخ ويحتمل ان يكون تفسير الحكم على الكلي بانه ابيض
بهذا العنوان قوله المشخصات الرومية فيه انه لا مطابقة بين الصفة والموصوف

لان الموصوف

٢ -

٢٩

لان الموصوف جمع مؤنث والصفة جمع مذكر فالاولى ان يجعل قوله الروميين معمول الفعل
محذوف اي اعني الروميين قوله يستعمل اي اصطلاحا واما معناه لغة فهو الايقاظ
قوله بديهيا او اوليا اعلم ان الحكم البديهي يطلق على ما لا يتوقف على نظر واستدلال
سواء توقف على تجربة او حدس او لم يتوقف على شيء اصلا بل كان اوليا اي حاصلا
بمجرد التفات العقل له كثبوت نصفية الاثنين للواحد وعلى هذا الاطلاق يكون البديهي
مرادفا للضروري ويكون قول الشارح اوليا صفة مخصصة ويطلق البديهي ايضا على الحكم
الحاصل بالبداهة اي بمجرد التفات النفس ولا يتوقف على شيء اصلا وعلى هذا يكون قوله
اوليا صفة كاشفة اي لم يقصد بها الاحتراز عن شيء بل هي لمجرد التوضيح ويكون البديهي
اخص من الضروري قوله ان يكون معلوما من الكلام السابق سواء كان ضروريا او نظريا
فبين المعنيين عموم وخصوص وجهي لاجتماعهما في حكم بديهي المعلوم من الكلام السابق
وينفرد الاول في البديهي الغير المعلوم من الكلام السابق وينفرد الثاني في الحكم النظري
المعلوم من الكلام السابق والمراد بكونه معلوما من الكلام السابق علمه منه بطريق
اللزوم بحيث يحتمل ان يغفل عنه الناظر في الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه ومسوقا
لاجله وان كان تاكيدا لا تنبيها قوله وما هنا الحكم بديهي اولي الظاهر انه
غير معلوم من الكلام السابق بطريق اللزوم مع انه اذا علم ان اللفظ موضوع للجزئيات
يعلم استواء الجزئيات في نسبة الوضع اليها ويعلم من هذا ان اللفظ لا يفيد التعيين
الا بقرينة فلعل في كلام الشارح حذف الواو مع ما عطفت اي وما هنا الحكم بديهي اولي ومعلوم
من الكلام السابق فتأمل قوله اذ تصور فيه اي الموضوع والمحمول وهنا
اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار امر عام لا يفيد التشخص قوله مع الاسناد اراد
به النسبة الحكمية وهي ثبوت المحمول للموضوع لان الاسناد بمعنى ضم المحمول للموضوع
الذي هو فعل الفاعل لا يتعلق به التصور في هذا المقام ولو عبر الشارح بالنسبة اي بوقوع
النسبة بدل الاسناد كان اوضح قوله كاف في الجزم بالنسبة اي بوقوع النسبة اي كان

النسبة

في الجزم بها وانها واقعة اي مطابقة للواقع واذا كان ما ذكر من تصور هذه الامور
الثلاثة كافيا في الجزم بالحكم فلم يتوقف الحكم على واسطة بين ما ذكر من كون الحكم هنا
بديهيا اذ لو كان نظريا او مترددا في بديهيته لما كفى تصور هذه الامور الثلاثة في الجزم
به بل لابد من الاحتياج الى واسطة اما دليل او وجدان او تجربة **قوله** وليس ما ذكر اي
ليس ما ذكره المص بقوله لاستواء نسبة الوضع الخ وهذا جواب عما قال الانسب ان الحكم هنا
بديهي اذ لو كان بديهيا لما صح اقامة الدليل عليه لان الدليل انما يذكر اذا كان الشيء غير معلوم
قوله ما هو من هذا القبيل مبتدأ وقوله لا يبعد خبره وما واقعة على كل من الجزئيات
كهذا او الضمائر ونحو والمراد بهذا القبيل المعنى الموضوع لمشخصات باعتبار امر عام
والكلام على حذف مضاف اي ما هو من ما صدق هذا القبيل كما اشار له الشرح **قوله**
لا يبعد التشخص اي التعبير عن بعضه الافراد الموضوع لها **قوله** الا بقرينة معينة اي
كالاشارة الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب وتقدم المرجع
قوله لا وجه لافادته اي ما صدق عليه المعنى الموضوع لمشخصات باعتبار امر عام
والمراد بالوجه الكلي والمراد بالافادة الدلالة **قوله** وهو لا يختص به وذلك
الما صدق لا يختص بواحد من تلك المشخصات بعينه وتوضيحه ان هذا مثلا من ما صدق
المعنى الموضوع لمشخصات باعتبار امر عام لا يدل على زيد بعينه لان ضربيه دلالته
على العوض له وهو غير مختص بالوضع له ومع فلا بد في دلالته عليه من القرينة كالاشارة
الحسية **قوله** لاستواء في وجه ان الاستواء من الامور النسبية التي لا تعقل الا بين
متعددات فالمراد بلفظ في كلام المص فقط والامر لاستواء المسميات في نسبة الوضع
اليها والى هذا يشير قول الشرح اذ مع اشتراك الكل في تلك **قوله** اذ مع اشتراك الكل
اي كل المسميات وقوله في تلك اي تلك النسبة اعني نسبة الوضع لمسميات وهذا الذي
التتميم لتعميم المص وكانه قال وحيث كانت جميع المسميات مشتركة في نسبة للمسميات
فلا بد في **قوله** في افادة التعبير من اضافة المصدر لمعموله بعد حذف الفاعل

اي في افادة

(في الهامش:) ويكون منها الخارجية ... كس

اي في افادة ما هو من هذا القبيل التعيين وقوله المعنى اي المقصود بالقرينة **قوله**
سيان اي مستويان وقوله فيه عدم افادة المعنى الموضوع له بدون قرينة فيه انه
يفيد ان الموضوع له بدون القرينة بالنسبة للعالم بالموضوع لكن يبعد ان تعيين
المراد الا بهي وجه ما بقي في الكلام حذف مضاف اي سيان في عدم افادة تشخص
المعنى الموضوع له وعدم لزوم التعيين **قوله** والتشخص في المعنى اي فيما هو من
هذا القبيل وقوله وعدمه اي وعدم لزوم تعيين المعنى اي في المشترك البعض فانه
لا يلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له كما في الكليات كعين فانه موضوع للباصرة والجارية
والباصرة غير معينة لصدقها على عين زيد وعمرو وغيرهما وكذا الجارية **قوله**
وحدة الوضع اي ولزوم حدوث وحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل لا يفيد الا
التشخص الا بقرينة وهذا المنع الذي ذكره الشرح محطه قياس من الشكل الاول
حذفت صغراه لسهولة معقولها وحذفت نتيجته ايضا وتقريره هكذا ما هو من
هذا القبيل والالفاظ المشتركة مستعمل في معناه الحقيقي وكل ما هو مستعمل في
معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة ويقول الشرح البعض الذي فيه لا لاستغنائه لانها
كبرى القياس وهي يجب ان تكون كلية في الشكل الاول **قوله** قلت في حاصله
ان قوله في الكبرى وكل ما هو مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة ان اراد القرينة
المصححة للاستعمال فمسلم لكن هذا خلاف الموضوع لان الموضوع القرينة المعينة
وان اراد القرينة المعينة فالكبرى ممنوعة اذ لا بد من القرينة المعينة هنا وفي المشترك
لاجل دفع مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد **قوله** بما ذكره اي من قوله
في كبرى القياس وكل لفظ مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة **قوله**
بمجرد الاستعمال اي الاستعمال المجرد عن التعيين واما تعيين المراد فيحتاج
للقرينة **قوله** بخلاف المجاز فانه يحتاج لقرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذ
هي التي يتوقف عليها تحقق المجاز كما اشار لذلك الشرح بقوله ليتحقق تحقق

وأما القرينة المعينة للمراد من المعاني المجازية فلا يتوقف عليها تحققه الا ترى انه اذا
قيل لك رأيت بحرا يمشي على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقي
ولم توجد المعينة للمراد من بحر علم او كرم قوله لا مستعمل فيه ظاهره ان الاستعمال
موضوع له وليس كذلك فيجعل اللام للتعليل وصلة الوضع محذوفة اي الموضوع
المعنى له لاجل الاستعمال فيه قوله وفهم المراد عطف على دفع عطف لازم على
ملزوم لانه يلزم من دفع مزاحمة المعاني فهم المراد قوله في المقصود اي الاصلي
والتبعي فالاصلي تحقيق معنى الحرف والفعل واسم الاشارة والموصول والتبعي
بيان معنى الفعل واسم الجنس والمصدر والمشتق وانما كان معنى اذا ل مقصود
بالاصالة في بيان الخلاف فيما وضعت له بخلاف الاخر فان معنى العلم الشخصي
متضح ومعنى التبعية كلي اتفاقا قوله على ما مر اي وهذا الاعراب جار على
طبق الاعراب الذي مر في المقدمة اي الشريفية اشارة الى ان هذا الاعراب ليس خاصا
بالتقسيم بل قد مر له نظير في المقدمة فان قلت ان كلا من المقدمة والتقسيم
في جهة فيعلم من جريانه هنا في المقدمة جريانه في التقسيم فلا فائدة في ذكره
هنا واجيب بان فائدته قوة نسبة ما مر لكون العهد قوله هو المذكور
اي هو المذكور فيما سبق وهو هذا الذي نشرع فيه ويحتمل ان المراد ان المحذوف
هنا الذي يقدر بعد العطف اي لفظ المذكور والتقدير في المذكور فيما يلي التقسيم
او التقسيم هو المذكور فيما يأتي فان قلت ان جعل التقسيم خبرا مستشكل بان
ما يأتي تقسيمات متعددة لا تقسيم واحد فكان الواجب ان يقول تقسيمات
واجيب بان التقسيم مصدر والمصدر يخبر به عن الواحد والمتعدد وذلك لان مدلوله
الماهية وهي كما تتحقق في الواحد تتحقق في المتعدد قوله ومعنى التقسيم اي
اصطلاحا واما معناه لغة فهو جعل الشيء اقساما وانما تعرض الشارح لبيان معناه
لان الحكم على الشيء فرع تصوره قوله هو ضم قيد الى المقسم فهو مع ما يتعلق

يتوقف

لا اله الا الله
محمد رسول الله

٢١

يتوهم ان ثم المقسم قيد يرتد له من تخصيص وانه الى شيء اخر وقوله ضم قيد احترازا
من ضم قيد واحد للعام فلا يسمى تقسيما بل هو تقييد وهذا بيان لتقسيم الكلي
واما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى الاجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق
بينهما انه يصح حمل المقسم على كل من الاقسام في الاول وان لم يصح في الثاني
ثم ان قوله قيد يرد اعم من ان يكونا متباينين او متخالفين وان لم يكن كالناطق والقابل
للحيوان فانهما متخالفان كالناطق للحيوان مع الانسان وان ضمت الكتابة الى مطلق
الحيوان وكلاهما قسمين غير متباينين لامكان اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس
فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما وذلك لعدم تنافي القيود في الضاحك والكاتب
وتنافيهما في الانسان والفرس وتنافي الجزء يستلزم تنافي الكل قوله ليحصل ذلك
العام في المحل ليقيد انه ميزة النكتة في الاتيان بالظاهر بدله ثم ان ظاهره ان
الانسان مثلا هو الحيوان بقيد الناطق مع ان الانسان مجموع الامرين الحيوان
والقيد المنضم اليه وهذا ان جعلت الباء في بانضمام للسببية اما لو جعلت بمعنى مع
لا فمعنى كانه ان الانضمام جزء من النوع وهو لا يصح والحاصل ان ظاهره سواء
جعلت الباء للسببية او للمصاحبة الفهم الا ان يجعل بمعنى مع ويجعل اضافة انضمام
من قبيل اضافة الصفة للموصوف وانضمام بمعنى منضم والمعنى ليحصل ذلك
فيها مع كل قيد منضم اليه فتأمل قوله باعتبار تنافي في البا للسببية
اي تباين الاقسام وعدم تباينها بسبب اعتبار تنافي القيود وعدم تنافيها
والاول وهو ما كانت اقسامه متباينة يسمى تقسيما اي اعتباريا وعلامة
الاول عدم صحة حمل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثاني صحته قوله والمتبادر
اي عند اطلاق التقسيم وقوله بحسب العرف اي عرف العلماء مطلقا اعتبار
التباين اي واما بحسب اللغة فالظاهر اعتبار كل من التباين والتخالف قوله
مجملا من المضاف اليه لوجود شرطه اي حالة وجود التقسيم مجملا او انه تمييز

أي فاصلة من جهة الاحتمال قوله أولا ثم ثانيا بالتقسيم فهو منصوب على الظرفية أي من اقسام
النقض الأول أو أنه منصوب على المصدرية أي تقسيما أولا أي أوليا قوله فقدم
الأول منه أي وتقسيم الأول وهو متأول له على حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ و
المناسب لقوله أولا وتقسيم الأول ثانيا لأن هذا إشارة للتقسيم أي فهو مقابل يكون
أولا قوله وتقسيم الثاني أي وهو متأول له منتصب على حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ الموضوع
قوله على وجه أي كائن وهو متعلق بتقسيم اللفظ وحاصل ذلك التقسيم تقسيم أربعة
على كل سبب سببا وقوله متعلق به أي بجميع تلك الأقسام أي مجمع به المقصود
منها على الوجه الثاني قوله فإن تخفيفها المناسب أن يقول فإن ضبطها أو المراد
بأن تخفيفها على هذا الوجه وهذا علة لكيفية التقسيم على هذا الوجه أي وإنما
قسم على هذا الوجه لمناسبته لهذه الأقسام لا في تخفيفها قوله من منزل الجمع
منزل بمعنى موضع النزول وليس في الكلام حذف ولا قدام مستعار للأذهان على سبيل
الاستعارة التمثيلية بجامع الجولان في كل والمنزال ترشيح أما بالوعلى معناه تقصد
به تقوية الاستعارة أو مستعار للأمور العقلية التي تحط فيها الأذهان قوله
أي الموضوع أشار بذلك إلى أن أل في اللفظ للعهد قوله أي المعنى الموضوع له
هذا بيان للمدلول وربما أفاد هذا أن المدلول والمعنى الموضوع له من قبيل المترادفين
قوله ولكن كلامه يقتضي أنهما من قبيل المتساويين أي فهما متحدان ذاتا مختلفان
اعتبارا وكان الأولى أن يزيد الحاصل في ذهن العاقل أي فإن المعنى الحاصل في العقل
أي المدرك بالعقل والمصور فيه من حيث إلخ وهذا علة لتقسيم المدلول بمعنى الموضوع
له مع ترجيه تسميته بأسماء أخر باعتبارات قوله يعبر عنه بهذه العبارة أي يعبر
عنه بالمعنى الحاصل في العقل وسمي من هذه الحيثية معلوما أيضا قوله ومن حيث
انفهامه مطلقا أي ومن حيث انفهامه أي انفهاما مطلقا غير مقيد بما أمكنه ذلك إلا أنه
لو وصف انفهامه مطلقا وغلط قوله بانفهام غيره أي بسبب انفهام غيره وهو الدال عليه

قوله

لا إله إلا الله
محمد رسول الله

٢٩

قوله بإزائه أي بإزاء ذلك المعنى الحاصل في العقل أي من حيث وضع اللفظ في مقابلته
قوله ومن حيث القصد إليه أي لذلك المعنى الحاصل في العقل من اللفظ الذي أفاده
يسمى معنى وكان المناسب أن يقول ومن حيث أنه عني من اللفظ الدال عليه
يقال له معنى فيسلم في التسمية مدلول الحيثية كما فعل فيما قبل هذه الحيثية
إلا أن يقال إن الشارح فعل ذلك إشارة إلى أنه كما يجوز أن يلاحظ في التسمية مراده
مدلول الحيثية ثم إن ظاهر الشارح أن المعنى اسم للحاصل في العقل بقيد كونه
قصد من اللفظ الذي أفاده وعلى هذا لو وصف بالبال معنى ولم يكن قد ركام عبارة
ولا يقال له معنى لفقد قيد القصد وليس كذلك بل يقال له معنى نعم الإطلاق والمعنى
عليه قليل ولعله لقلته نزله الشارح منزلة العدم ولم يلتفت له ثم إن المحصل
من كلام الشارح أن هذه الأمور الخمسة وهي الحاصلة في العقل والمفهوم والمدلول
والموضوع له والمعنى متساوية متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار وأورد عليه
أن المعنى الالتزامي والتضمني والقياس المذكور هنا ليس فيه اندراج بل موضوع
الصغرى مباين لموضوع الكبرى وذلك لأن صغرى هذا القياس قضية طبيعية حكم
فيها على الطبيعة والحقيقة والكبرى منفصلة كلية فالمحكوم عليها كل فرد من معنى
أن الماهية غير المراد بعضهم أن فساد النتيجة من عدم استيفاء شروط الإنتاج
لا من الكبرى كما توهمه السائل إذ هي صحيحة فتم ما قاله الخصم من صحة التقسيم
قوله لأن الألف واللام الأولى لأن ال وذلك لأن كل كلمة وقعت على أكثر من حرف
إنما يعبر بذاتها فيقال مثلا نحن ضمير ومن موصول والحرف تعريف بخلاف ما إذا وقعت
على حرف فإنه يعبر عنه باسمها فيقال مثلا التاء ضمير متصل والباء حرف جر قوله
جمعناه إلخ أي جمع معنى اللفظ إذ جعلت أل للاستغراق كل لفظ إلخ وهذه إشارة
إلى أن في كلام المصنف قياسا حذفت صغراه تقريره ما سورد القسمة اللفظ الموضوع
بقرينة السياق لا بقرينة التقسيم السابق تقسيم اللفظ الموضوع لمعنى قوله

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

فنقول أي إذا علمت ما قال في كلام المصنف لا ما سمعته أن مورد القسمة ما ذكر فنقول في تقرير
القياس المنتج لكلام المصنف قوله فمورد القسمة أي هذا محصل النتيجة لا أنها بلفظ ذات
النتيجة مورد القسمة إما كلي أو مشخص قوله أما من ال ولي إسقاط لبعض في التغيير ولذا
قال فإن كان الأول في قوله فإن كان الأول أي فإن كان مورد القسمة الشيء الأول وهو
البعض الذي مدلوله كلي فلا يشمل الثاني وهو ما كان مدلوله مشخصا وفي قولنا يصح تقسيم الكلي
إلى كلي وإلى مشخص لأن هذا تقسيم للشيء لنفسه وغيره وهو باطل قوله وإن كان الثاني
أي وإن كان مورد القسمة هو الثاني يعني البعض الذي مدلوله مشخص قوله فلا يشمل
الأول أي فلا يشمل ما إذا كان مدلوله كليا وفي قولنا يصح تقسيم المشخص لكلي ومشخص
لأنه تقسيم للشيء لنفسه وغيره وهو باطل قوله قلنا في حاصله أي في حاصل القياس
الذي أشار لها المصنف بقوله البعض مدلوله إما كلي أو مشخص منفصلة حقيقية كلية حكم فيها
بالانفصال الحقيقي على كل فرد وصغراه وهي قول المعترض مورد القسمة البعض الموضوع
قضية طبيعية وفي لا ينتظم منهما قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع
الصغرى تحت موضوع الكبرى لأن المراد من موضوع الصغرى الماهية ومن موضوع الكبرى
الأفراد وهما متباينان فيفسد النتيجة لعدم شرط الإنتاج لأمر الكبرى إذ هي [illegible]
قوله معنى قولنا كل بعض أي معنى قول المصنف كل بعض إما كلي أو مشخص جعلتموه كبرى القياس
قوله أن كل فرد متصف في أي في قضية منفصلة حقيقية كلية حكم فيها بالان
بالانفصال الحقيقي على كل فرد قوله على سبيل الانفصال متعلق بقوله متصف
والمراد بالانفصال الحقيقي التنافي بين الوصفين فلا يجتمعان ولا يرتفعان قوله
فمورد القسمة خبر مبتدأ محذوف والأصل معنى قوله كل بعض إما كذا أو كذا أن كل
فرد متصف بأحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال ومعنى قول المعترض في الصغرى مورد
القسمة البعض الموضوع ماهية البعض وفي مورد القسمة الذي هو موضوع الصغرى غير
مندرج في هذه القضية أي في موضوع هذه القضية أعني القضية الكلية الواقعة كبرى

لأن الحقيقة

لأن الحقيقة غير الأفراد فعلم من هذا أن قول الشارح هذه القسمة الأولى في هذه القضية
وأن في الكلام حذف مضاف أي غير مندرج في موضوع هذه القضية فإن قلت هذا إنه
الجواب إنما يتم على حمل أل في البعض على الاستغراق كما قال أما إن حملت على الجنس فلا
يتم هذا الجواب لأن المحمول بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الفرد
فالقياس منتج قلت القياس لا يمكن أن ينتظم من طبيعتين لما هو مقرر
في كتب المنطق من أن الطبيعة لا دخل لها في العلوم والانتاجات سواء جعلت
كبرى أو صغرى فما بالك إذا كانتا طبيعيتين قوله وما قيل في مثال هذا المقام أي
في هذا المقام وأمثاله قوله والمقسم لازم للأقسام أي وهي هنا الكلي والجزئي
وإنما كان المقسم لازما للأقسام لأن القسم عبارة عن المقسم مع زيادة قيد فالمقسم
جزء من كل قسم قوله ولازم اللازم لازم متعلق بالقسمين وقوله لكل منهما أي
للأقسام فعلى هذا الأقسام متعلق بيلزم أي فيلزم أن الكلي يكون منقسما إلى كلي وجزئي وكذلك
الجزئي يكون منقسما إلى كلي وجزئي قوله فالجواب غير تام من قوله وما قيل وأشباهها
فيسمى الشرط في العموم اقترانا ... بالعلة وحاصله أن جهة اللزوم مختلفة وشرط
الإنتاج في قياس المساواة اتحاد جهة اللزوم قوله بل من حيث مصدوقه المعنى
أي الخارج ولازم الشيء كذلك أي والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن بل يلزم
أن يكون لازما لملزوم المقسم وهو الأقسام باعتبار الخارج قوله في الكلية أي في
فإن كونهما الحيوان من حيث صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية له من حيث إنها
جزء ورد هذا الجواب بأن المقسم لازم للأقسام ذهنا وخارجا لامتناع وجود الكل
بدون الجزء فيهما وقول الشارح والمقسم لازم لأقسامه لا من تلك الحيثية بل من حيث هو له
العين ممنوع فالصواب في الجواب أن المقسم له مفهوم وله ما صدقات فمفهومه
شيء تثبت له القسمة وما صدقاته كالحيوان المقسم للإنسان والفرس والحجر
والإنسان المقسم إلى نحو زيد والبعض المقسم لكلي وجزئي فإن كان الحاصل أن الدليل

بالقسم في قوله ان نقسام لازم للمقسم المقسوم اي المقسوم بهذا التقسيم واللازم الاول
مسلم والثاني باطل لان اللازم للاقسام ليس مفهوم المقسم بل ما صدقه فانه وان
كان مرادا به الماصدق كان اللازم الثاني مسلم والاول ممنوع وذلك لان انقسام
مرتب على التقسيم الذي هو فعل اختياري فلا يكون لازما فانقسام المعرف الكلي في
والحيوان والجنس مرتب على تقسيم المعرف والتقسيم المذكور فعل اختياري فلا يكون
لازما للمعرف وكذلك لا يكون انقسام الحيوان للانسان والفرس لازما للحيوان **فوله**
الذي مدلوله كلي فعل الكلية راجعة للمدلول اشارة الى ان وصف المعرف بالكلية تجوز
فوله او يقال بالتجوز اي المجاز المرسل فعلى الكلام على هذا مجاز لغوي من اطلاق اسم المدلول
على الدال والجواب الاول مبني على ان في الكلام مجازا بالحذف ثم ان تقتضي الجواب
الثاني اعني ارتكاب المجاز اللغوي ان يكون المعنى والاول اما ذات مع انه ليس المقصود
الاخبار بمتعلق الدال لانه يحتاج الى ملاحظة اضافة الدال الى ذات او وحدت فلا يسهل
ان يقدر مضاف من اول وهلة بل يقال في الاول اما ذات اي اما دال ذات او دال وحدت
وان كان المجاز المرسل مقدما على المجاز بالحذف لاكثر الاستعمال علمت **فوله** اي
ما صدق مدلوله في قدر الشارح لاجل صحة حمل الذات وما عطف عليه على الاول وحاصل التوجيهات
التوجيهات المصححة للحمل خمسة احدها تقدير مضاف قبل لفظ الاول اي ومدلول
الاول فيكون في الكلام مجاز بالحذف على حد واسال القرية اي اهلها ثانيها التجوز
في لفظ الاول بان يراد به المدلول فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال على المدلول
ثالثها تقدير مضاف قبل الخبر اي اما دال ذات رابعها ارتكاب فيه مدلول اي مدلوله
اما ذات خامسها التجوز في لفظ الخبر بان يراد به الدال فيكون مجازا مرسلا من اطلاق
اسم المدلول على الدال الا ان حمل كلام المص على التوجيهين الاولين بعيد لانه تاويل
قبل الاحتياج اليه ومنافي لكلامه على ظاهره من ان التقسيم باعتبار الذات للمعنى دون اللفظ
فوله ودع في الاولى جعله مرتبا على محذوف وان قيل ما ذكر من تقدير المبتدا او غيره

مدلول

مدلول او ارتكاب او تجوز في اطلاق الذات مع الاخبار ودع في تقسيم اي وجه مع الاخبار
بما ذكر اخذنا من تقدير الجنس على جنس الاول والحاصل ان صحة حمل اسم الجنس على جنس
الاول متوقفة على صحة الاخبار فيها عن ما ذكر من تقدير مدلوله قبل ذات او ارتكاب
التجوز فيها وانما الهم بين ترك التاويل في الذات لا بتقدير مضاف قبله ولا بالتجوز
فيه وارتكب التاويل في الاول بتقدير مدلول قبله او بالتجوز فيه بان يراد به المدلول
قبل تقسيم الحمل في **فوله** وهو اسم الجنس بل لابد فيه من التقدير اي وهو مدلول اسم الجنس
فوله اسم الجنس اي اسم الحقيقة **فوله** ذكر جمع فيه انه نكرة ومدلولها الفرد المنتشر
واسم الجنس مدلوله الماهية واجيب بان المعرف فيهما واحد والوصف وضعه للماهية
من حيث هي فاسم الجنس وان الوصف وضعه للفرد المنتشر فنكرة وان اشتهر ان اسم
الجنس [illegible] نكرة **فوله** انما خرج المص عن اسم الجنس اي مع ان المص مراده اسم
الجنس لان المعرف الموضوع للماهية من حيث هي كما كانت ماهية ذات او وحدت **فوله**
عليه اي على الخروج المفهوم من اخرج اي بنى التقسيم الى الفعل المشتق على خروج
منه وجوز بعضهم ان ضمير عليه عائد على المص لاكن المتبادر الاول بدليل **فوله** بعد
فكانه قال لي جانه قد بنى التقسيم الى الفعل المشتق وهذا القول على خروج المص
واسم الجنس لانه بناه على ذات المص الا ان يقال ان قول بعضهم الضمير عائد على
المص اي من حيث خروجه عن اسم الجنس فيتحد **فوله** اما حدث وحده بلتبس
بالصفة ولم يقدم ليكون نتائج الخبيثة فلما العجيب حرر ذلك بان شيخ الصفة
وحده في الحال نزوع الالتباس بالصفة [illegible] وفوله حال من النكرة من غير تقديم **فوله**
او غير حدث وحده حال من غير كما سيذكره الشارح جواب الاشكال الاتي **فوله** منهما
اي من الحدث وغيره **فوله** مثال يكون حدث ثانيا مركبا اعني متصفا بالمفهوم فيه بقيد
بكونه في حدث وغير مركب منه ومن غيره وهذا المعنى شامل البياض والسواد ونحوهما من
الالوان اي وليس المراد هنا بالذات ما قابل بتعيينه كي اي البياض والسواد منه

ثم لعله النكرة الفرد المنتشر
واسم الجنس الماهية

اسم الجنس ان لوحظ وضعه
للفرد المنتشر فنكرة وان اشتهر
ان اسم الجنس [illegible] نكرة

مع ان المقصود اذ غاله قوله منسوبا صفة لمركب والى ابكن محزوف اي منسوب فيه قوله
امر قايم بغيره هذا جنس لتعريف شامل للصفة القايمة بالغير كالسواد والبياض ولذا اخرجه
اخرجه بقوله بعد ذلك يعبر عنه الخ قوله هو من قبيل الذات لا من قبيل الحدث كالل
كالذهب اي فانه يعبر عنه بالفارسية بما اخره ذال الزهوب وهو زر وقوله كالفعل
فانه يعبر عنه في تلك اللغة بما في اخره تاء ونون وهو كشتن والحاصل ان الدال والنون
والتاء والنون علامة المصدر في تلك اللغة فيعبر عن الضرب فيها بزدن وعن القتل بكشتن
وعن الذهاب برفتن وعن الاكل بخوردن وعن الشرب بنوشيدن فالكاف في قوله
كالذهب وكالقتل للتمثيل قوله فيخرج اي من تعريف الحدث بالقيد الذي زدته قوله
يعبر عنه واضافة معنى للسواد بيانية او انها حقيقية وفي الكلام حذف مضاف اي معنى
لفظ السواد قوله لعدم التعبير عنهما في تلك اللغة بتغييره اي فقد عبر فيها عن
السواد بسياه وعن البياض بسفيد قوله ومعنى الجيد والمنوال الجيد عبارة عن العنق
والمنوال عبارة عن خشبة يلف الحايك الغزل عليها والثوب وقيل المراد بهما اذ ليس
الجود وكثير النوال ذات قايمة بنفسها فهي خارجان عن الجنس وصله يخرج بالنسبة
للثاني اعني الجيد والمنوال تعريف رعنه وبالنسبة الاول وهو السواد والبياض
تقدر به ولذا احتاج الشرح لقوله يخرج لا جل ان يصدق بهما فان قلت ان الجنس وهو قوله
اي قايم مقدم في الذكر على العصل فالمناسب تقديم ما يخرج عنه على ما يخرج بالعاصل
والجواب انه ارتكب لف بين اللف والنشر المشوش لان فيه فصلا واحدا للاخراج المرتب
فان فيه فصلين والفصل الواحد اولى من الفصلين قوله ومعناه اي معنى القايم بالغير
اختصاص تحقق للحلول الشيء في الشيء كالمظروف بالنسبة للظرف قوله اختصاص الناعت
بالمنعوت المراد بالاختصاص التعلق على وجه مخصوص لا الحلول بل اختصاص زيد فالقرب
الزايع منه او عليه عبارة عن تعلقه به واختصاص العدد بالذات الغايبة بها عبارة
عن تعلقها بها لا الحلول فيها والناعت في الاصطلاح ثبت لها النعت بمعنى الصفة

وليس

وليس مراده هنا اي في تفسير المعنى للعروض اختصاص الشيء بنوعيه بل المراد بالناعت هنا
نفس النعت والصفة وهذا التاويل بناء على ما هو المشهور من ان معنى المشتق الذات
المتصفة بالصفة وهناك طريقة اخرى تقول ان معنى المشتق الصفة من حيث قيامها
بالغير وقياد يشمل معناه الغدر باعتبار قيامها بالغير وعلى هذه الطريقة تفسير الناعت
بالنعت بمعنى الصفة ليس تاويلا قوله او التبعية في التحيز عطف على اختصاص
اي معنى القيام بالغير التبعية في التحيز وأو للتنويع الخلاف قوله اي الاتحاد في
الاشارة هذا تفسير للتبعية في التحيز والتبعية معناها الاتحاد والتحيز معناه الا
الاشارة الحسية فكانه يقول ان القيام بالغير معناه اختصاص النعت بالمنعوت
او الاتحاد في الاشارة الحسية اي كون الشيء متحدا مع غيره في الاشارة الحسية
والمراد بالاتحاد في الاشارة ان تكون الاشارة الى احد الشيئين عين الاشارة الى
الاخر وح فيعلم من قوله الاتحاد في الاشارة بمعنى بيان المباينة والمقابلة في تفسير
التبعية في التحيز بما ذكرناه يعلم انه ليس المراد بالتحيز الحصول في الحيز اي المكان
لخروج صفات الله تعالى والصفات المجردات ولا يصح ارتكابه قوله اي الاتحاد في
الاشارة الحسية تفسير للتحيز كما قيل لان محل المعنى ان القيام بالغير عبارة عن
التبعية في الاتحاد في الاشارة الحسية ولا معنى لهذا الا ان يقال المراد انه عبارة
عن التبعية في مكان الاتحاد في الاشارة الحسية فان اريد ذلك صح ما قيل قوله
كما في الماديات اي المركبات فاذا اشير الى زيد اشارة حسية كانت تلك الاشارة
بعينها لحربه فقط بل لجميع البياض والسواد والذهب فالبياض قايم بزيد ومعنى
قيامه به انه متحد معه في الاشارة الحسية وان الاشارة لاحدهما اشارة للاخر
قوله كما في المجردات اهل ان العالم اجزاء واعراض فقط ولا ثالث لهما وقيل
انه اجزاء واعراض ومجردات اي جواهر مجردات عن الجسمية والعرضية فقد شارك
المولى في التجرد المذكور وان خالفها في القدم والحدوث وجعلوا منها العقول

العشرة التي اثبتتها الحكماء والنفوس والملائكة على قول بان الاشارة الى هذه المجردات
بالعقل اشارة الى انها مما يتعقل والمراد بالاشارة اليه بالعقل ما يختص بالعقل
ولا يشار اليه بالاشارة الحسية لانه لا تدركه الا المشاعر الباطنة دون الحس بالعقل
والكلام في الموضع استفهامية قوله ولما كان في هذا جواب عن سؤال ان قول المص
او نسبة عطف على قوله او حدث فيحتمل المعنى البعض الكلي مدلوله اما ذات او حدث او
نسبة فيقتضي ان البعض قد يكون مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لان البعض الذي هو
مدلوله كل ان كان مشتقا مدلوله الذات والحدث والنسبة وان كان فعلا فمدلوله
الحدث والزمان والنسبة وان كان جامدا فمدلوله اما مجرد الذات او مجرد الحدث وحاصل
الجواب ان المص اطلق النسبة واراد بها المركبة من الذات والحدث ووجه ذلك الا
ان التركيب بين الذات والحدث من حيث اعتبار نسبة بينهما لما كان لا يبعد ان يعبر
بها عن المركب منها قوله بينهما اي بين الذات والحدث قوله اشتهر ذلك المركب بينه
انه مركبا وقوله اعتبر فيه اي في ذلك المركب وقوله نسبة نائب فاعل اعتبر فان قلت
ان كلا من المختص والمختص به مركبا فيكون هذا من قبيل اختصاص الشيء بنفسه و
هو باطل اذ لابد من تغاير بين قلت ان المختص بلا حق عام والمختص به خاص
وح فهو من اختصاص العام بالخاص لا من اختصاص الشيء بنفسه قوله فيعبر عنه اي عن
المركب بقوله او نسبة بينهما مراده بقوله او نسبة بينهما المركب من الذات والحدث
وانما اطلق النسبة على المركب المذكور لانها سبب في افادته فهو من اطلاق اسم
السبب وارادة اسم المسبب قوله او نسبة بينهما انتصر بان المركب الذي جعل المص
قوله او نسبة عبارة عنه هو الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث وح فلعطف
بينهما فايق لا معنى له فالاولى اسقاطه قوله لانها اي النسبة انسب في وضع الفعل
فيه ان السبب يجب ان يكون متقدما على المسبب مع ان النسبة وجودها متأخر
عن الوضع اذ لا وجود لها الا بعد التركيب وح فلا يصح كونها سببا والجواب ان

يجب

يجب تغذيه السبب الباعث وهو ليس مرادا هنا وانما المراد بكونها سببا في الوضع انها
مصححة له او ان في الكلام حذف مضاف اي لان ملاحظتها هو السبب في وضع البعض فتامل
قوله في وضع البعض الذي هو من قول المص الاتي لانها اما ان تعتبر من طرف الذات وهو
المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل لان المراد بالبعض بعض المشتق كضارب وبعض
الفعل كضرب فظاهره انهما موضوعان للذات والحدث معتبرا بينهما نسبة وهذا انما يظهر في
المشتق دون الفعل وذلك لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات اذا علمت ذلك فدلالته
على الفاعل بالالتزام والحاصل ان قول المص انها السبب في وضع البعض انما يظهر بالنسبة
للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو قال الشارح انها السبب في افادة ذلك المركب لكان اولى
واجاب بعضهم بان المراد بالذات ما يشمل الزمان لما مر من ان المراد بالذات ما قام بنفسه
او محله ثم ما لا يكون حدثا ذاتا من هذا ولا من جزئه لا خصوص ما قام به الحدث فالا عن الى
فعله فتامل ولا يقال الحدث لا ينسب للزمان لانا نقول كما ينسب للفاعل من حيث قيامه
به ينسب للزمان من حيث حصوله فيه قوله وذلك انما يعتبر في انتخيم بان هذا الا
الكلام يفيد كون المراد بالنسبة المركب اذ هذا يفيد ان المراد بقوله او نسبة بينهما
وهو ان ارتباط لانه هو الذي يعتبر من طرف الذات او من طرف الحدث واجيب بان اسم
الاشارة راجع للنسبة لا بالمعنى المتقدم ففيه شبه استخدام قوله او المركب
المشتمل عليها اي على النسبة اي ان اسم الاشارة ما يدل على النسبة لا كون بعد تاويل النسبة
بالمذكور او بعد ملاحظة المركب المحتوي عليها لما مضى فيجوز التذكير في الاشارة اليها
وذلك لانه لما كان محتويا عليها صارت كانها هو فلذا صحت الاشارة اليها باشارة
المذكور فتامل قوله اما ان تعتبر كذا في بعض النسخ وفي بعضها لانها اما ان يعتبر
بزيادة لا وعلى هذه النسخة فهو تعليل لمحذوف والا ط وذلك به يحصل لانه في قوله
النسبة هذا ما على قوله فلا يعتبر وفيه لانه على زيادة هذه الكلمة ان يكون المحذوف
فاعل الفعل وغير النواسخ التي يجوز حذفه فيها فكان الاولى للشارح ان يقول اي النسبة

بزيادة اي التعجبية ليكون ذلك تعجبا من الفعل المشتق قوله ان اعتبر من طرف الذات
اي بان يلاحظ الذات اولا ثم ينسب لها الحدث فالمشتق موضوع بازاء ذات وحدث معتبر
بينهما نسبة اي الذات ملاحظة للواضع اولا ثم ينسب لها الحدث ومن هذا تعلم ان مفهوم
مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب في غير المشتق واضافة طرف لما بعده للبيان قوله
او من طرف الحدث اي بان يلاحظ الحدث اولا ثم ينسب للذات فان قلت اعتبار النسبة
من طرف الذات او من طرف الحدث انما هو من الواضع وحينئذ فالمناسب التعبير بالفعل
الماضي بدل قوله اما ان تعتبر ويمكن ان يجاب بانه انما عبر بالمضارع بدل الماضي اشارة الى
ان استمرار ذلك من المستعمل في المستقبل تبع الواضع واذا علمت ان الاعتبار المذكور من
الواضع فلا يرد عليك ما يقال لاي شيء اعتبرت النسبة من طرف الذات فيه او من طرف الحدث
فيه لان للواضع ان يجعل ما شاء ولعوارضه مرجحة من مقابله قوله فان قلت محل هذا
الاعتراض ان قولك الخ او نسبة المعبر بها عن المركب الاولى حذفه اذ لا اضافة لها وذلك
لان المركب داخل في القسم الاول وهو الذات وذلك لان قولك الخ والاول اي البعض الذي
مدلوله كلي مدلوله اما ذات او حدث في قوة قولك البعض الكلي مدلوله اما غير حدث
وحده او حدث وحده فقولنا غير حدث وحده صادق بالذات فقط كما في اسم الجنس وصادق
بالمركب كما في المشتق والفعل وذلك لان وحده قيد للحدث والنفي سواء جعلته منصبا
على القيد والمقيد معا او على القيد وحده كان الكلام صادقا بالامرين معا وحاصل
الجواب انا لا نسلم ان قولك الخ اما ذات او حدث وحده صادق بالمركب لان وحده قيد
للنفي الذي هو غير لا للمنفي الذي هو الحدث الذي اضيف عليه لفظ غير كما اوهم المعترض قوله
قيد وحده الاضافة للبيان وقوله متعلق بغير الحدث اي على انه حال منه والمعنى
غير الحدث حال كونه ذلك الغير منفردا اي غير مصاحب قسيما ولا شك ان هذا انما يصدق بالذات
فقط وقوله لفظ غير الاضافة للبيان قوله والاقسام اي اقسام البعض الذي
مدلوله كلي وقوله الى الاربعة اي وهي اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل قوله

لا عقلي

لا عقلي اي لان العقل يجوز اقساما كثيرة وان لم تكن موجودة قوله وان كان مترددا
بين النفي والاثبات بحسب المثال اي واما بحسب الحال اي بحسب ما وقع من المصنف
بالفعل فلا زائد فيه والجملة حالية اي انه استقرائي والحال انه متردد كما وقع
بهذا انما ينتزع من تردده بحسب المثال انه عقلي والحاصل انه استقرائي وان كان على
صورة العقلي بحسب المثال قوله راجعا الى تقسيمات ثلاثة اي عند الترديد
بحسب المثال وذلك بان يقال البعض الذي مدلوله كلي مدلوله اما ذات وحده او لا الاول
اسم الجنس والثاني مدلوله اما حدث وحده او لا الاول المصدر والثاني الفعل فان
فالاقسام الاربعة والتقسيمات ثلاثة لا اربعة لان الاخير لم يقسم بل ارسل وحبس
عن التقسيم وجعل قسما وهو الفعل الاخير قوله فلا يقع هذا مفرع على قوله استقراء
اي لا عقلي واذا كان استقراء فلا يقع لان الاستقراء لا يستدعي حصر جميع الا
الاقسام لجواز ان يقف عند بعضها بخلاف حكم العقل والمراد بالقسم الاخير الذي
ارسل المركب المعبر عنه بالنسبة والمراد بارساله اطلاقه وعدم تقسيمه اذ لم
يقسم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم آلة واسم تفضيل
ولم يقسم لماض ومضارع وامر قوله واحتمال الخ هذا جواب عما يقال كيف تحصروا
اقسام البعض الذي مدلوله كلي في هذه الاربعة وتجعلوه حصرا استقرائيا مع ان البعض
الذي مدلوله كلي قد يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل او
اسم آلة او غير ذلك وقد يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا وحاصل الجواب
انه هذه الاقسام كلها ترجع للمشتق وللفعل واحتمال انقسام بعض الاقسام
اعني المشتق والفعل الى اقسام مندرجة تحت كل هذه الاقسام التي ذكرها المعترض
لا يمنع الانحصار في الاقسام الاربعة الاولية والحاصل ان لنا اقساما اولية وثانوية
فحصر البعض الذي مدلوله كلي في الاقسام الاربعة التي ذكرها المصنف تقسيم اولي اما تقسيم
المشتق الى اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وافعل التفضيل واسم الآلة

محمد شكر الله سعيه

فالتصغير جمعها وصوا آخر أزمنة

وتقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر فهو تقسيم ثنو والمه بصدد التقسيم الاولى
واما الثانوي فليس كلامه فيه ولا ملتفتا اليه قوله كالفعل والمشتق مثال البعض
الافعال الشاملة للافعال قوله اما ان يعتبر قيام الحدث به اي بالمشتق او بمدلوله
التضمني وهو الذات وقوله من حيث الحدوث اي التجدد وقوله او الثبوت او وقوع
الحدث او كونه في الذكر واحد من هذه عطف على الحدوث واما قوله مكانا او زمانا فهما
معطوفان على قوله في آلة اي اما ان يعتبر فيه قيام الحدث بالذات من حيث تجدده منها
او من حيث ثبوته لها او من حيث كونه اي المشتق اي معناه التضمني وهو الذات
آلة لحصوله اي الحدث او مكانا لحصوله او زمانا لحصوله قوله وهو اسم الآلة اي
كمفتاح قوله وهو ظرف المكان اي نحو مضرب زيد مراد به مكان ضربه قوله ظرف اي
مقتل زيد مراد به زمان قتله والحاصل ان المراد بظرف الزمان وظرف المكان ما تعلق
الحدث في المادة كمرمى ومذهب ومضرب ومقتل البعض جعله فيهما من المشتق وجعله اسم
آلة والزمان والمكان من المشتق هو احد قولين والآخر انهما من الجوامد وسبب
الخلاف اختلافهم في المشتق هل هو ما اخذ من المصدر دالا على ذات متصفة بحدث
او ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث فعلى الثاني اسم الآلة والزمان والمكان
مشتق وعلى الاول غير مشتق لمفتاح لا يدل على ذات موصوفة بالفتح كالفاتح بل على
ذات محصل بها الفتح ومجلس لا يدل على ذات موصوفة بالجلوس بل على ذات محصل الجلوس
فيها قوله او يعتبر قيام في هذا مقابل لقوله اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث وكان الاولى
للشارح ان يذكر هذا بعد قوله او الثبوت بحيث يقول المشتق اما ان يعتبر فيه ذلك الحدث
به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة او من حيث الزيادة على
غيره وهو اسم التفضيل ويحذف قوله او يعتبر قيام الحدث به على وصف الا في كل من الثلاثة
اعني اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل اعتبر فيه وقوع الحدث على المشتق
اي على مدلوله التضمني وهو الذات ولا ندخل اسم في قاله تأمل والله اعلم انما ذكر

٢٧١

انما امران العرض اقسام الكلي لم يفت والتحقيق ان الانقسام الى الكلي والجزئي
لمن اي امر الاسم وربما يجري لكن في الفعل والحرف كما حققه السيد في حواشي العضد
الخ ذلك ان اقسام البعض للكلي والجزئي باعتبار اتصاف معناه بالكلية والجزئية
اشتهر في الحقيقة من صفات العقل كما يظهر من تعريفهما ومعنى الاسم من حيث انه
اي دليله وغير مستقل يصح ان يوصف بالكلية والجزئية ويحكم بهما عليه واما
الفعل والحرف فمعناهما غير مستقل كما سيتضح لك فلا يصح ان يحكم عليه بشيء
نعم ان عبر عن معناهما باسم كان يقال معنى ضرب صح ان يحكم عليه بالكلية والجزئية
قوله والثاني مبتدا خبره محذوف اي قسمان والفاء في قوله فالوضع مقيدة في
جواب شرط مقدر اي اذا اردتها فالوضع او انها للتعليل ويحتمل ان تكون الفاء
واقعة في جواب اما المتوهمة اي واما الثاني فالوضع والى ابعد محذوف اي فالوضع
له والى في الوضع عوض عن المضاف اليه اي واما الثاني فموضع العقل له والى ذلك
يشير كلام المص قوله ايضا لما ان الموضوع له متشخص قوله بخصوصه حال من الضمير
في لوصف اي لوصف ذلك المتشخص حالة كونه متلبسا بالامر الخاص به فالمخصوص
مصدر بمعنى اسم الفاعل والباء للملابسة فذات زيد مثلا لوصفت وتصورت
متلبسة بالامر الخاص بها في الخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل من طول او قصر
او سواد او ضده ووضع له المذكور وليست الباء للآلة والا لاقتضى ان الوضع
للمشخص يحتاج لآلة زائدة على تعقله فسمه مع انه ليس كذلك قوله
اي بجميع ما يعينه اي لمشخصات التي من طول او قصر او بياض او سواد قوله اجمالا اي
لا تفصيلا لتعذره قوله بعينها صدقا اي في الصدق بحيث يحمل على كل واحد
منها كان يقول مثلا زيد مشار اليه او يعبر عنه في قوله واما العلم الجنسي في جواب
كما يقال ان العلم شامل العلم الجنسي كاسامة ونحوها لا يصح وحاصل الجواب
ان العلم في كلام المص مختص متناول العلم الجنسي في وجه عن مورد القسمة وهو التعيين

الموضوع لمتشخص اذ معناه كلي وهو الماهية فان قلت علم الجنس من اي قسم
الكلي قلت من اسم الجنس لانه كرر به تابعا النعت الموضوع للذات وذكر
ان المراد بالذات ما ليس حدثا ولا مركبا منه ومن غيره وهذا شامل لعلم الجنس ولا
ان هذا الشمول مبني على ان علم الجنس موضوع للماهية المعينة في الذهن وفي
مدلوله متشخص كعلم الشخص لانه لا بد في العلم في كلام المحلي من الكلام في النعت
لمعنى متشخص تشخصا خارجيا او التشخص في علم الجنس ذهني فتامل قوله اقسام
جعل هذه الاربعة موضوعة لمتشخص وضعا عاما هو مذهب المحلي وتابعيه ومذهب السعد
وتابعيه انها موضوعة لكلي كما تقدم قوله الا ان مدلوله اي المعنى الموضوع لمتشخص وضعا
عاما قوله اما ان يكون معنى في غيره مثلا اذا قلت سرت من البصرة الى الكوفة فمعنى الابتداء
الجزئي وهو الربط الخاص الذي بين السير والبصرة الذي هو السير مبتدأ منها والذي به علم
الكيفية لم يوجد له تحقق في الخارج ولا في الذهن الا بالبصرة والسير فمراد المحشي بالغير
نفس المتعلق الذي هو السير والبصرة بمعنى العامل والمجرور قوله اي حاصل متعلقه اشار
اشار الشارح بهذا الى ان قول المحشي في غيره متعلق بحصول وان المراد بالغير المتعلق المذكور اذ
الربط الجزئي ليس حاصلا في ذات السير ولا في البصرة ولا في مجموعهما قلت ليس المراد بالظرفية
حقيقتها بل المراد بالحصول في المتعلق ان ذلك المعنى يتعين بانضمام ذلك المتعلق اليه
كما اشار لذلك المحشي بقوله يتعين ولما كان هذا الكلام يوهم ان ذلك المعنى موجود في
تعقله ووجوده في تعقله ولا كذلك [illegible] قال الشارح يعني [illegible] فاشار الشارح بقوله يعني الى انه
ليس المراد بالتعين زوال الابهام بل المراد به الحصول والثبوت لا زوال الا
الابهام يقتضي ان معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير ولو قال المحشي بدل يتعين
كان اظهر قوله ولا في الخارج مطلق الحاصل في الخارج على ما ذكر كان حاصلا في الخارج اي
خارج الذهن وان كان اعتباريا وعلى ما كان حاصلا في خارج الاعيان والمراد هنا الاول
قوله بل يتعقل في خارج الذهن وقوله ويتعقل اي في الذهن فقوله بل يتعقل تاكيد

فقوله

الى هذه الاشارة القصد بها الاحتراز عن القول الحاصل ان ثبوت مفهوم الجملة
لمن اسند اليه بهذه النسبة قوله كالمختار دخل تحت الكاف الاشارة نحو هاته هذا
الذي قام ابوه الفاضل والتي [illegible] بعد الكاف الفاضل في التمثيل وقع الترتيب كونه
استحضارية [illegible] في تخفيفه اي التنبيه الان من الخالفة قوله اي مفهوم كلي
اي نحو الرجل او الانسان اي مثلا قوله قد يشار به الى الجنس اي كما في قوله عليه
الصلاة والسلام انكم لتختضبون بهذا السواد اي بسبب الصبغ الاسود وكقولك
عند ذكر الحيوان هذا كلي قوله يراد به كلي اي كقولك الذي يصدق على كثيرين مفهوم
الانسان مثلا قوله وقد اجيب حاصله ان الاشارة بهذا للجنس واستعمال الموصول
في الكلي مجاز والكلام في المدلول الحقيقي فلا اشكال واستعمال ضمير الغائب
في المفهوم الكلي حقيقي باعتبار كونه جزئيا بالاضافة لان ضمير الغائب موضوع للجزئيات
مطلقا حقيقية او اضافية هذا كلامه ولا يخفى ان الكلام على التنبيه الشامل ان
الحق ان الموصول كضمير الغائب في كونه موضوعا للجزئيات مطلقا حقيقية او اضافية
كما صرح به السيد وحينئذ فاستعماله في الكلي الذي هو جزئي اضافي حقيقة كضمير الغائب
فتخصيص ضمير الغائب بهذا الحكم خلاف الحق [illegible] الشريف ابو الحسن
في بعض الاقسام ويرى ابن السعد في بعض الاقسام [illegible] السعد في ضمير الغائب
وكذا الموصول ونحا العبد فيما كذا قوله واعترض عليه اي على المحلي قوله
الاربعة وهي الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول قوله حروف الهجاء
هي الحروف التي تبنى منها الكلمة قوله كالالف والباء قيل الاسماء في البناء
مثلا موضوع لكل فرد من الافراد التي استخدمها الواضع بقانون كلي وهو حرف شفهي
وتلك الافراد هي الباءات الواقعة في الكلمات معرونة بالحركة كباء ضرب وبدو في
باسم النبي وكذا الالف وضعه الواضع لكل جزئي من الجزئيات التي استخدمها
بقانون كلي [illegible] وتلك الجزئيات كالالف في جاء وشاء ونحو ذلك قوله

وكذا لفظ التعيين الا اضافة بيانية وحاصله ان لفظ التعيين وضعه الواضع لكل فرد
يصدق عليه كون الشيء معينا وتلك الافراد مثل كون زيد معينا وكون عمرو معينا وهكذا
فتلك الافراد استحضرها الواضع بعنوان كلي وهو كون الشيء معينا ووضع لفظ التعيين
لكون الشيء معينا الة للوضع لانه موضوع له ومثل التعيين التشخص والجزئي
فالتشخص وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشيء متشخصا مثل كون زيد
متشخصا وكون عمرو متشخصا وهكذا استحضرت تلك الافراد بعنوان كلي وهو كون الشيء
متشخصا ووضع له لفظ التشخص والجزئي موضوع لكل فرد يصدق عليه كون الشيء
غير صادق على كثيرين وتلك الافراد مثل كون زيد لا يصدق على كثيرين ووضع لها ذلك
اللفظ وهو لفظ جزئي قوله كالكافية والشافية اي فان كلا منهما موضوع لكل فرد
مما يصدق عليه الفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة
وتلك الافراد الالفاظ المدلولة لهذه النسخة والمدلولة لهذه النسخة وهكذا
استحضرت تلك الافراد بعنوان كلي وهو الفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب
دالة على معان مخصوصة ووضع لها الاسم واجيب عن هذا الاعتراض بان حروف
المباني لا نسلم انها موضوعة لجزئيات التشخص بعنوان كلي حتى ينتقض الحد
بها بل هي موضوعة للامر الكلي وهكذا يقال في لفظ التعيين ونحوه فلا ينتقض الحد
بهما واما اسماء الكتب فقيل انها من قبيل علم الجنس او الشخص مبني على
خلاف ذلك وهو ان الشيء هل يتعدد بتعدد محله او لا يتعدد فمن راى التعدد قال
ان اسماء الكتب من قبيل علم الجنس فاسم الكتاب عنده علم لنوع الالفاظ
الذهنية المخصوصة ومن راى عدم التعدد قال اسماء الكتب من قبيل علم الشخص
فاسم الكتاب عنده علم للالفاظ الذهنية المتشخصة في ذهن المؤلف ولا يقال
ان جعلها من قبيل علم الشخص مشكل مع تعدد المدلول لما علمت ان هذا القول
مبني على ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ متشخصة في ذهن المؤلف

هذه الالفاظ

هي الالفاظ المتشخصة عنده وما قيل في اسماء الكتب والعلوم والتفرقة
بينهما بجعل احدهما من قبيل علم الجنس والاخر من قبيل علم الشخص لا وجه له قوله
ولما كانت الاقسام اي الاربعة الضمير واسم الاشارة والموصول والمعرف قوله
ليكون اي لفظ الخاتمة مبتدا محذوف الخبر او بالعكس اي وح فتكون الخاتمة
موافقة للمقدمة والتقسيم في اعرابهما قوله ويحتمل ان تكون تشتمل حالا من الهاء
من المبتدا اي على مذهب سيبويه وقوله او من ضمير في الخبر اي او من ضمير المبتدا
الكائن في الخبر والاضافة لادنى ملابسة لان الضمير راجع الى الموصول المبتدا الا انه
لما كان بعضه كان كانه راجع اليه ثم هذان الاحتمالان يتجهان على جعل الخاتمة
مبتدا لا على جعلها خبرا فيكون جملة تشتمل حالا من الخبر او من ضمير الكائن في المبتدا
فالاحتمالات اربع اثنان في جعل الخاتمة مبتدا واثنان في جعلها خبرا ويبقى
احتمالان ايضا وذلك بان يجعل قوله تشتمل مستانفا او الجملة مبتدا والخبر محذوف
او بالعكس فالاحتمالات ستة يبقى النظام مع كل واحد منها عند عطف الواو قوله
ولا يحتاج الى الواو مع بقاء النظام المراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة
والتقسيم في اعرابهما التابع والحاصل انه بذكر الواو يحصل النظام فلعطفه اذ
لا يصح ان يكون تشتمل خبرا ح لانه لا يقترن بالواو وبعدم ذكرها يحصل مع قوله يحتمل
بجعل الجملة حالية او مستانفة قوله اي الخاتمة تشتمل على كل منها اي على
كل واحد من التنبيهات ودفع الشرح بهذا ما يقال انه يلزم على ما ذكر من كون المراد
بالتنبيهات حيث كان المراد بها الالفاظ وحاصل الجواب انا نريد من الخاتمة
الالفاظ المجملة ومن التنبيهات الالفاظ المفصلة وح فالاشتمال في كلامه
من اشتمال المجمل على المفصل قوله على كل منها الغالب على كل استعمالها في
الكل الجميعي وهو المراد هنا وقد تستعمل في الكل المجموعي وهو غير صحيح هنا والا
لعاد الاشكال قوله ويحتمل حاصله ان المراد بالخاتمة الالفاظ وبـ

وبالتنبيهات المعاني وفي قوله اشتمالي ذكانه من اشتمال الدال على المدلول قوله
فلا يلزم الخ اي بعد كل الاحتمالين لا يلزم ذكر بل اشتمال المجمل على المفصل والدال على المدلول
قوله ولما كان تابعيتها الخ اشار الشارح بهذا الى ان الملائم لعطف التنبيهات عليها ان
على ان العطف الدالة على المعاني التي علت اجمالا من التقسيم قوله الاول مبتدا خبره
محذوف اي هذا الذي نشرع فيه وقوله الثلاثة مبتدا وخبره مشتركة قوله اي القرينة
الدليل على ان مراد المص بالثلاثة ما ذكره الشارح وهو ما عدا الحرف قوله بعوض ان مدلولا
مدلولاتها ليست معان في غيرها وقوله فهي اسماء لا حروف فاندفع ما يقال ان
الثلاثة فيما يحتمل ما ذكره الشارح اتبر منها مع الحرف فلا معنى لما ذكره الشارح قوله
مشتركة بكسر الراء اي ليس معان في غيرها اي متحصلة بسبب غيرها وبذلك امتازت عن
الحرف بعد مشاركتها له في الوضع بمشخصات باعتبار امر كلي قوله يعني اشار
بهذا الى ان المشتركة صفة لما ذكر من الاستقلال بالمفهومية وصف للمعاني لا
للالفاظ فلو قال المص الثلاثة مدلولاتها مشتركة في كونها ليست معان في غيرها لكان
اولى قوله في ان كلا منها اي فان كل واحد منها وكان الاولى ان يقول فيه
انه لان هذا هو المشترك فيه قوله بتمامه اي مع تمامه واعلم ان الاسم معناه
مستقل بالمفهومية ومعنى الحرف غير مستقل والفعل يدل على الحدث والزمان وكل
منهما مستقل وعلى نسبة الحدث للزمان وهي غير مستقلة والمركب من المستقل وغير
المستقل غير مستقل فقول المص في ان مدلولاتها مراده المدلول المطابقي اي ان
مدلول كل واحد منها بتمامه ليس معنى في غيره وفي نسخة بعض قوله بعضها اسماء
ظاهر ولا اعتراض عليه فان ما تقدم يفيد انها ليست حروفا لا يفيد بكونها اسماء
او افعالا فكان عليه ان يذكر ما يندفع به احتمال كونها افعالا وحاصل الدفع انه
لا حاجة لذكره لان المراد المدلول المطابقي اي المدلول بتمامه لا ما يشمل
التضمني فتامل قوله معنى بنفسه اي حاصل بنفسه لا يحتاج في حصوله وتصوره

الى انضمام

الى انضمام شيء بخلاف الحرف واما الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعنى وحصوله
في العقل بل لتعيين المراد من التعيين قوله ملحوظا قصدا اي بخلاف معنى الحرف
فانه غير ملحوظ قصدا بل انما لوحظ لاجل تعرف حال الغير وهذا الوصف كاشف لما قبله
ومنبه لازم لما بعده قوله وان كانت في الدوال على ان زايدة لا يقال ان الجملة
مفهومة بجعلها مستوعب وهي اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقد لانا نقول مراد الشرط اقتران
افترانها بقد فقد اكتفى بتقديرها كما في قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها
اي وقد فتحت ابوابها متحصلا بالقرينة انه اذا لم تتحصل تلك المعاني الا بالغير ان
تكون المعاني ليست في غيرها واجيب بان المراد بالتحصيل بالغير التعيين والتمييز
به لا تحقق الوجود الذهني له حتى يحصل المناقضات قوله متحصلا في العقل اي متعينة
ومتميزة فيه قوله باعتبار جميعه اي باعتبار جميع كل قوله مما وضع اي من اللفظ
الذي وضع بازائه كل من المدلولات قوله الا بانضمام قرينة اليها اي الى المدلولات
اي الدالة عليها فالضمير للمدلولات والكلام على حذف مضاف لان الضمير للدال لا المدلول
كذا قيل وقد يقال الضمير للدال بحذف الضمير للمدلول وفيه فلا حاجة الى تقدير المضاف
قوله اي اذا كان الخ اشار بهذا الى ان الفاء في قوله فهو للتفريع قوله لا
الحروف اي ولا افعال لما تقدم قوله لان الاسم ما يكون الخ معناه كذلك
فيه منافسة من وجهين الاول ان قول المص فهي اذ اكان مفرعا على ما قبله وذلك
لا يصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل التصديق واجيب عن الاول
بان هذا تحقق في الاستدلال الواقع فكانه قال والاخبار بانها اسماء بحسب
الواقع لان الاسم في الواقع الخ وعن الثاني بان قوله فان الاسم الخ ليس القصد به
التعريف بل الحكم بالمعنى لان الاسم شيء يحكم عليه بكذا الا انه متصور بكذا
فهو على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق قوله التنبيه الثاني حاصله
ان ما ذكر في التنبيه الاول ان الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة في ان

في استعمال ما يدل تارة في المفهومية ذكر في هذا التنبيه انهما تفترقان من جهة ان القرينة
في الضمير وهي الخطابية وفي اسم الاشارة وهي الاشارة الحسية تفيد التشخص والتعيين
وان القرينة في الموصول وهي الاشارة العقلية لا تفيد ذلك قوله الاشارة
العقلية اي المعهودة التي هي قرينة الموصول والصلة هي لا تعلق الاشارة العقلية
والا لما صح ما ادعاه من انها لا تفيد التشخص ولم يتضح ما ذكره من الدليل على ما
ادعاه لجواز ان يراد بالاشارة العقلية الصلة مع الانحصار قوله انما كون القيد
اي الذي هو الصلة قوله اي مجرد الصلة اي الى ان الصلة المجردة عن الانحصار الخارجي
قوله لا يدل على الاستغراق وذلك لان قام ابوه من قولك الذي قام ابوه انما يدل
على ثبوت قيام الاب لذات وانتساب مضمون هذه الجملة الى ذات انما كلي الصدق
باب بالانتساب الى زيد وعمرو وغيرهما قوله من حيث ان المفهوم لقائل بالوضع
فيه انه اذا كان قائلا فلا يفهم منه الا الجزئي لان العلم بالوضع يقتضي فهم المعنى
الذي وضع له اللفظ فالاولى ان يقول من حيث ان المفهوم لقائل بدل قوله العالم
بالوضع واجيب بان الذي يقتضيه العلم انما هو كونه الموضوع له الجزئي ولا كلام فيه
وانما الكلام في المعنى الذي يدركه من يعرف الذي عند سماعه مجردا عن الصلة اما مع
الصلة وان كان عالما بتلك الحالة بان الموضوع له الجزئي لانه لم يتعين بعدم الصلة
والحاصل ان من سمع لفظ الذي ولو كان عالما بوضعه للجزئيات لا يفهم منه الا مطلق
مجرد مذكر الذي هو آلة لملاحظة الجزئيات ولا يفهم منه جزئيا لعدم الصلة قوله
وحده اي حالة كون الموصول مجردا عن الصلة قوله من الاطلاق اي من اطلاق
الموصول وعدم تقييده بالصلة وهذا التعبير لقوله وحده قوله الذي هو
آلة وهو مجرد مذكر قوله ولا شك انه اي ما ذكر من الحالة قوله فلا يفهم ان
السامع اي سواء كان عالما بوضعه ام لا قوله قرينة الخطاب الا مقامية بيانية
والمراد بالخطاب الخطابية قوله فلذلك كان جزئيا ووضع اللفظ بالجزئية

والكلية

والكلية تجوز كوصف المدلول بوصف الدال الا ان الذي يوصف بهما حقيقة انما هو المعنى قوله
وفيه بحث اي في كون الموصول كليا بحث وحاصله ان الذي تقدم له في التقسيم ان الموصول
موضوع لمتشخص وكيف يجعله هنا كليا وكلامه هنا مخالف لكلامه السابق قوله
وعدم فهم السامع المعين المعنى المعين الذي هو الجزئي قوله لا يوجب الكلية
اي لا يقتضي الكلية الا ترى الاعلام المشتركة فان السامع لبعض زيد مع وجود عشرة
اشخاص مشتركين في اسمه كل واحد منهم لا يفهم منه معين منهم لا ان مدلوله جزئي اتفاقا قوله
التمحض ان يقال في حاصله ان المحقق انما جعل الموصول هنا كليا على سبيل المجاز
باعتبار بعض ملاحظته وهو ملاحظته مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا انه
جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه واشار بقوله التمحض اشارة الى
بعد هذا الجواب حيث اشعر بالتمحل على استقامته اذ المعنى بالتمحل احتج على استقامة
هذا الجواب قوله عن مجرد قرينة للصلة اضافة قرينة للصلة للبيان واضافة
مجرد لما بعده من اضافة الصفة للموصوف اي نظر الفهم السامع من الصلة المجردة
اي عن الانحصار الخارجي وقوله والاشارة العقلية مرادف لما قبله وهو الصلة قوله
قوله مع قطع النظر عن الانحصار اي انحصار الصلة في الموصول واما الواقع ما لنظر للصلة
مع انحصارها خارجا في الموصول كان المفهوم منه متشخصا قوله لا انه كلي اي
نظرا الى انه كلي حقيقة وان قلنا يستقيم كلامه اي وان قلنا انه هنا كليا
نظرا الى كونه كليا حقيقة وفي الواقع فلا يستقيم كلامه في التفرقة لانك اذا
التفتت الى القرينة المعينة للتشخص المحتاج لها في التعيين كان الجميع متشخصا
فيكون كون الموصول كليا ويكون مثل الضمير واسم الاشارة في ان كل واحد
منهما جزئي وان لم يلتفت لقرينة المعينة للتشخص كان الجميع كليات فقوله
وان دخل تحته صورة واحدة وقوله فلا يستقيم كلامه اي في التفرقة بين الموصول
والضمير واسم الاشارة حيث جعل الاول كليا والاخيران جزئيين قوله

اذ القرينة المعينة لتشخص المحتاج لها في التعيين اي التي هي مجموع الصلة والاتي
والانحصار الخارجي بالنسبة للموصول والاشارة الحسية بالنسبة لاسم الاشارة
والمخاطبة بالنسبة للضمير قوله المحتاج اليها في الاستعمال بمعنى التعيين وقوله
ان اعتبرت اي في الثلاثة فلا فرق بين الصور الثلاث في كونها جزئيات قوله وان
لم تعتبر اي في الثلاثة وقوله فلا فرق ايضا اي في كونها كليات قوله لانك
لما كان هذا جواب عما يقال لم جعل الضمير واسم الاشارة كليين مجازا الا الموصول
اذ الثلاثة مشتركة في كونها جزئية ان لوحظت قرينة التعيين والتشخص وكلية
ان لم تلاحظ فجعله الموصول كليا مجازا دون اخويه تحكم ورجح فالتعريف التي
جرى فيها فاسدة وحاصل الجواب ان قرينة الاشارة والضمير معينة قطعا بخلاف
قرينة الموصول فان الظاهر والمتبادر منها انها الصلة فقط دون الانحصار الخارجي
وان كان في الواقع انها مجموع الامرين بقرينة الموصول بحسب الظاهر والمتبادر
منها لا تفيد التعيين فحصلت التفرقة قوله لما كان المعتبر ظاهر امر القرينة
اي من قرينة الموصول هو مضمون الصلة اي واما في الواقع فالقرينة هي مضمون
الصلة مع الانحصار الخارجي قوله حكموا بان قرينة الموصول هي الصلة
والاشارة العقلية اي وهي لا تفيد ان التعيين بخلاف قرينة الضمير في الواقع
التي هي مجموع الصلة والانحصار الخارجي اذ لا تأتي التفرقة المذكورة اصلا
كما علمت قوله الفرق بين العلم والضمير فيه انه قد علم مما سبق ايضا الفرق
بين العلم واسم الاشارة وبينه وبين اسم الموصول وبينه وبين الحرف فلم
اقتصر المصنف في الفرق على ما ذكر من الضمير واجيب بانه لما كانت الاربعة
وهي الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة في الوضع بجزئيات
باعتبار اشتراكها كان الفرق بين احدها وبين العلم فرقا بين العلم وبقيتها
وانما اقتصر المصنف بالذكر لكونه اشرف قوله مع خصوص المعنى اعترض

بان هذا الفرق

بان هذا الفرق ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك واما هو فلم يحصل الفرق بينه
وبين المضمر بالنسبة للمعنى مع انه احوج الى ذلك للفرق واجيب بان
العلم المشترك يعتبر فيه كل وضع على حدة بخصوص المعنى فيه حاصل بهذا الاعتبار
قوله وتعدد المعنى الخاص اي بكل من العلم والضمير موضوع لجزئي ويستعمل
فيه والخلاف بينهما من جهة ان الموضوع في الاول جزئي وفي الثاني كلي ومعنى الاول
الذي وضع له جزئي مخصوص بخلاف الثاني قوله اليهما اي الى العلم والضمير قوله
دون اسم الاشارة كان عليه ان يقول والموصول والحرف وقد يفرق بعدم ذكر
الموصول بحمله عليه في التشبيه الثاني بانه كلي وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة
بالنسبة لافراده فاسدا ايضا فعله اي ذلك التقسيم قوله ظنا ان اعتقادا
منه وعبر عنه بالظن اشارة لضعفه وحاصله ان ذلك البعض ظن ان اسم
الاشارة موضوع للعدد المشترك والضمير للجزئيات وجعل التعيين في الاول
مستفادا من القرينة وفي الثاني بمقتضى الوضع قوله الا انه اي اسم الاشارة
دون اصل الوضع اي ان اسم الاشارة يتعين مدلوله في حال استعماله
في معين بقرينة الاشارة الحسية قوله ومدلول الضمير بالنصب عطفا على له
ذلك قوله من التعيين فيه اي في اسم الاشارة قوله مجعول له اي
او منصوب بنزع الخافض والاول اولى لانه قياسي والثاني سماعي قوله
يتبين لك ان هذا التقسيم اي حيث قال فيه والثاني اي البعض الموضوع
لمشخص مدلوله انما ان يكون معنى جزئيا يتعين بانضمام ذلك الغير اليه
وهو الحرف قوله انه لا يستقل اي ان معنى الحرف لا يستقل بعضه من بعض
الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق اليه ولا شك ان هذا فيه
معنى قول النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره وقوله انه لا يستقل بالمفـ
بالمفهومية او غير مستقل اه اي فالمراد اذا كان في الكلام ثالثا كان معنويا

منصـ

فيه ومع ذلك هو مشتغل بالمفهومية فيكون الغرض بالشيء لا ينافي استقلاله
بالمفهومية قوله بل لا يكون هذا التفسير لغير المشتغل بالمفهومية وقوله
قصدا أو بالذات بمعنى واحد قوله بل يكون ملحوظا تبعا إنما احتاج لذكر هذا
مع فهمه مما قبله لعدم ما قبله بل لا يكون ملحوظا أصلا ونحو غير مراد قوله
وعلى أنه أي وملحوظا على أنه أي معنى الحرف وسيلة لملاحظة المتعلق مع أن
معنى الحرف لا يوجد ذهنا ولا خارجا إلا بالمتعلق كما صرح بذلك الشريف التفسير
ونحو معنى الحرف متأخر عن المتعلق والوسيلة يجب أن تكون متقدمة [illegible]
كلام الشريف هذا متناف والأصل وعلى أنه وسيلة لملاحظة حال ووصف غيره
ونحو المتعلق معنى الحرف يتوقف وجوده ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف
المتعلق وحالة يتوقف ملاحظته على معنى الحرف فمعنى من في قولك سرت من
البصرة وهو الابتداء الجزئي لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة للملاحظة
حال السير ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة وهو الابتداء الجزئي لم يلاحظه
لذاته بل اعتبر وسيلة للملاحظة حال السير ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة
لا للملاحظة ذات السير والحاصل أن معنى الحرف لم يلاحظ على أنه وسيلة
للمتعلق حتى يجب تقديمه عليه ذهنا وخارجا بل وسيلة لملاحظة وصفه
وهو لا يحتاج تقدم ذات المتعلق عليه في الذهن والخارج قوله وهذا المعنى
أي كون الشيء لا يلاحظ قصدا بل تبعا قوله أن المعاني حاصله أن المعنى
الواحد بالشخص قد يكون ملحوظا قصدا أو بالذات من جهة وقد يكون ملحوظا
تبعا من جهة فقول الشارح أن المعاني أي جنس المعاني المتحقق في معنى واحد قوله
بل على أنه أي آلة بل مقصودة على أنها آلة قوله ومرآة أي وكالمرآة
وقوله لمشاهدة ما سواها أي لإدراك ما سواها أي لإدراك حال ما سواها
وهذا مرادف لما قبله قوله في التعقل كيف تفسير ومن هذا الكلام يعلم

أن قولهم

أن قولهم الحكم على الشيء فرع عن تصوره ليس المراد بتصوره ملاحظته أولا بل المراد
تصوره من حيث أنه مقصود لذاته لا من حيث أنه وسيلة لشيء آخر تأمل قوله
وأسند نحو ذلك ليس المراد من ذلك الطلب بل المراد إيقاع القيام وكذا في
والنداء زائدتان للتوكيد والمعنى وإيقاع ذلك يعلم من قولك لا أنها للطلب والمعنى
والطلب وضوح ذلك كما قيل قوله من حيث أنها حالة أي رابطة بين زيد والقيام قوله
وآلة لتعرف حالهما أي وآلة لإفادة حالهما أي حال زيد والقيام أي ووصفهما
بحيثية أن زيدا حاله التصف به القيام وأن القيام بكونه منسوبا إلى زيد ومتعلقا
به قوله وكأنها مرآة أي الكائنة باعتبار المرآة الحسية وإلا فهي مرآة
معنوية قطعا أو غير حسية قطعا وكأنها مرآة بمعنى حسية وقوله لمشاهدة
أي زيد والقيام أي الشاهد حاليهما قوله ولذلك أي لأجل كونها رابطة بين الأمرين
وليست ملحوظة قصدا قوله لا يمكن أي لا يسوغ لك فقد ضمير يكن معنى يسوغ
ولهذا عداه بالباء والاعتكاف الواجب أربعون لا يمكنك وإنما رتب التضمين لأن
الاستكانة في حد ذاته لا مانع منه وإنما كان الحكم عليها وبها لا يسوغ لأن صحة
الحكم على الشيء أوله فرع عن قصد تصوره وهي في هذه الحالة غير متصورة قوله
وإنما في الحالة الثانية أي وهي النسبة من حيث التعبير عنها نسبة قوله التي
الثانية أي وهي النسبة قوله ومدركة بالقصد تفسير لما قبله قوله إنها
من باب النسبة هذا تصوير لإجراء الأحكام عليها بأن تعقل نسبة القيام إلى
زيد إضافية لإمكان إجراء الحكم بها أن تعقل ما صدقت عنه نسبة القيام إلى زيد
وقوله من باب النسب المراد بالباب الإجراء وإن الإضافية بيانية قوله
والإضافيات أي الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج فيتعقل أن نسبة
القيام إلى زيد أي لو لوحظت قصدا عبر عنها بنسبة القيام إلى زيد وإن لوحظت تبعا
عبر عنها بقيام زيد فالمعنى الجزئي له ملاحظتان تارة يلاحظ قصدا وتارة

يلاحظ تبعا قوله وهذا اي كون النسبة قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملاحظة
تبعا وقوله مجاز ايضا اي كون المبصر قوله مقصود ابالا بصار تعبير لما قبله
قوله كالمرآت اي الحسية وهذا امثال المبصر الذي يكون ابصاره تارة قصدا وتارة
تبعا قوله فلا يمكنك اي فلا يسوغ ان تحكم عليها في هذه الحالة بانها مبصرة بحيث
تكون المرآت مبصرة لانها غير مبصرة قصدا ولا يسوغ لك ان تحكم عليها في هذه الحالة
بانها مبصرة فيها بحيث تكون المبصر من الصور تعيين الشبح بالتام في قوله للصور كان
اولى من التعبير بعلى او بالباء لايهامه العصر قوله وان قصدت الى مشاهدة الم
المرآت اي قصدت المرآت حال كونك متوجها الى مشاهدتها وقوله ليكون اي
كانت المرآت حاصلة في قوله غير محكوم بها وعليه هذا معلوم مما قبله فهو
شيء وقوله فنسبة البصيرة هي في الاصل عيب في العقل والمراد بها هنا النفس
لانها هي المدركة وقوله الى مدركاتها اي كالنسب قوله كنسبة البصر الى محسوساته
اي الى مدركاتها المحسوسة من حيث ان الملاحظة تارة تكون قصدا وتارة تكون
تبعا قوله معنى الابتداء والاضافة بيانية قوله كالسير اي انه تعلق به الابتداء
من حيث انه مبدأ له مر كذا وقوله كالسير اي والمجرور ايضا كالبصرة فالابتداء
له تعلق بالامرين لانه نسبة بينهما قوله ويلحظ منه اي من ملاحظة العقل
للابتداء قصدا وقوله ادراك متعلقه اي ادراك متعلق الجنس الكلي ومتعلقه
لا يكون الا مجملا باعتبار سببه لا بقيد كونه البصرة ومبتدأ الا بقيد كونه سيرا
ولذلك قال الشارح اجمالا اي حالة كون ذلك المتعلق مجملا غير معين ولذا اي ذلك
لان الابتداء معنى نسبي لا يتعقل الا اذا تعقل المنسوب والمنسوب اليه لذلك ما ذكر
او بان الابتداء معنى له تعلق بالغير قوله تبعا في مقابلة قوله قصدا وقوله
وبالعرض في مقابلة قوله وبالذات وهو الشيئين مترادفين تغاير واحد قوله
على هذا الوجه اي قصدا وبالذات قوله واذا لاحظه اي الابتداء قوله

وجعله

وجعله الة لذلك ومن حيث جعله الة وهذه الحيثية تعبير للحيثية قبلها وقوله
لتعرف حال الغير لافادة حال الغير ومن كون السير مبتدا والبصرة مبتدأ منها قوله
على هيئة الانضمام اي على جهة الانضمام والاضافة بيانية وقوله الارتباط
تعبير لما قبله اي لمشاهدتي من تعبير احديهما بالاخر قوله وهذه الاشارة
راجعة لقوله الابتداء معنى له تعلق بالغير في قوله ما ذكره ابن الحاجب اي
محصل ما ذكره ابن الحاجب اذ ما ذكره التركيب غير ما ذكره ابن الحاجب بدليل
قوله فيه حينئذ فالاولى قوله الضمير في ما دل على معنى في نفسه اي الضمير في هذا
التركيب قوله اي باعتباره في نفسه اي بحسبها باعتباره في نفسه وان كان
بهذا الاعتبار معنى كونه المعنى في نفسه انه ملحوظ قصدا وبالذات قوله
ولذلك اي ولاجل ان الخبر قوله اي باعتبار متعلقه اي دل على معنى باعتبار
باعتبار متعلقه وفي للسببية قوله وبعد انتهى حاصله ان الجمع في قوله
سرت من البصرة مثلا معناه الابتداء الجزئي وهو ابتداء السير الخاص الذي من البصرة
والبصرة وهذا لا يحصل في الذهن الا بذكر السير والبصرة فذات الابتداء
متقدمة عليه في الوجود وان كان حاليهما من كونه السير مبتدأ والبصرة مبتدأ
منها متأخر عن معنى الحرف قوله اذ لا يمكن ادراكه علة لمعلله اي وانما
جعل معناه في الذهن بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ قوله وفيه اي في الالة
لملاحظة الغير الاول لمعنى الحرف والثاني للمتعلق اي ومعنى الحرف
الة ووسيلة لملاحظة المتعلق اي لملاحظة حاله في الكلام هذا مقال
كما عرفت قوله بان الواضع شرط عليه في تحصيل اي ان متعلق الحرف انما
وجب ذكره ليتحصل معنى الحرف في الذهن وليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط
الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه والعضد بهذا الكلام الذي على ابن
الحاجب وحاصل ما في المقام ان ابن الحاجب قال انما وجب ذكر متعلق الحرف

لكون الواضع اشترط في دلالته على معناه ذكر متعلقه ولو لم يشترط الواضع ذلك
لا يمكن فهم معنى الحرف منه بدون المتعلق بخلاف الاسماء الملازمة للاضافة فان
الواضع لم يشترط في دلالتها ذكر المتعلق وانما المضاف اليه التزم ذكره
لاجل التوصل الى الوضعية باسماء الاجناس والجمهور يقولون انما وجب ذكر
متعلق الحرف لاجل ان يحصل معنى الحرف في الذهن لا لاجل اشتراط الواضع ذكره
في دلالة الحرف على معناه كما قاله ابن الحاجب وذلك لانه يرد عليه انه لا حاجة
في الاشتراط المذكور لانه اذا كان يمكن معنى الحرف بدون المتعلق على تقدير عدم الا
الاشتراط فلا فائدة في الاشتراط ومن اجل هذا المراد بقول الشارح فانه اي الاشتراط
المذكور لا يرجع الى طائل اي الى فائدة قوله على معناه الافرادي اعلم ان
الافرادي ما قابل التركيبي سواء كان المعنى الافرادي كليا او جزئيا فمثلا
الانسان حادث معنى كل من الموضوع والمحمول افرادي كلي ومعنى القضية بتمامها
تركيبي فقول الشارح الافرادي مراده به ما قابل التركيبي كما قررنا وفيه ان
معنى الحرف جزئي في ايجاد الجواب ان يكون تعبير الافرادي بالجزئي تعبيرا
مرادا او يكون صفة كاشفة قوله وايضا ان يعتبر ايضا على ما قال ذكر المتعلق
المتعلق شرط لفهم معنى الحرف ومنع ابن الحاجب وحاصله ان مقتضى الدليل
ونتيجته شيء واحد لا تعدد فيهما فاذا انتج الدليل حدوث العالم فلا ينتج
قدمه وبالعكس ولا دلالة لابن الحاجب على ان الواضع اشترط في دلالة الحرف
على معناه ذكر متعلقه الالتزام ذكر المتعلق في استعماله لان الواضع لم يصرح
بذلك الاشتراط وقد وجدنا هذا الدليل في الاسماء الملازمة للاضافة
للتوصل للوضعية باسماء الاجناس ولا شك ان هذا الحكم اذ مقتضى كل من
الدليل واحدا ان يكون المقتضي بالفتح واحدا اما من قبيل الاول فيهما او من
قبيل الثاني فيهما قوله لحفظ الفائدة اي الغرض وقوله الرسم التوطئة

الى الوضعية

الى الوضعية باسماء الاجناس مثلا في ذو قوله بحيث اي حرف وهذا الذي قال شيخنا
ولا يخفى عليك ان هذا المعترض بالتحكم يذهب الى ان معنى الحرف كلي مستقل بالمفهومية
كما وقع في الاعتراض بان هذه التفرقة في المتعلق تحكم اما لو كان يذهب الى
ان معنى الحرف جزئي ومعنى ذو كلي فلا اعتراض لان المعنى الجزئي لا يعقل الا
بالمتعلق بخلاف الكلي فانه مستقل بالمفهومية والتفرقة كائنة ولا تحكم فيها هكذا
كلامه وتأمله قوله واما بيان عطف على محذوف اي اما بيان كون معنى الحرف
جزئيا فقد عرفته واما بيان عمومه فقوله بخلاف الاسم من قال من الضرب في
لا يستقل الفائدة على الحرف اي حالة كونه ملتبسا بخلاف اي بمخالفة الاسم في
قوله مستقل بالمفهومية اي محكوما عليه فقط وبالذات لا انه لا آلة لغيره فقوله
والفعل وان كان في الفعل مبتدا والخبر لا يتاتى صحته الا اذا حذفت الواو فيكون
الخبر ما بعدها وهو جزء معناه وقوله وان كان في الواو للحال وان وصلية والخبر
محذوف اي والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل وذلك لعدم استقلال
جزء معناه وهو النسبة والمركب من المستقل وغيره غير مستقل قوله اعني
الحدث في قيل قلت ان الزمان جزء معناه وقيل هو مستقل كالحدث او غير
مستقل كالنسبة قلت هو كالنسبة في كونه اعتبر في معنى الفعل على انه
قيد للحدث ومع فهو غير مستقل والحاصل ان الفعل يدل على حدث واقع في
زمن كذا من فاعل فمعناه مركب من حدث وزمان ونسبة الحدث للفاعل فالحدث
مستقل والزمان والنسبة غير مستقلين لان كلا منهما اعتبر في معنى الفعل على انه
قيد للحدث ولم يعتبر لذاته والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وقرر
شيخنا ان قوله اعني الحدث لا مفهوم له بل وكذلك الزمان فكل منهما مستقل
بخلاف النسبة وانظره قوله على حدث اي وضعا وكذا على الزمان واما
دلالته على الفاعل فبالالتزام كما صرح به غير واحد وبالوضع بناء على كلا هي كلام

المقيد التقييد قوله وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اي المعنى فالنسبة التي
يدل عليها قام ثبوت القيام له على معين وفي قعد نسبة مخصوصة لا ثبوت القعود المطلق
قوله فانها ملحوظة علة لكونها جزئية اللازم او علة لمحذوف تقديره وهي
غير مستقلة لانها ملحوظة قوله من انها حالة اي رابطة قوله وهذا التعريف
ما الهما اي لا افادة ما لهما فيه كونه الحدث مسندا او فاعله مسندا اليه قوله
الا ان قيد به مستثنى من محذوف تقديره ونهاد ان الامر اه اي الحدث وفاعله
لا يختلفان في حالة من الحالات الا في هذه الحالة والمراد بالحال المتغير بدلالة
بدلالة لفظ الحدث والمراد بالاخر الذي لا يدل عليه اللفظ الفاعل المعين قوله
بدلالة اللفظ البتة للتنبيه قوله والاخر مبتدا وقوله وان كان الواو
للحال وان وصلية وخبره قوله اللفظ لا يدل عليه ولا كان اسيره قوله بوجه
ما وهو وان كان كل حدث لابد له من محدث اي وليس متعينا بالحقيقة ومن قوله
الشان الجزئية وقوله بوجه ما يعلم ان المراد الفاعل المعين الجزئي لا الكلي
وان كانت النسبة كلية وكان الفاعل معينا بالحقيقة قوله ملحوظا بذاته
اي مشتغلا به لتمكن تعقل النسبة بينه وبين الحدث وهذا اتقسيم لما قبله وكانه
قال والاخر وان كان ملحوظا من جهة ان كل حدث لابد له من محدث قوله والا
لما امكن اي لان التالي باطل فيبطل المقدم قوله لان الفعل اي لفظ الفعل
لا يدل عليه اي على الفاعل المعين لا وضعا ولا التزاما وانما يدل على حدث وذات
ما وقع منها الحدث ويستدل على خصوصية الفاعل بذكره قوله فلا
يتحقق الجزء الذي هو النسبة لان الكلام فيها وهذا اخص من قول بعضهم
المراد بالجزء الحدث قوله فلابد من ذكره اي الفاعل المعين لان الذي انما
يتعقل به قوله كما هو شان الذي استقل الجزء منه هنا وفيما اقتضاه حتى تولع
به كلم يستفيد معنى الحرف استطا وذكر الفاعل الدالة على الخصوصية حتى يعلم بذكره

لا يستفيد

٤٧

لا يستفيد من الفعل حدث منسوب لفاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من جهة
الحيثية قوله فلا يصح تفريع على كونه المجموع غير مستقل وقوله ان يحكم عليه
اي ولا به قوله ولم يبلغ الى مرتبة الاسم وكان الاولى التفريع بالفاء
لانه مفرع على ما قبله مضمومة الى المنسوب اي وهو الحدث قوله ولم تضم الى
المنسوب اليه اي وهو الفاعل وقوله كذلك اي بان جعل الجميع مدلولا للفعل
قوله مع انها اي النسبة حالة بينهما اي بين المنسوب والمنسوب اليه ولا
اختصاص لها باحدهما فجعلها مضمومة لاحدهما بعينه تحكم قوله اي
النسبة قائمة بالمنسوب اي لانهم يقولون ثبوت الحدث فيجعلون الثبوت
وصفا للحدث والوصف قائم بموصوفه والقائم بالشيء اقوى مما تعلق
لان الوصف لا يوجد الا بما قام به وفي نفس الشيء بما قام به اهو
فيه بما به نوع تعلق قوله كذلك الصفة اي يستفاد منها نسبة غير
مستقلة بوصف ما قوله محكوما بها اي كما في زيد قائم وقوله وعليها اي
نحو القائم في الدار قوله دون الفعل اي مع الفاعل فان مجموعهما لا
يصح الحكم عليه ولا به قوله اجيب بان النسبة في هذا الجواب بل التسليم
والفرق بين الامرين وحاصله انا نسلم انه لا فرق بين النسبة ا
المستفادة من مجموع الفعل والفاعل والنسبة المستفادة من الوصف
اذ النسبة من مجموع الفعل والفاعل مقصودة بالافادة اي المقصود في
التركيب افادتها متوقفة على الخبر فلا تلاحظ الذات فيحكم عليها
لاجلها ولا الحدث فيحكم به لاجلها وتلك النسبة من صفتها عدم الا
الاستقلال فلا ينافي الحكم على المجموع ولا به لاجلها وتلك النسبة
من صفتها عدم الاستقلال فلا ينافي الحكم على المجموع ولا به لاجلها
بخلاف النسبة في الصفة فانها تعبيرية كامنة بين الذات والحدث

وغير كافية فجاز المذكور له الوجهان دون النسبة فلا أن تلاحظ في الوصف
الذات فيحكم عليه أو الحدث فيحكم به فقوله بعدة تنبيهات أي لجزئيته في
ذاته وليست معتبرة لتقييد شيء آخر وقوله غير مرتبطة بغيرها يعني
الفاعل يعني أن وجودها ليس مرتبطا بوجوده وهذا توضيح لما قبله وبيان
ذلك أن النسبة جزء معنى الفعل لأنه موضوع للحدث والنسبة فهي مفهومة
قبل تركيبه مع الفاعل وحينئذ فهي غير مرتبطة بالفاعل أي فليس وجودها
مرتبطا بوجوده فقوله والمقصود من التركيب أي تركيب الفعل مع
الفاعل فقوله إفادة تلك النسبة أي إفادتها للغير من حيث التعبير
الذات فقوله تقييدية أي غير جزئية في ذاتها بل اعتبرت لتقييد الذات
بالحدث وذلك لأن الوصف موضوع لذات ما ثبت لها الحدث فقد اعتبرت
النسبة مقيدة للذات بالحدث فقوله بعد هذا توضيح لما قبله فقوله لا يقتضي
انفراد المعنى أي فهم الحدث وقوله تجزئ أي فهم الذات بل تقتضي الارتباط
بينهما من ذكر الوصف فهم الحدث والذات بخلاف نسبة الفعل فإنها تقتضي
انفراد الحدث عن الفاعل المسند إليه فإذا قلت قام فهم منه حدث ونسبة
بدون فهم الفاعل المعين لأن الفعل لا دلالة له على الفاعل المعين لا بوضع
ولا بالتزام وعدم ارتباطهما عطف على انفراد والضمير في ارتباطهما للمعنى
أعني الحدث والذات باعتبار أنها صفة أي أن النسبة في الصفة لا تقتضي
انفراد المعنى عن الغير ولا تقتضي عدم ارتباط المعنى بل إنما تقتضي الارتباط
بينهما فقوله ولا يكون إلا مقصودة أي فإن المراد منها تقييد الذات
بالحدث فقوله فلهذا أي فلأجل كونها غير مقصودة بالإفادة فقوله
جاز اعتبار ملاحظة أي من الصفة جانب الذات فقوله فيجعل الصفة محكوما
عليها كما إذا قلت القائم زيد فقد لاحظت من القيام الذات فلهذا احتاج

عليه

عليه زيد فقوله وتارة جانب الوصف أي الحدث أي وتارة تلاحظ من الصفة جانب
الحدث وقوله فيجعل أي الصفة محكوما بها كما إذا قلت زيد قائم فقد لاحظت
من قيام الحدث فلهذا حكمت به على زيد لأن الحدث إنما يحكم به فقوله وأما
النسبة فيها أي الكائنة فيها أي في الصفة وحاصله أن الصفة تارة
يحكم عليها باعتبار ملاحظة الذات منها وتارة يحكم بها باعتبار ملاحظة
الحدث منها ولا يحكم عليها ولا بها باعتبار ملاحظة ما فيها من النسبة
فليست ملاحظة النسبة سببا لصلاحية الحكم عليها ولا بها وذلك لأن النسبة
غير داخلة في مدلول الصفة وضعا بل الغرض منها مجرد التقييد فقط فلا تكون
ملاحظتها سببا في صلاحية الحكم على الصفة أو بها فقوله الشرط فلا يصح أن
فلا يصح ملاحظتها سببا للحكم عليها أو على الصفة أو بالصفة وهذا بخلاف
الذات والحدث فإن كلا منهما داخل في مدلول الصفة وضعا فلذا كانت
ملاحظة الذات منها سببا في صلاحية الحكم عليها وملاحظة الحدث منها سببا
في صلاحية الحكم بها فقوله فإن قلت هذا معارض للدليل المتقدم المشار
إليه بقوله وأجيب بأن النسبة في الفعل كذلك فإن ثم من الدليل
وإن دل على ما ادعاه من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصح الحكم به لا على
عندنا دليل يدل على نقيض مدعاه وهو صحة الحكم بمجموع الفعل والفاعل
وذلك الدليل اتفاق النحاة على أن مجموع قام أبوه من زيد قام أبوه
محكوم به وحينئذ فيلزم قياس صورته هكذا نقول إن مجموع الفعل والفاعل
لا يصح الحكم به مخالف لما اجتمع عليه النحاة باطل ينتج هكذا نقول مخالف
لما اجتمع عليه النحاة لأن المراد بقول النحاة قام أبوه خبر عن زيد أن
القيام المسند إلى الأب محكوم به على زيد ومن المعلوم أن القيام المسند
إلى الأب جزء تركيب والمركب التقييدي لا جملة وليس المراد بقول

مدعاه

النحاة قال أبوه [illegible] عن زيد ان مجموع الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والـ
والنسبة التامة يسمى محكوما بها على زيد كما هو المعروف [illegible] لان المراد
من قول النحاة ما ذكر فلا يكون كلامهم معارضا لما قلنا من ان الجملة لا تقع
محكوما بها قوله بل المقصود منها اي من التركيب المذكور اي الذي يكون زيد
منه على سبيل التنزل حكما فانه يعم ما يقال كان الاولى ان يقول بل
بل المقصود [illegible] الاب لانه ان المقصود من هذا التركيب معنى واحد قوله الحكم
بان ابا زيد قائم الاولى الحكم على ابي زيد بالقيام ليستقيم [illegible] كان الاولى
ان يقول ليستقيم المقصود من انه المناسب لما عبر به اولا وقوله في [illegible] قصدا
والمعنى المعتبر بالعرض ولا شك ان ما ذكر من الحكم ليس المقصود منه [illegible] من هذا
الكلام قوله بل المقصود الاصلي للمتكلم افادة اي [illegible] لان
المنقول المطابق لذلك التركيب فان كان المقصود الاول اي من الحكم على
ابي زيد بالقيام وهذا التزيد بالنظر الى الاستعمال العرفي فلا ينافي ان
القائل زيد قام ابوه انما قصد الحكم على زيد بقيام ابيه ولو قصد الحكم على ابيه
بالقيام لكان التركيب قام ابوه او لا يصح ربط زيد بل كان يقال ابو زيد قائم
ولو قال الشارح في الجواب اجيب بان هذا الا يدل ان المقصود من هذا التركيب
الحكم على زيد بقيام الاب لكان اقصر قوله
غير محكوم عليه ولا به اي غير محكوم كونه محكوما عليه ولا به وقوله بل هو [illegible]
لتعيين الحكم عليه وهو الاب اي ان القصد الحكم بان الذي اتصف بالقيام
وانه في زيد لتعيين الاب في الكلام اي وحيث كان زيد غير محكوم بانه محكوم
عليه كان المحكوم به في هذا التركيب ليس جملة مركبة من فعل وفاعل كما هو
المعروف وكان محط الفائدة عند النحويين من الحكم على زيد بقيام الاب قوله
وان كان المقصود الثاني اي وهو الحكم على زيد بانه قائم الاب كما هو الواقع

قوله في الفضل

٢٩

قوله في تسميته من الفعل المقيد بالاب اي وهي في النسبة في قال ابوه نسبة تقييدية
والمركب التقييدي من قبيل المفرد والحاصل ان [illegible] اذا كان المقصود الثاني كان المسند
مركبا تقييديا اي من مركب لا جملة مركبة من فعل وفاعل ونسبة يسمى تامة كما هو
المعروف وانه [illegible] ان في هذا الكلام [illegible] الحكم على الاب بالقيام والثاني الحكم
على زيد [illegible] الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة قوله الا
[illegible] في هذا الموضع لقوله فان المقصود الاول [illegible] زيد غير محكوم عليه قوله يسمى
اي [illegible] قام وابو زيد قوله لم [illegible] اي قال وقوله بعد اي بعد اي زيد وهو
زيد مثلا قوله كذلك [illegible] قال ابو زيد في ابقاء النسبة بين قال والاب قوله
لم [illegible] زيد ولم يقع [illegible] اي وجد وهو [illegible] باطلا لان الذي يقصده
المتكلم من هذا التركيب الذي هو زيد قال ابوه انما هو الحكم بقيام الاب قوله
[illegible] اي قال ابوه قوله [illegible] اي من اجل ذلك اي من اجل بطلان [illegible] وقع
قال ابوه خبرا عن زيد قوله الذي [illegible] صفة للارتباط قوله مع ابقاء النسبة
اي مع الحكم [illegible] النسبة بين قال والاب وانما [illegible] ذلك مع ما ذكر
[illegible] قال ابوه جملة مستقلة والاستقلال ينافي الارتباط قوله
[illegible] الاولى ابتدائية والثانية بيانية قوله ان [illegible] الاولى
انه اي المنشئ لا يدل الا [illegible] على هذا الفعل لا يختص [illegible] قوله بعد
عليه هذا الحكم [illegible] اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
على ان زمن الحال جزء من مفهومه قوله [illegible] اي من مدلول العربية
المنشئ قوله علم انه لا يدل [illegible] في التقسيم [illegible] على ان المراد بقولهم
في تعريف الفعل ما دل على معنى في نفسه الحدث والنسبة لفاعل ما دل على حدث
منسوب لفاعل مقترن باحد الازمنة الثلاثة فباعتبار الحدث مفهومه اولا
الذات بخلاف الفعل فان المعتبر مفهومه اول الحدث بغير شيء [illegible]

وفيه ان هذا الفعل المذكور في كتب النحاة من بديه قيد وذهاب فالواحد اذ الخ
معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة تشرف معا فلا يرد ما ذكر لان هذا القيد مخرج لنحو ليس
وعسى ونحوهما للمشتق فلا يرد لا لانه على احد الازمنة بالالتزام لان احد جزء مفهوم
وهو الحدث يستلزم زمانا يقع فيه وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال المراد منه
حقيقة في الحدث الواقع في الحال ومجاز في الحدث الواقع في المستقبل وليس المراد
انه حقيقة في الزمان الحال حتى ينافي الايراد قوله على ان الحدث يحل تعليلية اي
وانما كان ما ذكر مقتضيا لان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه اي اول شيء اعتبر في
مفهومه العقل قوله ليس كذلك اي ليس اول ما اعتبر في مفهومه الحدث قوله
لانه يدل على ذات اي فاول ما اعتبر في مفهومه الذات وقوله ونسبة الحدث اليها الا
الاولى ان يقول وحدث منسوب اليها لان النسبة ليست جزءا من مفهوم الوصف بل هي
لتقييد وفيه كما تقدم في التنبيه الرابع قوله وتكون كلمة ما اي في قول المصنف ما دل
نائبة وتأخير التمييز الا اختصارا او لكان ظاهرا ان النظم لتقسيم لا يقتضي السياق ومن
هنا اي لانه المحدث عنه في كلامه من جهة جعل ما نائبة لان التنائب يعجز بغير المناهي
لم ولتمييز الحال فيما في الاعلاف ذكر بالمثال والمتبادر منه ان ما موصولة لا نائبة
قوله التنبيه السادس مستدرك في محذوف اي هذا الذي نشرع فيه او بالعكس
قوله ويعلم منه الواو للاستئناف كما هو الغالب اذا وقعت بعد التراجم ويحتمل
انها عاطفة لهذه الجملة على جملة الترجمة او عاطفة لهذه الجملة على جملة محذوفة
اي يعلم منه امور سبقت ويعلم في قوله في التقسيم في تحصيل التقسيم وكيفيته
من ليس الا المشوب بالتبعيض قوله انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها
اي موضوع للماهية المحققة في واحد لا بعينه قوله ويسمى اي المذكور من الماهية
مع قيد الوحدة المذكورة فردا منتشرا قوله من حيث هي اي بقيد تحققها
في فرد ولا بقيد التعيين ولا يخفى ان القصد بهذا الاعتراض على المصنف وقائله

انه كيف

انه كيف ينسب علم الجنس لاسم الجنس الى ما سبق في التقسيم وعلم
الفرد بينهما يقتضي ذكرهما معا فيه قوله فلا بد من قايل لهذا الكلام اي
المتضمن نسبة علم الفرد للتقسيم بان يقال ثم ثمة وضع علم الجنس للماهية بقيد
التعيين استغنى عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه ونبه الفرد عليه وبذلك
يعلم ان قوله وفيه لي ليس بيانا للتاويل بل لما يؤول اليه الكلام بعد التاويل
قوله من حيث هي اي لا بقيد الوحدة قوله وضع بجوهره ليس المراد بجوهره
حروفه فقط بل المراد به الحروف مع المادة وفي قال المعنى وضع بذاته لا بواسطة
امر خارج عن الكلام قوله كالجنس المعرف اي للماهية في ذهن المخاطب كما
يفيده كلام الشارح المعينة في ذهن الواضع كما يفيده كلام العلامة ابن قاسم
وغيره ممن تبعه ذكره ومن المتبادر من عبارة المحلي ان التعيين من الذهن جزء من مفهوم
مدلول علم الجنس وفيه نظر وقيل انه موضوع للماهية بقيد التعيين فالتعيين لابد
منه في علم الجنس ولكن لم يجعل جزءا من الموضوع له او قيد خلاف قوله كما ان الاعلام
الشخصية في هذا الكلام يفيد ان التعيين الذهني جزء من مدلول علم الشخص وليس
كذلك قوله وفيه معنى فيه اي والحال ان التعيين معنى ثابت في الموضوع له اي
انه وصف له قائم به بنوع ملابسة لوضع المعنى ففهم من ظرفية الوصف في الموصوف
وانت خبير بان الوصف القائم بالماهية الموضوع له التعلق كما التعيين فيجب
ان يراد بالتعيين التعيين واشار الشارح بقوله وفيه معنى فيه لدفع ما يرد على قوله
وضع بغير معين ان الواضع لا يضع لعلم الشيء الا بعد تعيينه عنده اذ لا يتاتى ا
الوضع لغير معين وحاصل الجواب ان الماهية التي وضع لها اسم الجنس معينة عند
عند الواضع لكن ذلك التعيين ليس معتبرا جزءا من الموضوع له ولا قيدا فيه الع
العرض فهو حاصل غير مقصود بخلافه في علم الجنس فانه معتبر فيه على انه جزء وقيد
على ما مر من الخلاف فقول المقابل وضع لغير معين معناه بل وضع للماهية التي لم يعتبر

بعينه تعيينها فقوله في آلة البناء للتصوير وقوله من نحو بيان للآلة ودخل
تحت نحو الآلة المساواة فإنها كاللام في إفادة التعيين قوله في التعيين جزء معنى
علم الجنس هذا التفريع بالنظر لما هو المتبادر من قول المقترح علم الجنس موضوع
للجنس المعين الخ وإن كان محتملا لجزئية التعيين ولغيرها إلا أن المتبادر منه الجـ
ـزئية قوله وإن علم الجنس همزة إن مكسورة وقوله معلوم أي بين الفهم ومن ثم
بينهم اغتنى عن ذكره في التقسيم فكأنه ذكر فيه قوله الدال على معنى العرض
أي مع ضميمة ما هو معلوم مستغن عن ذكره وإنما قلنا ذلك لأن معنى العرض أي ما
ينبني عليه الغرض بينهم ذو معنيين معا لا معنى اسم الجنس فقط كما هو ظاهر
قوله وهو استقلال المعنى أي والعرض المذكور هنا استقلال المعنى بالنسبة
للموصول لا وحده أي وعدم استقلال المعنى بالنسبة أي الحرف وبيان كون العرض
المذكور هنا مجموع الأمرين التزاما أمر ذلك أن استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم
المعنى على انضمام شيء آخر وقد ابين أن معنى الموصول مبهم عند السامع
يتعين بمعونة الصلة التي هي معنى في الموصول لا كبير إشكالة انضمام أمر آخر مع
معلوما بما سبق وهو أن الموصول لوضعه لمشخصات وضعا عاما يحتاج
في إفادته المعين تلك المشخصات إلى القرينة لمزاحمة المعاني وأن عدم استقلال
المعاني معناه توقف فهم المعنى على انضمام شيء آخر وقد ابين أن الحرف
لا يتحصل معناه ولا يوجد إلا بضميمة شيء آخر وهو المتعلق الذي معنى الحرف معنى
فيه أي حاصل باعتباره فقوله يدل على معنى في غيره أي يدل على معنى لم هكانه
لغيره فقوله ومحطه أي خارجا وقوله وتعقله أي ذهنا فالعطف مغاير وهذا
أن قوله ومحطه وتعقله كالإشارة لمقام ذا مغاير لما قبله فالأول إشارة له
لتوقف وصف المتعلق على معنى الحرف والثاني إشارة لتوقف معنى الحرف على ذات
المتعلق فالعطف مغاير معنى فيه أي حاصل باعتباره قوله عند السامع أي وأما

عند

عند الواضع فهو غير مبهم لأنه وضع للجزئيات المعينة وقوله عند السامع
متعلق بمبهم بدليل قول الشارح فأفادنا الإبهام بكونه عند السامع في ... ويبعد
تعلقه بقوله يتعين وقدم عليه إشارة إلى أن تعيينه لمعنى فيه مقصور على
السامع لأن المتكلم لا يعتبر في تعيينه موصول الصلة بل هو جاهل تعيينه
بالصلة وعلم المخاطب ذلك لصح أن يذكر الموصول مقيدا بتلك الصلة لأن الموصول
موضوع لما علمه المخاطب بالصلة قوله الذي معنى فيه أي قائم بالموصول
وقائم به فالصلة ترفع الإبهام الذي في الموصول لأن مضمونها معنى قائم في
الموصول وهو قائم به قوله الفعل والحرف الذي فيه للاستغراق أي كل فعل
وحرف لا للجنس إذ الاشتراك بين حقيقتيهما في أنهما يدلان الأولى في الدلالة على
معنى في لأن الاشتراك إنما هو في ذلك لا في الدلالة لأن ذلك ليس قدرا مشتركا
بينهما حتى يصح الاشتراك فيه قوله باعتبار كونه كائنا في الغير أي معروضا للحال
الغير ولو قال المعرف يشتركان في الدلالة على معنى معروض لحال الغير كان أوضح وذلك
المعنى في الحرف هو مقام معناه الذي هو المعنى الجزئي كالابتداء الخاص مثلا فإنه
معروض للحال السير والبصرة أعني كون الأول مبتدأ والثاني مبتدأ منه وفي
الفعل النسبة المخصوصة الجزئية فإنها معروضة لحال الحدث وحال فاعله
من كون الأول مسندا والثاني مسندا إليه قوله إشارة خبر لمبتدأ محذوف أي هذا
إشارة أي مشيرا إلى صحة الحكم على الشيء وكذا صحة الحكم به قوله موقوفة
على شعوره في تعبيره أي لا إن إثبات الشيء في ملاحظة المثبت له بالاستقلال
فلا يمتنع إثبات الشيء كما هو غير ملحوظ بالاستقلال قوله بل أمر ثابت للغير
أي معروض للغير وحج فلا يمتنع الحكم عليه بشيء لأنه تعقل شيء هو وهو الاستقلال
وقد علمت أنه ليس المراد بالثبوت للغير ثبوت بل المراد ما ذكرنا وإلا لانتفى
بالبياض مثلا فإنه ثابت للغير وهو مستقل بالمفهومية لملاحظة الغير لملاحظة

حالة الغير ووضعه قوله ومعنى ضربا أي معناه المعرف بحال الغير قوله بهذه الأحرف
الأولى أي يقول هذا النسبة إذ هو المعرف بحال الغير وأما الحرف فمشتغل بالمفهومية
قوله أي فاعل هذا إنما هو تام مر أن مدلول الفعل الحدث والنسبة لفاعل معين
وهو مدلول وإلى آخر ما مر قوله لم يبق أي لم يبق النسبة في الحدث والفاعل
قوله لتعرفهما أي لتعرف حالهما أي الحرف قوله بل الغير أي بل ذات الغير
ومعرف بحال الغير قوله بل لا يشتان لشيء أصلا قوله إذ كل من الفعل والحرف لا
لا يحكم عليه ولا به ووجه الاختيار أن كلام المعترض يقتضي جواز انتفاء الفعل والاختبار
بهما عنه قوله فإن العاطف كلمة محذوف تقديره وإنما صح الحكم على ضرب
لأن العاطف قوله حتى إرادة معانيه من إضافة الصفة للموصوف والإرادة بمعنى
المراد أي مقصود أصحاب النظم على معانيه المراد منهم قوله الموضوعة هي إلخ
الضمير [illegible] الكلمة على غير [illegible] له لا أنه للأفعال وقد جرى على المعاني والمراد
بالموضوعة ولو في ثاني حال فيشمل المعاني المجازية [illegible] في الشرح
فإنه مع تأمل الأولى للشرح حذف قوله الموضوعة هي ليكون كلامه شاملا
للمعاني الحقيقية والمجازية قوله متساوية الأقدام الإضافة على معنى في
الدالة على صحة بمعنى على أي متساوية في الأقدام على صحة الحكم عليها وبها
لأن الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسما يصح الحكم عليها وبها ولو كانت تلك
الكلمة فعلا أو حرفا وعلى هذا الحكم على اللفظ لا يتوقف على كونه موضوعا
قوله ومنهم من قال أي منهم خبر مقدم ومن موصولة مبتدأ مؤخر وصلته القول
وضرب مبتدأ أو من عطف عليه واسم خبره والجملة مفعول القول وفي نسخة
ومن قال بإسقاط منهم وعليها فمن اسم شرط وضرب مبتدأ أو خبره اسم والجملة
مفعول القول وجواب الشرط قوله فحينئذ لا دليل [illegible] لأن النسخة التي أسقطت
[illegible] فيها حيث بالفاء وفي بعض النسخ قرنها بالواو وعليها فجواب

الشرط

الشرط محذوف أي من قال هذه الدعوى فلا يسلم له وحاصل هذا القول أنه لا يحكم
إلا على موضوع لأن اللفظ كما وضع لمعناه قصدا وضع لنفسه ضمنا أي تبعا من غير
قصد فإذا أريد من الكلمة لفظها وحكمت عليها كان الحكم على موضوع وهذا الذي
أشار له الذكي العلامة التفتازاني بالوضع الضمني وبيانه أن الواضع إذا قال
وضعت من لابتداء الجزء فقد ذكر من وأراد نفسها أي أفرادها الواقعة في التراكيب
وهذه الإرادة تتضمن وضعها لنفسها لأن بتلك الإرادة صار لفظها متعينا بنفسه
فكأنه قال وضعت من لأن يقصد بها الابتداء الجزئي ووضعتها لأن يقصد منها لفظها
قوله مثلا قيد الأولى حذفه لأن المذكور في تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما وقيل
يجاب بأن المراد من تلك الصورة مثلا مجرد مثال الثاني لدلالة الأول عليه أو أن المراد
بالصورة الحكم على اللفظ فيشمل كل لفظ حكم عليه باعتبار لفظه قوله لمعانيه
متعلق بالوضع وقوله لا لنفسها وفي ضمن متعلقان بوضع وقوله ذلك أي الواضع
وضعها لمعانيها موضوعة لا لنفسها أي بقي في ضمن وضعها لمعانيها قوله الذكي
التفتازاني وإرادة نفسه أي وإرادة نفسه تقتضي وضعها لها كما قاله قوله
الذي عليهم ضمن الذي معنى أورد فعداه بعلى والملتزم العلامة السيد الجرجاني وغيره
وحاصل الالتزام أن هذا القائل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه من
وضع اللفظ لنفسه ضمنا إلا ذكر اللفظ وإرادة نفسه صار الحكم عليه كما
في من حرف جر وهذا لا يصلح دليلا لما ادعاه لأن ذلك لو اقتضى الوضع لاقتضى
كون المهملات موضوعة لا لنفسها إذا وجد ذلك فيها كما في قولك جسق مهمل
أو ثلاثي وكون المهملات موضوعة لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل كالشافعي
لأن مقتضى كونها مهملة أنها غير موضوعة ومقتضى كونها موضوعة أنها غير مهملة
مما يخفى أنه إذا أريد إجراء الحكم على اللفظ مخصوص لم يحتج لوضعه بل
يكتفى بحضوره والتعلق به وإرادة لفظه كما مر [illegible] وقد يعلل أن الوضع له

للتعبير غير متصور له وح فلا ينافي الاجماع المذكور لانه لا يقتضي الا ان الكلام [illegible] به الا
المستعمل نفسه قال وان كانت جميع الالفاظ مشتركة وارد بعضهم ايضا على المعبر
ومن تبعه بانه يلزم على قولهم الالفاظ موضوعة لانفسها كما وضعت لمعانيها
لمعانيها عدم صحة الحكم على المهملات وفساد التركيب في نحو جسق مهمل وثانيا ذلك
بانه اثبت الوضع للتعبير بالفعل وانتفى لو وضعها لمعانيها والوضع للمعنى في المهملات
منتف فليتأمل الوضع المنفي والحكم انما يكون على موضوع وقد اجاب بعضهم بانه
لكنهم تحصل الوضع للتعبير في ضمن الوضع للمعنى بالنظر للمستعمل اما المهمل فالوضع
للتعبير في ضمن الحكم عليه بما حكم به بنا اشترف قوله لا يكون ح اي حين اذ له
بوضع اللفظ لنفسه كما ادعاه المعبر وحاصل هذا الاشكال ان قوله تعالى واذا قيل
لهم امنوا كلام قطعا وامنوا ليس فعلا قطعا والا كان هذا مدلوله القلب [illegible]
مقصود وانه المقصود واذا قيل لهم هذا اللفظ وان لم يكن اسما فليس اسما في الاخ
فلزم القول بوضع اللفظ لنفسه واذا لم يكن اسما ولا فعلا بطل ما قاله النحاة من تركيب
الكلام من اسمين او اسم وفعل فاذا قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كلام ومع ذلك
ليس مركبا من اسمين ولا من اسم وفعل قوله لانتفاء وضعه لنفسه ولا ينافي
الكلام كما هذا منقول النحاة قوله او ما يقوم مقامه اي في الاشتغال كالاسم
المستعمل بالمعهودية اي وح فيكون قوله واذا قيل لهم امنوا مركبا من فعل وما يقوم مقام
الاسم قوله ولا بد من اعتبار هذا التاويل اي وهو كون المراد اسما او ما يقوم
مقامه قوله على هذا التقدير اي تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها
قوله فلا يشكل كلام الخ اي المستفاد من قول النحاة ولا يتاتى الكلام الا من
الكلام اي لانهم عرفوه بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم
واحده كلمة وهي لفظ وضع لمعنى مفرد فهي اما اسم او فعل او حرف وقد امنوا خارج عن
ذلك وح فلا يكون قوله واذا قيل لهم امنوا كلاما مع انه كلام قطعا قوله

والمبتدا

والمبتدا اي وتعريف المبتدا حيث قالوا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاد
للاسناد اليه وهذا لا يشمل نحو فعل ماض ومن حرف جر [illegible] جامع نحو [illegible] ما ذكر منه
قوله التهم الا ان يقال لما ذكر هذا جواب عن ذلك وحاصله ان ما ذكره النحاة من الحصر
والتعاريف منظور فيه للغالب الشائع في الاستعمال ومن غير الغالب قد يتركب
الكلام من شيء ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا وقد يكون المبتدا ليس اسما وبالجملة
ما ذكره النحاة منظور فيه للغالب واما اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لا يلتفت
اليه فلا يرد نقضا قوله واذا كان لا اشار بهذا الى ان قول المص فامتنع خ جواب
شرط مقدر قوله كذلك اي لا يثبت له ذلك الخ قوله الفعل مدلوله خ يحتمل
ان الفعل مبتدا وهو مدلوله مبتدا ثان وكلي خبر المبتدا الثاني والجملة خبر الاول والمراد
بالفعل الفعل الاصطلاحي وهو مدلوله المدلول المطابقي وح يرد اعتراض الشيخ
الاتي ولو اريد بالمدلول التضمني لم يرد الاعتراض وكذا ان اريد المطابقي وح
وقد مقابل اي بعض مدلوله كلي وكذا ان اريد بالفعل اللغوي وهو الحدث وهذا قوله
جزء وكانه قيل الفعل اللغوي جزء كلي لا من جملة جزئياته لا الاكل والضرب ويحتمل
ان الفعل مبتدا وهو مدلوله خبر اول وكلي خبر ثان ولم يذكر الاستخدام بان يراد بالفعل اللغوي
اعني الحدث وبالضمير في مدلوله الفعل بالمعنى الاصطلاحي فكانه يقول الجزئي
بان الفعل اللغوي مدلول الفعل الاصطلاحي وان هذا الفعل اللغوي كلي وعلى هذا
فلا يتوجه اعتراض الشيخ الاتي قوله جهة الاسم اي يسمى اي يميز الفعل من الحرف
وهي الدلالة على معنى في نفسه وتحا الغير قوله ونسبته في زمن معين هذا ايضا
ان الزمان ليس جزء المدلول الفعل بل هو ظرف للنسبة وليس كذلك بل الاولى
ان يقول وهو الحدث والزمان المعين ونسبته الى موضوع ما وقوله في زمن معين
ظاهر في الامر والماضي دون المضارع لاحتماله للحال والاستقبال الا ان يقال
ان الوصف بالتعيين باعتبار ما يحضر من وضع الفعل بتاتي فيه كما في

أي في كونه موضوعا للمشخصات بوضع عام كما بينه الشارح بقوله فكما أن الذي
تقدم في كلام الشارح من أن الفعل موضوع بوضع واحد لمجموع معناه تبعا لما
ذكره المحققون من أن المشتقات موضوعة بوضعين موضوعة باعتبار مادتها
وضعا نوعيا وموضوعة باعتبار هيئتها للمشخصات وضعا عاما فيضرب مثلا
باعتبار مادته موضوع للحدث وموضوع باعتبار هيئته لكل نسبة ذلك الحدث
إلى فاعل ما في زمن معين فقوله بعد غير مستقيم أي على ما ذهب إليه الماتن على ما قاله غيره
من المحققين فهو مستقيم بالنظر لوضع المادة فتأمل قوله ولما كان الحرف إلخ اعلم
أن الكلية ملزومة والاستقلال بالمفهومية لازم كلية ولما كان ظاهر المتن عكس
ذلك وهو تفريع الإخبار عن الكلية اعترض الشارح وجعل في كلام المتن حذفا أشار له
بقوله ولما كان إلخ وقوله مستقلا بالمفهومية أي لكونه كليا قوله ويتحقق في
ذوات أي ويتحقق في ذاته والمراد ويتحقق في ذوات باعتبار تحققه في ذاته فيه
قوله مجاز جواب لما المقدرة والفاء زائدة لا رجوع أي لما لا يقترن بالفاء إذا كان
ماضيا قوله من شيء أي من تلك الذوات التي نسب ذلك الحدث إليها قوله
وهو أي الفعل وقوله بهذا الاعتبار أي باعتبار كون الحدث الذي هو جزء معناه كلي
يجوز بالنسبة إلى أن واحدا من الذوات التي يتحقق فيها ثم أن قوله وهو مبتدأ وقوله
مسند خبر وذا إشارة للقضية والإشارة بقوله ذلك راجعة للإسناد الدائم وكأنه
قال والفعل مسند لا بهذا الاعتبار وإسناده على وجه الدوام لأنه قد اعتبر في مفهوم
الإسناد الدائم فلم يلزم اجتماع علتين على معلول واحد قوله دون الحرف
قد تقدم أن الاستقلال بالمفهومية لازم للكلية فيتفرع على كلية المعنى استقلاله بالـ
ـمفهومية ويتفرع على استقلاله صحة الإخبار بذاته ويتفرع على عدم الكلية عدم
الاستقلال ويتفرع على عدم الاستقلال عدم صحة الإخبار فتأمل في الفعل أن
عكسه في الحرف فقول المتن دون الحرف مخرج من الاستقلال اللازم للكلية في الفعل

أي دون الحرف

أي دون الحرف فإنه ليس بمستقل ويلزم من عدم استقلاله عدم كليته لأن نفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم والدليل على أن قول المتن دون الحرف مخرج من الاستقلال
قول الشارح وإذا كان غير مستقل فإنه يدل على أن التعليل في كلام المتن
لعدم الاستقلال وإذا علمت هذا تعلم أن المتن قد اقتصر في كل من الفعل والحرف
على ذكر الملزوم لأنه اقتصر في الفعل على الكلية وهي ملزومة للاستقلال
واقتصر في الحرف على نفي الاستقلال أعني نفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم فتأمل
قوله أي تعقل مدلول الحرف أي تعلقه في الذهن وكان الأولى أن يزيد مع التعقل
التعقل التحقق أي في الخارج فيفسر التحصل بأن يتيسر معا وفي عبارة الشارح إيهام
لأنه حيث فسر التحصيل بالتعقل ثم فسر التعقل بالتحصل فسر المعلوم بالمجهول
فلو قال الشارح أي تعقل مدلول الحرف في الذهن وتحققه في الخارج إنما هو لكان
أولى قوله فما يتحصل له أي بالمتعلق الذي يتحصل أو لمتعلق يتحصل هو أي مدلول
الحرف فالهاء للعائد عن غير من هو له وإنما لم يبرز الضمير جريا على المذهب
الكوفي والمراد بالتحصل الملاحظة والمعنى أن تعقل مدلول الحرف الملاحظ بالتبعية
لمتعلقه من صفة ذلك المتعلق أي معنى الحرف يلاحظ له أي لأجل ذلك المتعلق
فهو يلاحظ لذاته لأجل تعرف وإفادة حال ذلك المتعلق أي بتبعيته ملاحظ أي
بتبعية متعلق يحصل أي يلاحظ مدلول الحرف له أي بذلك المتعلق أي لأجل تعرف
حاله قوله وإذا كان مدلول الحرف غير مستقل في التعقل والتحقق فهو لا يستقل
بعقل المعنى أي فلا يعقل بنوبته لعدم كمالها من أن الشيء يعلم بجزئه
قوله التنبيه العاشر مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس أي التنبيه العاشر
الذي نشرع فيه أو هذا التنبيه العاشر وقوله في ضمير الغائب جزء معنى
وقوله في كلية معطوف عليه عطف تفسير وقوله نظرا مبتدأ مؤخر متعلق الخ
بضمير الغيبة إنما هو حيث كليته لا من حيث ذاته وإذا كان العطف تفسيرا يتبين

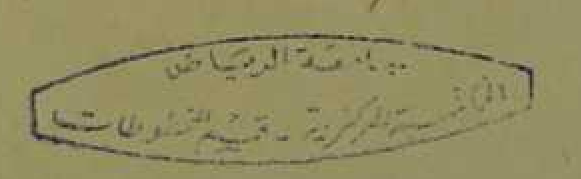
الشرح فقوله فقد علم من حيث جعل النكرة في الكلية كأنه كل من المشتغلين فقوله
وفي كليته أي وفي الحكم عليه بالكلية في الجملة أي بعض الأقوال وذلك إذ كان
راجعا إلى شخص باعتبار توهم أنه وضع لمبهم من المذكر الغائب فقوله على ما سواه مما
لما قبله فهو مر كذلك فقوله فقد علم منه أن في كلية الضمير أي في الحكم عليه بالكلية
نظرا أي لأن الحكم بالكلية مخالف لوضع الواضع ولا مستند له إلا التوهم المذكور
بناء في الموصول والحرف لأن التوهم باب واسع فقوله والحكم في جواب من
يقال لا نظر في الحكم في كليته أو جزئيته لأنه على تقدير إذا حكمنا بكليته كان استعماله
في الجزئي مجازا وعلى تقدير إذا حكمنا بجزئيته كان استعماله في الكلي مجازا فقوله والحق
بكليته وجزئيته الواو بمعنى أو فقوله والحق أنه قد يكون أعترض بأن الأولى تعريفه
على ما قبله بالفاء وأجيب بأنه ترك التعريف إشارة إلى أن ما قاله هو ولو فرع
النظر على ما قبله ولم يلتفت إليه ولو جرى بالفاء فقوله أي حقيقة فما مرّ على النظر
لما قبله فقوله أنه قد يكون كليا إذا كان مرجعه كليا فقوله وقد يكون جزئيا أي
إذا كان مرجعه جزئيا وعلى هذا فضمير الغائب موضوع للمشخصات بوضع واللام
الكلي بوضع بهم منشترك وما ترى أن الضمير مطلقا موضوع للمشخصات مجراه
للمنتشر على خلاف التحقيق فقوله نظر إلى أن أئمة اللغة عدوه إلى نظر العقل أهل
اللغة لأنه من الجمع والواضع فقوله واعتبروا أي في المعارف الجزئية الحقيقية
فيه فقوله ما وضع لشيء بعينه أي لشيء معين واعترض بأن عدة من المعارف
لا يتوقف على اعتبار الجزئية الحقيقية فيه وذلك لأن التعيين المعتبر في المعارف
أعم من النوعي والشخصي لأن ترى المعرف بلام العهد الخارجي معين بالتشخيص
والمعرف بلام العهد الذهني معرف بالنوع نحو ادخل السوق إذا كان في البلد
أسواق متعددة فقوله الإشارة على التعرفة من الإشارة معنى التنبيه
بعد أنها بمعنى والإشارة حقيقة التعريف بالحرف فقوله بين الاسم الذي تشابه

الحروف أي بين الحرف وشبهه لعلمه به إذ ليست المعرفة بين الأسماء المشابهة
للحرف بعضها مع بعض بل بينها وبين الحرف فقوله من جهة ما تعلق بقوله تشابه
الحرف فقوله لأنهما بمعنى ضارب وعالم أي وضعا وهما كليان والمعنى المعتبر في الكلية
المعنى الموضوع له ورجع بمعاده أعلام قوم بدلوله كلي فقوله إن في الجزئي أي أن المعنيين
جزئيين فقوله الذي هو الضارب والعالم أي مطلق ضارب ومطلق عالم فقوله لعروض
الإضافة بجملة لمحل المذكور أي فإن جعل الإضافة المعارضة لا يجعل النظر إلى الموضع
بالمقابل إليه فقوله فلا يكونان أي إذا علمت أن مجموع معنى الموضوع له كلي
وأنهما لا يستعملان إلا في جزئيين فعلم أنهما لا يكونان جزئيين بحسب الوضع
بل بحسب الاستعمال فقوله كما تقول لمن الإنسان ذو نطق أي وكما تقول
الإنسان حيوان الأرض ويقاد أن مثال الاستعمالهما في الجزئي أن الضاربين الذين
هما كليان لأن ضارب النطق أخص من مطلق ضارب والعالمون أن من أخص
من مطلق عالم وضارب النطق المستعمل على الأرض هو الإنسان وهو جزء إضافي
لاندراجه تحت الحيوان وهو في ذاته كلي ومثال استعمالهما في الجزئيين الضاربين
الذين هما جزئيان حقيقيان نحو زيد ذو نطق وزيد حيوان السطح لأن زيدا المتصف
بالنطق والعلو على السطح جزء إضافي لاندراجه تحت الإنسان وهو
في ذاته جزء حقيقي فقوله ولذا أي ولأجل تحقق استعمالهما في الجزئي الإضافي
غير الحقيقي كما في قولك الإنسان ذو نطق وحيوان الأرض فقوله لا يصح أن يحمل
أي في قول المص وإن كان لا يستعملان إلا في الجزئيين على الجزء الحقيقي لاقتضائه
عدم استعمالهما في الجزء الإضافي غير الحقيقي مع أنه يستعمل فيه كما يقال
الإنسان ذو نطق فقوله على ما يتبادر قد يتعلق بيحمل أي أن الحمل على الجزئية
الحقيقية وإن كان هو المتبادر من المقابلة بالكلي لا يصح لاقتضاء المذكور
فقوله إذ معنى الحرف جزئي أي وهذه الأسماء معانيها الموضوعة له كلية

الحيوان وهو في ذاته كلي
في الجزئيين الضاربين
نحو زيد ذو نطق وزيد
المتصف بالنطق
جزء إضافي لاندراجه

وأما عرفت بها الجزئية بحسب الاستعمال قوله أي تناوب بعضها أي وقوع بعضها
موقع بعض وفي هذا الشارح الآن بعضها في كلام المص بالجر بدل من الألفاظ بدل بعض من
كل وأن المبدل منه في نية الطرح قوله وإن قرئ أي بعضها بالرفع والأولى بالرفع لأن الرفع
من ألقاب البناء وبعضها معرب لا مبني قوله على أن الجملة حال مؤكدة أي لما فهم من تعاور
الألفاظ بمعنى تناوب بعضها مكان بعض أي وقوعه موقعه وأنت خبير بأن الشرح جعل بعضها
فاعلا بواقع لا مبتدأ وح فليست الحال جملة بل مفردة وهو واقعا وأجيب بأن
قول الشرح واقعا حل معنى لا حل إعراب كما يشير إليه قوله والمعنى تناوبها في قوله
إذ المعتبر الوضع أي المنظور إليه في الحكم بالكلية والجزئية ونحوهما مما تقدم كـ
كالعلمية والموصولية والحال الوضع لا الاستعمال وفي هذا التنبيه كالدليل السابق
قوله بعض الأوهام البادية بمعنى في وأراد بالأوهام الأذهان وليس المراد بالوهم القوة
المرجوح المقابل للشك قوله بين المحل بيان لما أي إنما هو باعتبار أنه استعملت
الألفاظ في الكلية جرت على قوله لا رتبة واقعة على المحل والمنصوب بالاستعمال استعمال
الألفاظ ولم يجز جريا على المذهب الكوفي لأمن اللبس قوله أي هذه الألفاظ
كأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد والا كانت أربعة أربعون أرهافي من المعتبر وهي ذو
والذي قوله والموضوع له في ذا أمر كلي أي ونحو صاحب وقاعدة أي الموضوع له
في الذي الجزئيات المتشخصة بقانون كلي ونحو معرود مذكور والا فلا يطلق على زيد في بيته
معينة للمراد من تلك الجزئيات بخلاف زيد فإنه موضوع لجزئي معين هو زيد ويصدق
عليه تعريف العلم الشخصي دون الذي وإن أخذ المراد منه لأنه أول كلي و
جزئي قوله في مشاهدة الهوية أي ونحوها ومثال المراد به زيد نحو جاء الذي ود علم
وأردت به عمرا وهذا آخر ما أبرزه الله جمعه من تقرير شيخنا العلامة المرحوم
الشيخ علي الصعيدي العدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان وأسأل الله الكريم
المنان ذا الفضل والإحسان أن ينفع به الإخوان وصلى الله على سيدنا محمد

[illegible]



وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين
فرغ من قراءتها قرب الزوال يوم السبت في اليوم الخامس من شوال
عام سبع وسبعين وألف على يد العبد المذنب الفقير إلى رحمة
مولاه الوجل من سوء ما جنت يداه عبيد ربه محمد بن العربي ابن إبراهيم بن فارس
العمراني غفر الله له ورحمه ومحمد ذا النقائص بجاه النبي العدنان بكرمه
وفضله آمين